



مؤسسة الضمير لرعاية الأسير لحقوق الإنسان



تقرير إنتهاكات

حقوق الأسيرات والأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

(2012)

تقرير انتهاك حقوق الأسرى والأسيرات
في سجون الاحتلال الاسرائيلي
للعام ٢٠١٢

الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان



٢٠١٣

المحتويات

٥.....	توطئة.....
٧.....	المنهجية
١١.....	مقدمة عامة.....
الفصل الأول: إحصاءات حول أعداد الأسرى والمعتقلين خلال العام ٢٠١٢	
١٧.....	أعداد المعتقلين في سجون الاحتلال.....
١٩.....	أبرز الأحداث والانتهاكات خلال العام ٢٠١٢.....
الفصل الثاني: تداعيات وأحداث الإضرابات عن الطعام	
٣٤.....	إضراب ١٧ نيسان ٢٠١٢.....
٣٧.....	اتفاق ١٤ أيار.....
٤١.....	الإضراب ونتائجه.....
٤٣.....	الحركة الأسيرة وإعادة الإعتبار.....
٤٥.....	الإضرابات الفردية.....
الفصل الثالث: ضمانات المحاكمة العادلة وإعتقالات الأطفال	
٥٩.....	ضمانات المحاكمة العادلة.....
٦٥.....	اعتقال الأطفال سياسة احتلالية ثابتة تهدف إلى تدمير النشء الفلسطيني.....
٦٦.....	اعتقال الأطفال في مدينة القدس.....
٧٠.....	محاولات لفرض الخدمة المدنية على الأطفال المدانين.....
الفصل الرابع: التعذيب الجسدي والنفسي الذي يتعرض له الأسرى والمعتقلون	
٧٩.....	الموقف الإسرائيلي من اتفاقية التعذيب.....
٨٢.....	شهادات معتقلين تعرضوا للتعذيب.....

تصميم وإخراج فني أضواء للتصميم



توطئة

هذا التقرير حول انتهاكات حقوق الأسيرات والأسرى في السجون الإسرائيلية يندرج ضمن الجهد المتواصل الذي تبذله مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان للإفراج عن الأسيرات والأسرى. ولحين ذلك، فإن مؤسسة الضمير ستواصل جهودها، بالتعاون مع المؤسسات الحقوقية الدولية، من أجل ضمان تمتع الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي، بحقوقهم المكفولة في القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

تتطلع مؤسسة الضمير، من خلال تقاريرها السنوية، إلى دراسة سياسات مصلحة السجون الإسرائيلية الساعية إلى كسر إرادة الحركة الأسيرة الفلسطينية، وفضح انتهاكاتها المبرمجة والمنهجية لحقوقهم، في سبيل مساءلتها ومحاسبتها، بمقتضى القانون الدولي العام، وبخاصة القانون الجنائي الدولي، والقانون الدولي الإنساني.

وتعد تقارير الانتهاكات السنوية، مادة مهمة في التأريخ للحركة الأسيرة الفلسطينية ونضالاتها في مواجهة مختلف أدوات الاحتلال، وفي مقدمتها سياسات قوات مصلحة السجون الإسرائيلية، الهادفة إلى صهر وعي الأسرى وتطويعهم.



شهادات عن اعتداءات واقتحامات الوحدات الخاصة خلال العام ٢٠١٢..... ٩٢

الإهمال الطبي..... ١٠١

تواطؤ الشركات الأمنية مع دولة الاحتلال في الاعتقال الإداري (G4S)..... ١٠٩

الفصل الخامس: التتكر الإسرائيلي لاتفاق ١٤ أيار واعتقال الأسرى المحررين

إستمرار العزل الأمني..... ١١٦

أعداد المعتقلين الإداريين..... ١١٨

حرمان الأسرى والمعتقلين من التعليم الثانوي والجامعي..... ١٢٥

حملة قوات الاحتلال لإعادة اعتقال الأسرى المحررين..... ١٢٧

الفصل السادس: إستهداف الإحتلال للمؤسسات الحقوقية والمدافعين عن حقوق الإنسان

منع المحامين من زيارة الأسرى والمعتقلين..... ١٣٦

اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين في مقاومة الجدار..... ١٤١

إفتحام مقر مؤسسة الضمير..... ١٤٥

الفصل السابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات..... ١٥١

ثانياً. التوصيات..... ١٥٥



المنهجية

اعتمد تقرير الانتهاكات لحقوق الأسرى والأسيرات، على منهجية وصفية تحليلية، واستند إلى ١٢٠ تصريحاً مشفوعاً بالقسم من الأسرى/ات والمعتقلين/ات، قدمت لمحامي مؤسسة الضمير خلال العام الماضي، وعلى ضوء ٢٠٠ مقابلة في مختلف السجون على امتداد العام ٢٠١٢.

تم توصيف وتحليل الانتهاكات المرتكبة بحق الأسرى والمعتقلين وذويهم، بشكل أساسي، على ضوء القواعد الآمرة للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، باعتبارها الإطار النظري الناظم لحقوق الأسرى وأصول معاملتهم.

لم يغفل التقرير عن تفحص ومراجعة لوائح قوات مصلحة السجون الإسرائيلية المطبقة على الأسرى الفلسطينيين^١ بغرض مقارنتها مع المعايير الدولية، بما فيها تلك الواردة في أدلة عمل مراقبي أماكن الاحتجاز.

يتناول التقرير قضية الأسرى كقضية واحدة، انطلاقاً من إيمان مؤسسة الضمير لرعاية الأسير أن أسرى القدس، والأسرى الفلسطينيين من أراضي العام ١٩٤٨، وأسرى قطاع غزة والضفة الغربية، هم حملة راية واحدة، وهموم واحدة، ويقاسون ظروفًا واحدة، ويخوضون نضالاً يجب أن يكون موحداً في سبيل كرامتهم وحريتهم.

أخيراً، يقدم التقرير صورة شاملة عن واقع الأسرى والتطورات التي شهدتها العام المنصرم، على ضوء المواجهة المفتوحة بين الحركة الأسيرة الفلسطينية ومصلحة السجون الإسرائيلية. ففي الوقت الذي تناضل الحركة الأسيرة لاستعادة حقوق الأسرى وضمان تمتعهم بحقوقهم كما نصت عليها اتفاقيتا جنيف الثالثة والرابعة وسائر اتفاقيات حقوق الإنسان، تعمل مصلحة السجون وفق منهجية مدروسة لسحب إنجازات الحركة الأسيرة التي تحققت بالتضحيات في العقود الماضية، ومنذ العام ٢٠٠٤ أخذت منعطفًا جديداً بعد

١ يطلق عليها «اللوائح الخاصة بالسجناء الأمنيين».



عمل مؤسسة الضمير، التي بدأت بمنع رئيس مجلس إدارة مؤسسة الضمير من التنقل بين القدس وبقية الضفة الغربية؛ ومنع المحامين من زيارات السجون ولقاء الأسرى والمعتقلين؛ ثم اعتقال الزميل أيمن ناصر، وإقدامها على اقتحام مقر مؤسسة الضمير في مدينة رام الله، ويُختم التقرير بعدد من الاستنتاجات والتوصيات.



الإضراب عن الطعام وما تمخض عن إضراب الأسرى في العام نفسه، لتبدأ مرحلة جديدة ميزتها سياسة قديمة جديدة عنوانها صهر وعي الأسرى.

يتناول التقرير أبرز الانتهاكات التي تعرّض لها الأسرى خلال العام ٢٠١٢، بدءاً من لحظة الاعتقال، مروراً بفترات التحقيق، وصولاً إلى الاحتجاز في ظروف قاسية ومعاملة حاطة بالكرامة الإنسانية.

يتكون التقرير من ستة فصول رئيسية؛ يتناول الفصل الأول إحصاءات حول أعداد الأسرى والمعتقلين خلال العام ٢٠١٢ وأبرز الأحداث التي تعرضوا لها، فيما يتطرق **الفصل الثاني** إلى انتهاكات واعتداءات وجرائم قوات مصلحة السجون الإسرائيلية ووحداتها الخاصة بحق الأسرى والمعتقلين أثناء الإضرابات عن الطعام الجماعية والفردية، فيما يتناول **الفصل الثالث** انتهاكات المحاكم الإسرائيلية لضمانات المحاكمة العادلة ونخصص **الفصل الرابع** للتعذيب الجسدي والنفسي الذي يتعرض له الأسرى والمعتقلون والمعتقلات أثناء الاعتقال، وفي خلال فترات التحقيق، والتعذيب الذي تمارسه الوحدات الخاصة التابعة لقوات مصلحة السجون الإسرائيلية بحق الأسرى والمعتقلين أثناء النقل من مراكز التوقيف إلى المحاكم، وبين السجون، وخلال الاقتحامات الدورية لأقسام وغرف الأسرى في مختلف السجون وبشكل ممنهج.

أما **الفصل الخامس** فقد خصص لاتفاق ١٤ أيار ٢٠١٢، ما بين قيادة الحركة الأسيرة وقوات مصلحة السجون الإسرائيلية، الذي أنهى الإضراب الجماعي عن الطعام لأكثر من ٢٠٠٠ أسير ومعتقل فلسطيني في سجون الاحتلال، الذي استمر ٢٨ يوماً ما بين ١٧/٤/٢٠١٢ و١٤/٥/٢٠١٢ والتنكر الإسرائيلي للاتفاق واستمرار سياسة العزل والاعتقال الإداري، كما يتناول الفصل حرمان الأسرى والمعتقلين من التعليم الثانوي والجامعي، وحملة قوات الاحتلال لإعادة اعتقال الأسرى المحررين،

أما **الفصل السادس** والأخير فيتناول اعتداء قوات الاحتلال على المؤسسات الحقوقية والمدافعين عن حقوق الإنسان، وملاحقات قوات الاحتلال وقوات مصلحة سجونهم لطاغم



مقدمة عامة

دخلت الحركة الأسيرة العام ٢٠١٢ على وقع إضراب عن الطعام خاضه ٣٠٠ أسير فلسطيني طوال ٢٢ يوماً ما بين ٢٧/٩/٢٠١١ و ١٨/١٠/٢٠١١، مطالبين بإنهاء سياسة العزل الانفرادي بحق الأسرى وقادة الحركة الأسيرة.

أوقف الأسرى إضرابهم عن الطعام بعد إعلان التوصل إلى اتفاق ينصّ على إطلاق المقاومة الفلسطينية سراح الجندي الإسرائيلي مقابل إطلاق سراح ١٠٢٧ أسيراً فلسطينياً على دفعتين؛ الأولى في ١٨/١٠/٢٠١١، والثانية في ١٨/١٢/٢٠١١. وقبل يوم واحد من إتمام الدفعة الثانية، أعلن المعتقل الشيخ خضر عدنان إضرابه عن الطعام رافعاً شعار «كرامتي أعلى من الطعام»، رفضاً للتعذيب الذي تعرض له أثناء الاعتقال والتحقيق وسياسة الاعتقال الإداري؛ واستمر في إضرابه ٦٦ يوماً، الأمر الذي فجر معركة الأمعاء الخاوية في مختلف السجون، ما رفع توقعات باندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة، عنوانها حرية الأسرى وعدالة قضيتهم ونضالاتهم.

في الثالث من شهر كانون الثاني ٢٠١٢، استشهد الأسير المحرر زكريا داوود عن عمر يناهز ٤٣ عاماً، بعد فترة وجيزة من الإفراج عنه من سجون الاحتلال بتاريخ ٢٢ آب ٢٠١١، بعد أن تدهورت حالته الصحية بسبب إصابته بمرض السرطان الذي ألم به أثناء سنوات اعتقاله، وجراء سياسة الإهمال الطبي التي تنتهجها قوات مصلحة السجون الإسرائيلية بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، ورفض قوات الاحتلال، بعد الإفراج عنه، السماح له بالسفر لتلقي العلاج المناسب في مستشفى متخصص في العاصمة الأردنية.^٢

حفز الزخم الشعبي الذي رافق إضراب المعتقل خضر عدنان الحركة الأسيرة على حسم قرارها بخوض الإضراب الجماعي عن الطعام مع حلول الذكرى السنوية ليوم الأسير الفلسطيني الموافق ١٧ نيسان، الذي حظي أيضاً بدعم وإسناد شعبي فلسطيني وعربي دولي كبير، وتغطية إعلامية عالمية.

2 لمزيد من التفاصيل حول الشهيد زكريا داوود، انظر الرابط التالي على موقع مؤسسة الضمير:



كان لهذه الإضرابات الجماعية والفردية عن الطعام التي استمرت طوال العام ٢٠١٢، الدور الكبير في فرض قضية الأسرى نفسها على المستوى الرسمي الفلسطيني، كما نجحت هذه الإضرابات في فضح أكاذيب الاحتلال وكشفت عن جرائمه بحق الأسرى والمعتقلين، الأمر الذي حمل العديد من المؤسسات الدولية والشخصيات السياسية الدولية على توجيه انتقادات حادة لدولة الاحتلال، ومطالبتها بوقف سياسة الاعتقال الإداري، وتحسين ظروف المعتقلين والأسرى الفلسطينيين في سجونها.

لم يفلح هذا الضغط الدولي في ثني دولة الاحتلال عن سياساتها الانتقامية لأسباب عدة؛ ومن أهمها أن الانتقادات جاءت خالية من أي آليات ردعية وعقابية ضد تصرف دولة الاحتلال كدولة مارقة وفوق القانون الدولي، ولم تجد فيها (التصريحات المدينة والمنددة) ما يستدعي وقف جرائمها بحق الأسرى والمعتقلين.

واصلت دولة الاحتلال اعتقال المزيد من الفلسطينيين، وعمدت على الانتقام من كل من يتضامن مع الأسرى وإضراباتهم ويحمل رسالتهم. فشنت قوات الاحتلال حملات اعتقال عشوائية طالت الكبار والصغار، رجالاً ونساءً، وقمعت التظاهرات السلمية، واعتقلت المدافعين عن حقوق الإنسان، ومنعت المحامين من زيارة المضربين عن الطعام، وأعلنت حالة الطوارئ في العديد من السجون بغية منع المحامين من الوقوف على ظروف المضربين عن الطعام.

وقد طالت هذه الاعتقالات الباحث الحقوقي في مؤسسة الضمير الزميل أيمن ناصر، الذي تواصل قوات الاحتلال اعتقاله منذ ١٥ تشرين الأول من العام ٢٠١٢، وتسعى إلى محاكمته بموجب الأوامر العسكرية التي تحظر المشاركة في نشاطات تناصر الأسرى.

كما تعرض مقر مؤسسة الضمير، أسوة بمؤسسات مجتمعية عدة في مدينة رام الله، للاقتحام من قبل قوات الاحتلال في ساعة متأخرة من ليلة ١٠ كانون الأول، ونهبت أجهزة حاسوب وملفات قانونية، وعرضت مقتنياتها للعبث والتخريب.

الفصل الأول

أحصاءات حول أعداد الأسرى
والمعتقلين خلال العام ٢٠١٢

**أحصاءات حول أعداد الأسرى والمعتقلين خلال العام ٢٠١٢**

يتضمن هذا الفصل استعراضاً لواقع الأسرى والمعتقلين من خلال المعطيات الرقمية والجداول التي تبين أعداد الأسرى والمعتقلين خلال العام ٢٠١٢.

جدول ١ : أعداد الأسرى والمعتقلين خلال العام ٢٠١٢

الشهر	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول
العدد	٤٥٦٧	٤٤٨٩	٤٦٣٧	٤٦١٠	٤٥٦٣	٤٦٥٩	٤٧٠٦	٤٦٦٠	٤٦٠٦	٤٥٩٦	٤٥٢٠	٤٦٥٦

جدول ٢ : فئات الأسرى بداية العام ونهايته

أسرى ما قبل أوصلو	أسرى مدينة القدس	فلسطينيو أراضي العام ١٩٤٨	المعتقلون الإداريون	الأطفال	الأسيرات
١٢٣	١٦١	١٨٠	٣٠٩	١٦٦	٨
١١١	١٦٥	١٩١	١٧٨	١٧٧	١١

النواب	مؤيدات	قضوا أكثر من ٢٠ عاماً	حكّموا أكثر من ٢٠ عاماً	أسرى قطاع غزة	مقاتل غير شرعي
٢٧	٥٢٦	٥٢	٤٤٧	٤٦٢	١
١٣	٥٢٩	٧٢	٤٥٦	٤٣٩	٠

جدول ٣ : النواب المعتقلون

الشهر	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول
العدد	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٦	٢٠	٢٠	١٣	١٠	٨	١٣

**جدول ٤ : أعداد المعتقلات والأسيرات في سجون الاحتلال خلال العام**

٢٠١٢

الشهر	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول
العدد	٨	٥	٥	٦	٧	٦	٦	٦	٧	٩	١٠	١١

قامت قوات الاحتلال باعتقال ٣٠ سيدة وفتاة فلسطينية خلال العام ٢٠١٢ حسب سجلات الضمير. ومن الجدير ذكره أن هذا العدد يدل على أن الأسيرات اللواتي اعتقلن لأكثر من يوم، حيث هناك الكثير من الأسيرات يعتقلن لساعات ويتم الإفراج عنهن ويتعذر تسجيل وتوثيق كل هذه الحالات.

جدول ٥ : أعداد المعتقلين الإداريين في سجون الاحتلال

الشهر	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران
٢٠١٢	٣٠٩	٣٠٩	٣٢٠	٣٢٢	٣٠٨	٣٠٣
٢٠١١	٢٠٧	٢٢١	٢١٤	٢١٧	٢٢٠	٢٢٩
٢٠١٠	٢١٤	٢٦٤	٢٥٩	٢٣٧	٢٢٢	٢١٥
٢٠٠٩	٥٦٤	٥٤٢	٥٠٦	٤٨٧	٤٤٩	٤٢٨
٢٠٠٨	٨١٣	٧٨٨	٧٦٦	٧٩٠	٧٧٦	٧٣٨
٢٠٠٧	٨١٤	٧٨٨	٧٧٦	٧٩٠	٧٦١	٧٣٠

الشهر	تموز	آب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول
٢٠١٢	٢٨٥	٢٥٠	١١٢	١٨٤	١٥٦	١٧٨
٢٠١١	٢٤٣	٢٤٣	٢٧٢	٢٨٦	٢٧٨	٢٨٣
٢٠١٠	٢٠٠	١٩٠	١٩٠	٢١٢	٢١٤	٢٠٧
٢٠٠٩	٣٨٧	٣٦٣	٣٣٥	٣٢٢	٢٩١	٢٧٨
٢٠٠٨	٦٩٢	٦٤٩	٦٠٤	٥٨٣	٥٦٩	٥٤٦
٢٠٠٧	٦٩١	٦٥١	٥٩٩	٥٧٨	٥٦٩	٥٤٦

بالمقابل، فإن انخفاضاً ملحوظاً قد طرأ على أعداد المعتقلين الإداريين في سجون الاحتلال نتيجة الإضرابات الفردية ضد "الاعتقال الإداري"، حيث كان عددهم نهاية العام ٢٠١١، (٣٢٠) معتقلاً إدارياً، انخفض ووصل في أوائل تشرين الثاني الماضي إلى (١٦٠) معتقلاً، فيما عاد وارتفع المؤشر ليصل إلى قرابة (١٩٠) معتقلاً إدارياً مع نهاية العام ٢٠١٢، وهذا أيضاً مؤشر خطير.

أعداد المعتقلين في سجون الاحتلال

بيّن الباحث عبد الناصر فروانة أن منسوب الاعتقالات منذ العام ٢٠٠٧، وحسب ما هو موثق لديه، يشهد انخفاضاً تدريجياً واضحاً من حيث الأعداد الإجمالية لحالات الاعتقال، فيما سجل العام ٢٠١٢ ارتفاعاً بنسبة (١٦,٢%) عن العام الذي سبقه، وهذا مؤشر خطير ومقلق، في ظل اتساع الاعتقالات وزيادة حجم الانتهاكات بحق الأسرى داخل السجون الإسرائيلية.

وخلال العام ٢٠١٢، سجل قيام قوات الاحتلال بـ ٣٨٤٨ حالة اعتقال لفلسطينيين من سكان الأرض الفلسطينية المحتلة، جلها في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس وعدد محدود في قطاع غزة.

وكشف مدير دائرة الإحصاء بوزارة الأسرى والمحررين في السلطة الوطنية الفلسطينية، عضو اللجنة المكلفة بإدارة شؤون الوزارة بقطاع غزة، عبد الناصر فروانة، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت خلال العام ٢٠١٢ (٣٨٤٨) مواطناً، بينهم (٨٨١) طفلاً، و(٦٧) مواطنة، و(١١) نائباً، و(٩) من محرري صفقة التبادل «وفاء الأحرار»، بمن فيهم المعتقلة «هناء شلبي»، إضافة إلى عشرات الأكاديميين والصحافيين والمعلمين والقيادات السياسية والمهنية والمجتمعية.

وبيّن فروانة أن متوسط الاعتقالات خلال العام ٢٠١٢ قد بلغت (٣٢١) حالة اعتقال شهرياً؛ أي ما يقارب (١١) حالة يومياً، مشيراً إلى أن الغالبية العظمى من المعتقلين البالغ عددهم

أبرز الأحداث والانتهاكات خلال العام ٢٠١٢

في الثالث من شهر كانون الثاني:

استشهد الأسير المحرر زكريا داوود عن عمر يناهز ٤٢ عاماً، بعد فترة وجيزة من الإفراج عنه من سجون الاحتلال بتاريخ ٢٢ آب ٢٠١١، وبعد أن تدهورت حالته الصحية بسبب إصابته بمرض السرطان الذي ألم به أثناء سنوات اعتقاله، وجراء سياسة الإهمال الطبي التي تنتهجها وحدات مصلحة السجون الإسرائيلية بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، ورفض قوات الاحتلال، بعد الإفراج عنه، السماح له بالسفر لتلقي العلاج المناسب في مستشفى متخصص في العاصمة الأردنية^٣.

في ١٥ كانون الثاني:

حكمت محكمة عوفر العسكرية على الناشط البارز أشرف أبو رحمة بالسجن لمدة ستة شهور ونصف، مع وقف التنفيذ لمدة ستة أشهر إذا أدين مرة أخرى في غضون السنوات الخمس المقبلة. وكانت قوات الاحتلال قد اعتقلت أشرف أبو رحمة بتاريخ ٢١ تشرين الأول ٢٠١١، خلال المظاهرة الأسبوعية في قريته بلعين، بتهمة إلقاء الحجارة والمشاركة بمسيرة غير قانونية. أدانت المحكمة العسكرية أبو رحمة بالتهمة السابقة على الرغم من وجود أدلة قاطعة تفند ادعاءات النيابة العسكرية، وسبق لقوات الاحتلال أن اعتقلت أبو رحمة في العام ٢٠٠٨، وأطلقت النار عليه وهو معصوب العينين وأصابته برصاصة في ساقه. وأبو رحمة هو شقيق كل من باسم أبو رحمة (٣٠ عاماً)، وجواهر أبو رحمة (٣٥ عاماً) اللذين قتلتهما قوات الاحتلال أثناء المظاهرات الأسبوعية السلمية التي تشهدها القرية ضد الاحتلال والاستيطان.

(٣٧٥٩) ويشكلون ما نسبته (٧,٩٧٪)، كانوا من مناطق الضفة الغربية والقدس، فيما كانت (٨٩) حالة فقط من قطاع غزة، وغالبيتهم من الصيادين الذين اعتقلوا في عرض البحر.

جدول ٦: توزيع الاعتقالات على مدار العام ٢٠١٢

الشهر	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول
العدد	٢٩٨	٣٢٧	٣٦٢	٢٩٨	٢٣٥	٢١١	٢٧٢	٢٣٦	٢٥٤	٣١٥	٥٣٥	٤٥٥

3 لمزيد من التفاصيل حول الشهيد زكريا داوود، انظر الرابط التالي على موقع مؤسسة الضمير:

<http://www.addameer.org/atemplate.php?id=168>



في ٢٣ كانون الثاني:

أقدمت قوات الاحتلال على اقتحام مقر بعثة الصليب الأحمر الدولي في مدينة القدس المحتلة، وتمكنت من اختطاف الوزير خالد أبو عرفة، والنائب المقدسي محمد طوطح من كتلة الإصلاح والتغيير. وكان نواب كتلة الإصلاح والتغيير في مدينة القدس (النائب أحمد عطون، والنائب محمد طوطح، والنائب محمد أبو طير، والوزير السابق خالد أبو عرفة) يعتصمون منذ السابع عشر من حزيران (يونيو) من العام (٢٠١٠) في مقر «الصليب الأحمر»، بعد أن اعتقلوا على يد قوات الاحتلال في العام ٢٠٠٦ لثلاثة أعوام ونصف العام، وبعد خروجهم من الاعتقال بفترة وجيزة، تم تسليمهم قرارات صادرة عن وزير الأمن الداخلي لدولة الاحتلال تقضي بنزع بطاقات إقامتهم المقدسية، ومطالبتهم بمغادرة المدينة خلال ثلاثين يوماً. حينها لجأ النواب إلى الاعتصام في مقر الصليب الأحمر الدولي في حي الشيخ جراح، رفضاً لقرار قوات الاحتلال بسحب بطاقاتهم المقدسية ومحاولتها تهجيرهم قسراً.

في ٣١ كانون الثاني،

اعتقلت وحدات جيش الاحتلال الأسير المحرر أيمن إسماعيل الشراونة (٣٦ عاماً) بعد مدهمة منزله وتفتيشه بحي كريمة في بلدة دورا جنوب غربي الخليل بالضفة الغربية المحتلة. وكان الأسير الشراونة قضى عشرة أعوام داخل سجون الاحتلال، وأُفرج عنه بالدفعة الأولى لصفقة الأسرى بعدما كان يقضي حكماً بالسجن مدته ٢٨ عاماً. وبهذا يعتبر الشراونة أول أسير محرر بصفقة تبادل الأسرى يعاد اعتقاله بعد مدهمة منزله. وامتدت هذه الاعتداءات لتطال ذوي الأسرى المحررين، فحرم بعضهم من السفر للالتقاء بأبنائهم المنفيين في الخارج، ومن جرى تهجيرهم قسراً إلى قطاع غزة. خاض الشراونة إضراباً مفتوحاً عن الطعام منذ الأول من تموز احتجاجاً على إعادة اعتقاله وأوقف إضرابه بعد أكثر ١٨٠ يوماً.

4 للاطلاع على السيرة الذاتية والاعتقالية للأسير أيمن الشراونة، انظر الرابط التالي على موقع مؤسسة الضمير: <http://www.addameer.org/atemplate.php?id=277>



في ٧ شباط:

تمددت قوات الاحتلال أمر الاعتقال الإداري بحق عايد دودين لمدة ستة أشهر أخرى. وكان دودين تعرض للاعتقال في ٩ آب العام ٢٠١١، وصدر بحقه أمر اعتقال إداري لمدة ستة أشهر. وجاء اعتقال دودين بعد شهر من الإفراج عنه، وبعد أن أمضى أكثر من ثلاث سنوات ونصف في الاعتقال الإداري في اعتقاله السابق، وصدر بحقه ٣٠ أمر اعتقال إداري قبل الإفراج عنه في حزيران ٢٠١١، وجدد له الأمر أكثر من مرة خلال العام.

في ١٦ شباط:

أعلنت هناء شلبي المعتقلة المحررة في صفقة وفاء الأحرار (٢٠١١/١٠/١٨)، إضرابها المفتوح عن الطعام رفضاً لإعادة قوات الاحتلال اعتقالها بموجب أمر اعتقال إداري، وتعرضها للتعذيب والمعاملة المهينة والحاطة بالكرامة الإنسانية. وفي ٢٩ آذار ٢٠١٢، أوقفت المعتقلة الإدارية هناء شلبي إضرابها المفتوح عن الطعام الذي استمر ٤٣ يوماً^٦. وبعد اقترابها من حافة الموت، توصلت إلى اتفاق مع مصلحة السجون ومخابراتها يقضي بالإفراج عنها ونقلها قسراً إلى قطاع غزة لمدة ثلاث سنوات.

في ٢١ شباط:

أوقف خضر عدنان إضرابه المفتوح عن الطعام الذي كان بدأه في السابع عشر من كانون الأول العام ٢٠١١ احتجاجاً على اعتقاله الإداري، وتعرضه للتعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة أثناء وجوده بمركز تحقيق الجملة، بعد نجاحه في إجبار النيابة العسكرية على التعهد بإطلاق سراحه يوم ١٧ نيسان من العام ٢٠١٢؛ أي بعد أربعة شهور ٤ من اعتقاله^٧.

5 لمزيد من المعلومات حول اعتقال السيدة هناء شلبي، انظر الرابط التالي على موقع مؤسسة الضمير: <http://www.addameer.org/atemplate.php?id=206>

6 لمزيد من المعلومات حول السيرة الاعتقالية للسيدة هناء شلبي، انظر الرابط التالي على موقع مؤسسة الضمير: <http://www.addameer.org/atemplate.php?id=206>

7 لمزيد من المعلومات حول اعتقال الشيخ خضر عدنان، انظر الرابط التالي على موقع مؤسسة الضمير:



في ٢٣ شباط:

تمدد قوات الاحتلال والنيابة العسكرية أمر الاعتقال الإداري للمرة الثانية بحق الكاتب والمفكر أحمد قطامش لمدة ستة أشهر وللمرة الثالثة في تاريخ ٢٣ آب من العام ٢٠١٢، لمدة ستة أشهر أخرى. وقطامش كاتب ومحلل سياسي، تعرض للاعتقال بتاريخ ٢١ نيسان العام ٢٠١١، فيما يؤكد محاميه ومجموعات حقوق الإنسان عدم وجود أية دلائل تدينه، بل إن سبب اعتقاله يعود لآرائه فقط.^٨

في منتصف شهر آذار:

اقتحمت الوحدات الخاصة التابعة لمصلحة السجون أقسام وغرف الأسرى في سجون عدة لتفرض عليهم إعطاء عينة الحمض النووي. واعتدت بالضرب على ما يقارب ٧٠ أسيراً فلسطينياً، منهم ٦١ أسيراً في سجن نفحة، وتم نقل الأسير جلال الفقه للمستشفى بعد تعرضه لإصابة بالغة. أعلنت مصلحة السجون عن عزمها إرغام الأسرى والمعتقلين على إعطاء عينات الحمض مستخدمة القوة إذا تطلب الأمر. وهددت الأسرى والمعتقلين بمعاقبتهم بحزمة من العقوبات الصارمة استناداً إلى لوائحها الداخلية الخاصة بمن تسميهم "السجناء الأمنيين". وخلال تلك الحملة، تعرض عشرات المعتقلين والأسرى لعقوبات فردية وجماعية، وبخاصة: العزل الانفرادي، الغرامات المالية الباهظة، عقوبة الحرمان من الزيارات العائلية.

في ١٦ آذار:

قامت قوات الاحتلال بإطلاق كلب على الشاب أحمد شتيوي وهو متظاهر فلسطيني أعزل وتم اعتقاله لاحقاً على الرغم من حاجته للرعاية الطبية بسبب نزيف أصابه بعد تعدي الكلب عليه. وبعد محاولة أحد أعضاء اللجنة الشعبية للقرية إقناع الضابط بالإفراج عن الرجل المصاب، تم الاعتداء على عضو اللجنة ورميه على الأرض ورش الفلفل على وجهه واعتقاله.

<http://www.addameer.org/atemplate.php?id=185>

8 لمزيد من المعلومات ولقراءة السيرة الذاتية والاعتقالية للكاتب أحمد قطامش، انظر الرابط التالي على موقع مؤسسة الضمير:

<http://www.addameer.org/atemplate.php?id=175>



في ٢٦ آذار:

تعتقل قوات الاحتلال الناشطين علا هنية وأماني خندقجي بسبب إنشائهما صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) تدعو إلى المطالبة بحقوق الأسرى الفلسطينيين. تم احتجاز هنية في التحقيق لمدة ٢٥ يوماً ابتداءً من ٢٦ آذار وحتى ١٩ نيسان، كما أصدر بحقها لائحة اتهام تحمل المشاركة بالأنشطة السياسية داخل الجامعة. وبعد محاكمتها لاحقاً، في ٢٠ حزيران، حكمت بالسجن خمسة وعشرين يوماً كانت قد قضتهم سابقاً في التحقيق، إضافة إلى ٨ شهور مع وقف التنفيذ لمدة ٥ سنوات وغرامة مالية قدرها ٢٥٠٠ شيكل جديد. تم اعتقال خندقجي لمدة ٩ أيام، ابتداءً من ٢٠ آذار، وأفرج عنها في ٢٩ آذار. وأعلنت الإضراب عن الطعام في اليوم الثالث من اعتقالها رفضاً لسياسة الاعتقال ومطالبة بحريتها.^٩

في ٥ نيسان:

تضع وحدات مصلحة السجون الإسرائيلية الأسير عوض الصعيدي في عزل سجن إيشل بعد عراق بينه وبين أحد حراس سجن ريمون، وتحاكمه أمام محكمة جنائية، وتسعى النيابة إلى معاقبته بالسجن لمدة خمس سنوات إضافية على حكمه. والأسير الصعيدي معتقل منذ ٢٠٠٤/٢/١٢، وهو من أسرى قطاع غزة، ويبلغ من العمر ٣٦ عاماً، وكان يقضي حكماً بالسجن لمدة ١٥ سنة.

في ١٥ نيسان:

كان من المفترض وصول ٢٠٠٠ متضامن أجنبي لمطار اللد، بغرض المشاركة في حملة "أهلاً بكم في فلسطين". ومنذ الصيف الماضي، بدأت دولة الاحتلال بإعداد "قائمة سوداء"، وتمكنت، بالتعاون مع شركات طيران، إلغاء جميع تذاكر الطيران للقادمين لنصرة الشعب الفلسطيني ضمن الحملة. إلا أنه على الرغم من التدابير المشددة، استطاع عشرات المتضامنين من الوصول إلى مطار اللد.

9 حول إضراب المعتقلة أماني خندقجي، انظر بيان مؤسسة الضمير على الرابط التالي:

<http://www.addameer.org/atemplate.php?id=217>



اتفاق ١٤ أيار حتى تاريخ العاشر من حزيران، بعد أن حقق نصراً كبيراً بإجبار الاحتلال على إطلاق سراحه في العاشر من تموز بدلاً من آب، وعدم تجديد أمر اعتقاله مرة أخرى.

في ٢٥ أيار،

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي السيد خالد سميح ضراغمة (٤٥ عاماً)، وابنه جمال ضراغمة (٢٢ عاماً)، من سكان قرية اللين الشرقية، بحجة الاعتداء على أحد أفراد قوات الاحتلال أثناء تأدية واجبه. هذا وتعرض عائلة ضراغمة منذ سنوات لمضايقات واعتداءات المستوطنين الذين يخططون لطردهم العائلة، والسيطرة على منزلها تحت ذريعة أن البيت كنيس يهودي.^{١١}

في ٣١ أيار،

توفي الأسير المحرر زهير رشيد لبادة^{١٢} (٥١ عاماً) من مدينة نابلس، وذلك بعد أسبوع واحد فقط من الإفراج عنه من السجن لدواعٍ طبية. وكان لبادة اعتقل إدارياً منذ تاريخ ٧ كانون الأول ٢٠١١، وكان تعرض للاعتقال مرات عدة، وكان أحد المنفيين إلى مرج الزهور في جنوب لبنان العام ١٩٩٢.

في ٧ تموز،

تعتقل قوات الاحتلال سامر طارق عيساوي (٣٣ عاماً) الأسير المحرر في صفقة التبادل «وفاء الأحرار» في دفعتها الأولى المنجزة في تاريخ ١٨/١٠/٢٠١١. أعلن سامر عيساوي الإضراب عن الطعام في ١/٨/٢٠١٢ رفضاً لإعادة اعتقاله.^{١٣}

11 لمزيد من المعلومات حول اعتداءات المستوطنين على عائلة السيد جمال ضراغمة واعتقاله من قبل قوات الاحتلال، انظر الرابطين التاليين:

<http://www.addameer.org/atemplate.php?id=250>

<http://www.addameer.org/atemplate.php?id=260>

12 لمزيد من التفاصيل حول ملاسبات استشهاد الأسير المحرر زهير لبادة، انظر بيان مؤسسة الضمير المتوفر على الرابط التالي:

<http://www.addameer.org/atemplate.php?id=243>

13 لقراءة السيرة الذاتية والاعتقالية للأسير سامر طارق عيساوي، انظر الرابط التالي على موقع الضمير:

وفيما منعت سلطات المطار والأجهزة الأمنية الإسرائيلية ٨٠ شخصاً من دخول فلسطين لمدة خمس سنوات، قامت بترحيل ٤٥ شخصاً إلى دولهم، من بينهم سيدتان بريطانيتان، أعلنتا إضراباً مفتوحاً عن الطعام بعد اعتقالهما تضامناً مع الأسرى الفلسطينيين.

في ١٧ نيسان،

تلن الحركة الأسيرة الفلسطينية الإضراب الجماعي عن الطعام في السجون كافة، وترفع مطالب حقوقية ومعيشية واسعة، من أهمها وقف سياسة العزل بحق الأسرى والمعتقلين؛ ووقف سياسة المنع الأمني عن زيارات الأسرى والمعتقلين؛ ولجم ممارسة الاعتقال الإداري؛ واستعادة الحق في التعليم؛ وتحسين الظروف المعيشية والطبية والغذائية بمشاركة أزيد من ١٥٠٠ أسير وأسيرة.

في ١٤ أيار،

وبعد ٢٨ يوماً من الإضراب عن الطعام، تتوصل الحركة الأسيرة إلى اتفاق مع وحدات مصلحة السجون والمخابرات الإسرائيلية، يقضي بوقف الإضراب الجماعي عن الطعام مقابل تحقيق بعض مطالب الإضراب، وأهمها إخراج الأسرى من زنازين العزل، والسماح لذوي أسرى قطاع غزة بزيارة آبائهم، والدفع أمام القضاء الإسرائيلي لصالح استعادة الأسرى لحقهم في التعليم.^{١٤}

عقب اتفاق ١٤ أيار،

استمر ثمانية معتقلين في إضرابهم عن الطعام، من بينهم خمسة معتقلين إداريين وعدت قوات الاحتلال شفوياً، أثناء توقيع الاتفاق، بإطلاق سراحهم عند انتهاء مدة الاعتقال الواردة في أمر اعتقالهم الإداري، وأوقفوا إضرابهم على هذا الأساس، فيما استمر بإضرابه المعتقل محمود السرسك؛ المعتقل تحت مسمى مقاتل غير شرعي، الذي بدأ إضرابه من تاريخ ١٩/٣/٢٠١٢ حيث لم يتم التطرق لقضيته في

10 لمزيد من المعلومات حول اتفاق ١٤ أيار ٢٠١٢، انظر القسم اللاحق من هذا التقرير والخاص بالإضراب الجماعي، والقسم المتعلق بالاتفاق.

في ٢ آب،

اقتحمت القرية، وداهمت منزل العائلة المكونة من الزوج أيمن والزوجة حليلة وأربعة أبناء تتراوح أعمارهم بين ٣-١٢ عاماً، وشرعت في عملية تفتيش استمرت قرابة ساعتين، صادرت خلالها الحاسوب الشخصي للزميل أيمن، وهاتفه النقال، وجهاز الحاسوب الذي يستخدمه أبناءه لأغراض الدراسة.

في ٢٤ تشرين الأول،

خاض المدافع عن حقوق الإنسان والمناضل السياسي محمد أسعد كناعنة، إضراباً استمر ١٥ يوماً، ما بين ٢٤/١٠/٢٠١٢ حتى ٧/١١/٢٠١٢، وذلك احتجاجاً على ظروف اعتقاله في قسم مخصص للسجناء الجنائيين، مطالباً بنقله إلى أقسام المعتقلين والأسرى السياسيين.

في ٣ تشرين الثاني،

تم تجديد الاعتقال الإداري للمرة العاشرة على التوالي بحق المعتقل مازن النتشة، السكرتير الإداري لمؤسسة خيرية تُعنى بدعم المعاقين. اعتقل مازن النتشة من منزله في مدينة الخليل في السابع من تشرين الأول ٢٠٠٩، ويحتجز منذ ذلك الوقت في سجن النقب. وقد جاء اعتقال النتشة الأخير بعد أربعة أشهر فقط من الإفراج عنه بعد قضاء أربع سنوات رهن الاعتقال الإداري. ومنذ العام ١٩٩٤ قضى النتشة ثمانية أعوام في السجون الإسرائيلية، سبعة منها رهن الاعتقال الإداري.^{١٦}

في ٥ تشرين الثاني،

شهدت قرية عزّون قضاء قلقيلية ارتفاعاً ملحوظاً في حالات الاعتقال التي استهدفت الشباب والأطفال خلال العام ٢٠١٢. وتفيد معطيات الضمير بأن قوات الاحتلال اعتقلت حوالي ٨٠ من أبناء القرية خلال العام الماضي، ٦٨ منهم لم يبلغوا سن ١٨ عاماً. قامت قوة من جيش الاحتلال باقتحام ٤٢ منزلاً واعتقال ١٠ من أبناء

قامت قوات الاحتلال بإصدار أمر منع سفر بحق السيد عبد اللطيف غيث، أحد مؤسسي مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ورئيس مجلس إدارتها. والسيد عبد اللطيف غيث من سكان مدينة القدس، وهو شخصية معروفة لها تاريخها الطويل في العمل الوطني والحقوقى، ويبلغ من العمر ٧١ عاماً. ويأتي أمر منعه من السفر إضافة إلى أمر سابق يمنعه من دخول الضفة الغربية. وبدأ أمر منعه من دخول الضفة في تاريخ ١٠/١٠/٢٠١١ لمدة ستة أشهر، وتم تمديده لمدة ستة أشهر أخرى في نيسان ٢٠١٢، وجدد مرة ثالثة لمدة ستة شهور أخرى.^{١٤}

في ٢٧ آب،

تقتحم الوحدات الخاصة التابعة لمصلحة السجون الإسرائيلية (النحشون، والمتسادا، واليماز، ودرور) أقسام الأسرى وغرفهم في أكثر من ١١ سجناً طوال أيام شهر رمضان، وتعتدي بالضرب على العديد منهم، وتفرض عليهم غرامات مالية تراوحت بين ٢٠٠ - ٦٠٠ شيكل جديد.

في ١٣ أيلول،

رصدت مؤسسة الضمير ازدياداً ملحوظاً في عدد حالات الاعتقال التي طالت الشابات والسيدات الفلسطينيات، حيث اعتقلت الفتاة (م. ز) (١٩ عاماً) وحكم عليها بالسجن ١٢ شهراً، وفرضت عليها غرامة مالية قدرها ٢٠٠٠ شيكل جديد.

في ١٥ تشرين الأول،

تعتقل قوات الاحتلال الزميل أيمن ناصر الباحث في مؤسسة الضمير من منزله في قرية صفا قضاء مدينة رام الله.^{١٥} وكانت قوة كبيرة من قوات الاحتلال

<http://www.addameer.org/atemplate.php?id=281>

14 لقراءة بيانات الضمير حول منع رئيس مجلس إدارتها من السفر، انظر الرابط التالي على موقع الضمير:

<http://www.addameer.org/atemplate.php?id=258>

<http://www.addameer.org/atemplate.php?id=262>

15 لمزيد من المعلومات حول الزميل أيمن ناصر وملفه الاعتقالي، انظر الرابط التالي على موقع مؤسسة الضمير:

<http://www.addameer.org/atemplate.php?id=275>

16 لقراءة ملخص السيرة الذاتية والاعتقالية للسيد مازن النتشة، انظر الرابط التالي لموقع مؤسسة الضمير:

<http://www.addameer.org/atemplate.php?id=302>

في ٢٨ تشرين الثاني،

بدأ المعتقلون طارق قعدان، وجعفر عز الدين، ويوسف ياسين، إضرابهم المفتوح عن الطعام بعدما عاودت قوات الاحتلال اعتقالهم بتاريخ ٢٢/١١/٢٠١٢ في خضم العدوان الحربي الأخير على قطاع غزة المحتل، وأصدرت بحقهم أوامر الاعتقال الإداري في ٢٨/١١/٢٠١٢.



في ١١ كانون الأول،

قامت قوات الاحتلال بعد منتصف الليل بمداخلة مكاتب مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية. وخلال هذا الاقتحام، قامت قوات الاحتلال بإتلاف العديد من موارد المؤسسة وعاثت فيها خراباً، ونهبت أجهزة حاسوب وكاميرا فيديو وغيرها.^{١٧}

17 لمزيد من المعلومات حول اقتحام قوات الاحتلال لمقر مؤسسة الضمير، انظر الرابط التالي:

<http://www.addameer.org/atemplate.php?id=287>

القرية، من بينهم طالب يبلغ من العمر ١٧ عاماً. وفي ٦ تشرين الثاني ٢٠١٢، قامت قوات الاحتلال باعتقال ٨ أطفال تتراوح أعمارهم ما بين ١٣-١٧ عاماً، بعد اقتحام ليلي دام ساعات طويلة. يذكر أن ٨٥٪ من الاعتقالات التي شهدتها قرية عزون خلال ٢٠١٢ كانت بحق أطفال ما دون سن ١٨ عاماً.

في ١٧ تشرين الثاني،

اعتقلت قوات الاحتلال طالبتين على أحد الحواجز العسكرية في مدينة الخليل، وحكم على المعتقلة (٥.ت) (١٧ عاماً) بالسجن لمدة ١٢ شهراً، كما فرضت عليها غرامة مالية قدرها ١٠٠٠ شيكل، إضافة إلى ٣ سنوات وقف تنفيذ.

في ١٤ و ٢٢ تشرين الثاني،

وخلال العدوان الحربي الأخير على قطاع غزة، اعتقلت قوات الاحتلال ٢٠٠ فلسطيني في الضفة الغربية. وكانت مؤسسة الضمير رصدت ارتفاعاً ملحوظاً في عدد حالات الاعتقال خلال العدوان الحربي على قطاع غزة الذي أسفر عن ١٦٢ شهيداً، وخلف آلاف الجرحى. وخلال هذه الفترة، شنت قوات الاحتلال حملات اعتقال يومية شملت العديد من المدن والقرى والمخيمات في الضفة الغربية، طالت ٢٠٠ فلسطيني، بينهم عشرات الأطفال، وستة أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني من قائمة التغيير والإصلاح، منهم أمين سر المجلس التشريعي الفلسطيني د. محمود الرمحي، والنائب عن محافظة الخليل باسم الزعاري، والنائب عن محافظة طولكرم رياض رداد.



في ٢٤ كانون الأول،

رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية استئنافاً قدمته جمعية الحقوق المدنية في "إسرائيل" بخصوص إعادة حق الأسرى في التعليم في الجامعة المفتوحة في "إسرائيل". ويندرج حرمان الأسرى والمعتقلين من حقهم في مواصلة تعليمهم الجامعي، ضمن حملة العقاب الجماعي للأسرى كوسيلة ضغط على فصائل المقاومة، بعدما نجحت في أسر جندي من قوات الاحتلال في قطاع غزة في العام ٢٠٠٧.

في ٢٧ كانون الأول،

قامت الوحدات الخاصة (النحشون والمتسادا)، باقتحام أقسام في سجن نفحة، واعتدت بالضرب المبرح على الأسير حمزة الطقطوق، وفرضت عليه إدارة السجن عقوبة العزل الانفرادي.

في ٣٠ كانون الأول،

ترصد مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان قيام الوحدات الخاصة التابعة لمصلحة السجون الإسرائيلية بأكثر من ١٠٠ عملية اقتحام لأقسام الأسرى وغرفهم في السجون بحج مختلفة.^{١٨}

الفصل الثاني

أحداث وتداعيات إضراب الأسرى والمعتقلين عن الطعام

18 مؤسسة الضمير بصدد نشر تقرير قانوني يتناول اعتداءات الوحدات الخاصة التابعة لما يسمى «مصلحة السجون الإسرائيلية» على الأسرى والمعتقلين أثناء النقل والاقترامات.



أحداث وتداعيات إضراب الأسرى والمعتقلين عن الطعام

في مطلع العام ٢٠١١، شرع الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال في خوض إضرابات فردية وجماعية، رفضاً لسياسة العزل الانفرادي، ومطالبين بمعاملتهم وفق اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة.

كان من أبرز هذه الإضرابات إضراب قرابة ٢٠٠ أسير من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، استمر ٢٢ يوماً في الفترة بين ٢٧ أيلول ٢٠١١ و١٨ تشرين الأول ٢٠١١، وتوقف مع إعلان نجاح صفقة التبادل في ١٨ تشرين الأول، وإطلاق سراح ١٠٢٧ أسيراً وأسيرة مقابل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المأسور لدى فصائل المقاومة.

وقبل يوم واحد من موعد تنفيذ الجزء الثاني من الصفقة، أعلن المعتقل خضر عدنان إضرابه المفتوح عن الطعام بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠١١، الذي استمر ٦٦ يوماً، رفضاً لسياسة الاعتقال الإداري وسياسة الإذلال وامتهان كرامة المعتقلين، وشكل نجاحه شرارة لما يشبه انتفاضة في السجون بعد أن قدم الدليل على أن الشارع الفلسطيني قادر على إسناد إضراب الأسرى.

وبعد أن تمكنت الحركة الأسيرة من إعادة ترتيب بيئتها الداخلي، وأسقط الأسرى الرهان على المفاوضات للإفراج عنهم، أو حتى ضمان كرامتهم، وبعد أن أبطت صفقة التبادل «وفاء الأحرار» ٤٦٠٠ أسير فلسطيني، من بينهم ١١٠ أسرى من الأسرى القدامى ممن هم معتقلون منذ ما قبل أوسلو، ودون أن تنجح في إنهاء عزل ١٩ أسيراً من قادة الحركة الأسيرة، بات واضحاً أن ساعة الصفر قد دقت لمعركة جديدة فاصلة بين الأسرى ووحدات مصلحة السجون، التي بدأت تتراجع أمام استنهاض الحركة الأسيرة لنفسها، وإصرارها على استعادة مكانتها كمكون أصيل من مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية.



وأعطيت اللجنة وحدها صلاحية تقرير مصير الإضراب من حيث الاستمرار فيه وإنهاؤه، وتبليغ الأسرى كافة بقراراتها بشكل مباشر، ولا وقف للإضراب إلا بعد تحقيق الإضراب لمطالبه التي أدرجت في وثيقة العهد والقسم، وأقسم على تحقيقها أعضاء اللجنة أمام بقية رفاقهم. ووضعت وثيقة العهد والقسم الخطوط العريضة للإضراب من حيث مطالبه، ومراحله، والعقوبات التي تفرض على كل من يخالف بنود الوثيقة من أعضاء لجنة الأسرى.

سياسات وإجراءات مصلحة السجون لإفشال الإضراب والنيل من عزيمة المضربين

سعيًا منها إلى إفشال الإضراب، عمدت مصلحة السجون الإسرائيلية إلى تشكيل لجنة عرفت فيما بعد باسم «لجنة جباي» برئاسة الضابط المتقاعد ايتسك جباي، الذي كان يشغل منصب مسؤول استخبارات السجون، ولعب دوراً بارزاً في التصدي لإضراب العام ٢٠٠٤، وبمعاونة ضباط استخبارات ومديري سجون.

وضعت هذه اللجنة مخططاً كاملاً للتصدي للإضراب ومحاولة إفشاله، تضمنت عزل الأسرى المضربين عن باقي الأسرى، ونقل قيادات الإضراب وعزلهم في زنازين العزل الانفرادي، وسحب احتياجاتهم وأدواتهم المعيشية كافة، هذا إضافة إلى محاولتها تفريق ذات البين بين أطراف الحركة الأسيرة، واتباع سياسة التفاوض الفردي مع ممثلي الأسرى والفصائل. وفي الوقت نفسه، حرصت مصلحة السجون على عدم وفاة أي من المضربين عن الطعام، فأوعزت لطاقمها الطبي بالناية بصحة المضربين خشية تفاقم الأوضاع المتفجرة، ودرءاً لاندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة.

تعاملت وحدات مصلحة السجون الإسرائيلية مع إضراب الأسرى بأشد أساليب القمع قسوة وإيذاءً. واستندت في فعل ذلك، إلى لوائحها الخاصة بمعاملة من تسميهم «السجناء الأمنيين»، وبخاصة الأمر الخاص بالإضراب عن الطعام رقم (٠٤/١٦/٠٠)؛ بغية تحطيم معنوياتهم وكسر خطوتهم الجماعية وإفشال إضرابهم وهزيمتهم.

إضراب ١٧ نيسان ٢٠١٢

وما أن حل ١٧ من نيسان/أبريل ٢٠١٢، حتى أعلنت الحركة الأسيرة عن إضرابها المفتوح عن الطعام في معركة سميتها «معركة النصر أو الموت»، مطالبة بإنهاء سياسة العزل، والسماح للأسرى بالزيارات العائلية، والتعليم، وإعادة أوضاع السجون إلى ما كانت عليه قبل العام ٢٠٠٠، هذا إضافة إلى لجم سياسة الاعتقال الإداري وتحقيق مطالب المعتقلين المضربين عن الطعام.



شارك في الإضراب الجماعي عن الطعام أكثر من ٢٠٠٠ معتقل وأسير فلسطيني،^{١٩} بمن فيهم الأطفال المعتقلون والنساء، وعم الإضراب العديد من السجون المركزية مثل نضحة، وريمون، والنقب، وجلبوع، وعسقلان.

لجنة الإضراب ووثيقة العهد والقسم

استعداداً لخوض معركة الإضراب وتحقيق مطالبه، شكل الأسرى لجنة موحدة لقيادة الإضراب، مكونة من الفصائل كافة، أقسمت على وثيقة العهد والقسم.

ضمت اللجنة الأسرى عبد الرحيم أبو هولي، وعبد الرحمن أبو جزر، وناصر حميد من حركة فتح، والأسير وجدي جودة من الجبهة الديمقراطية، وعاهد أبو غلماة من الجبهة الشعبية، والأسرى جمال الهور، ومهند شريم، ومحمود شريتح من حركة حماس، والأسرى جمعة التاية، وزيد سيبي، وبسام أبو عكر من الجهاد الإسلامي.

19 يجدر التذكير أن جزءاً كبيراً من أسرى حركة فتح، اتخذوا قراراً بعدم المشاركة في الإضراب.



- تقليص مدة التنزه في الساحة إلى ساعة واحدة فقط خلال اليوم، وفي بعض الأحيان حرماً نهائياً.
- حرمان المضربين عن الطعام من قراءة الصحف والكتب والاستماع إلى المذياع والتلفاز.
- منع زيارة الأهل.
- حرمانهم من إرسال الرسائل أو استقبالها.
- سحب الأدوات الكهربائية من الغرف.
- حرمانهم من مقابلة المحامين بحجج وذرائع مختلفة، ومنها إعلان حالة الطوارئ في السجن، أو الإدعاء أن المعتقل/الأسير يرفض الخروج إلى المقابلة، أو القول إن الأسير المطلوب للمقابلة نقل إلى سجن آخر.

اتفاق ١٤ أيار

- التقى محامو الضمير في اليوم التالي لوقف الإضراب بعدد من أعضاء «لجنة الأسرى»، للوقوف على تفاصيل الاتفاق الذي أنجز عشية ١٤ أيار ٢٠١٢ بعد لقاءات استخباراتية مصرية - إسرائيلية جرت في العاصمة المصرية القاهرة، ويعلم السلطة الفلسطينية.
- أبلغ الأسير عاهد أبو غلثة، وهو أحد أعضاء لجنة الأسرى، أن الاتفاق المصري - الإسرائيلي، الذي عرض أمامها يتكون من خمس نقاط أساسية.
- ففي ليلة ١٤ أيار، تم الاجتماع في سجن عسقلان بين لجنة الأسرى المكونة من ٩ أعضاء ووفد مشترك عن جهاز المخابرات الإسرائيلية «الشاباك»، و وحدات مصلحة السجن الإسرائيلية «الشاباص». وقبل انعقاد الاجتماع، كان هناك حوار مع رئيس لجنة الأسرى جمال الهور، وتم إبلاغه أن اللقاء سيتمحور فقط حول الاتفاق الذي تمت صياغته وتوقيعه في مصر. عند بدء الاجتماع، طالبت لجنة الأسرى بمناقشة كافة المواضيع المتعلقة في حياة الأسرى، غير أن الطرف الإسرائيلي تحفظ على مناقشة أي موضوع خارج إطار الاتفاق، وأبلغ «الشاباك» أنهم مكلفون فقط بنقاش موضوع الاتفاق مع الأسرى، لوجود شرط

- وقد قام مدير مصلحة السجن الإسرائيلية - ووفقاً للأمر أعلاه - بتبليغ وزير الأمن الداخلي، وقيادة الأركان في جيش الاحتلال، كما عمد إلى تشكيل غرفة عمليات مشتركة، مكونة من فريق متعدد التخصصات، ويضم عدد من مديري السجن، بالاشتراك مع أجهزة الاستخبارات ومختصين آخرين، إلى الوقوف على سير الإضراب، ووضع الخطط التفصيلية للتعامل مع المضربين ومطالبهم.

- ومنذ اليوم الأول لإعلان الأسرى الإضراب عن الطعام، شرعت الوحدات الخاصة التابعة لما يسمى مصلحة السجن (النحشون، والمتسادا، وأليماز، ودرور) في تنفيذ تعليمات قوات مصلحة السجن، بعزل الأسرى المضربين في أقسام خاصة وزنازين انفرادية؛ سواء داخل السجن نفسه، أو أقسام وزنازين عزل في سجون أخرى.

- كما قامت الوحدات الخاصة، بالتعاون مع السجناء، باتخاذ جملة من الإجراءات العقابية بحق الأسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام، ومنها:

- فرض عقوبات على المضربين تمثلت بغرامات مالية (تراوحت بين ١٥٠-٢٧٥ شيكلاً جديداً).
- مصادرة الملح طوال الأسبوعين الأولين من الإضراب عن الطعام.
- إبقاء النور مشتعل على مدار ساعات الليل والنهار لاستنزاف أعصاب الأسرى ومنعهم من النوم.
- مصادرة السجائر.
- تفرغ الغرف من محتوياتهم وحرمان المضربين من أبسط الاحتياجات مثل كؤوس الشرب لمضاعفة معاناتهم وإرغامهم على السير والشرب من الحنفية، كما جرى سحب المخدرات.
- توقيف فوري لتوزيع الطعام من مركز المبيعات.
- إخراج الطعام من غرفة الأسير المضرب.



الحياتية وتسجله كاتفاق جانبي، إلا أن ممثلي «الشاباك» و«الشاباص» رفضوا وأدّعوا أن لجنة أخرى من قبلهم ستعقد جلسة مع لجنة الأسرى خلال الأيام القادمة لتناقش تفاصيل مطالب الأسرى.

كما نوقش موضوع الظروف الحياتية للأسرى مع المندوب المصري، الذي أبلغ رئيس لجنة الأسرى أن جمهورية مصر العربية ملزمة بمتابعة تنفيذ الاتفاق، وأن هناك وعوداً جديدة لتحسين الظروف الحياتية للأسرى ونيل المطالب والحقوق. وبناءً على ذلك، تمت جلسة نقاش موسعة للجنة الأسرى التي طلبت الاتصال الهاتفي بالهيئات والتنظيمات في السجون، حيث قام كل ممثل في لجنة الأسرى بالاتصال بمرجعياته التنظيمية وعرض ما طرح أعلاه. وبعد ما يزيد على الساعتين اجتمعت اللجنة لتقرر إن كانت ستتعهد وتوقع على الاتفاق أم سيلغى التعهد.

وفي نهاية المطاف، قررت لجنة الأسرى التعهد والالتزام بالاتفاق المصري - الإسرائيلي، مع أخذ موعد زمني محدد لفحص طلبات الأسرى، اتفق على أن يكون في أجل أسبوع.

٣. الاعتقال الإداري

لم يكن هناك نص واضح بإنهاء موضوع المضربين عن الطعام منذ أكثر ٧٠ يوماً، وطالبت لجنة الأسرى بإنهاء ملفهم من خلال التعهد بعدم تجديد الاعتقال الإداري بحقهم، الأمر الذي رفضه، في البداية، ممثلو «الشاباك» و«الشاباص»، وأصرروا على أن يتضمن التعهد الذي سيوقعه الأسرى ما يلي:

أن يلتزم الأسرى بعدم القيام بأي عمل أمني (سموه «عملاً إرهابياً» إلا أن لجنة الأسرى رفضت التسمية وأصررت على تسميته عملاً أمنياً). وجرى تعريف العمل الأمني بأن «يقوم الأسير بتنظيم أو الإعداد أو المساعدة لأي طرف يقوم بعمليات عسكرية/مسلحة ضد إسرائيل».

في الاتفاق بعدم سريانه إلا إذا وافقت لجنة الأسرى عليه.

وقد استهلّت الجلسة بقراءة نص الاتفاق الذي تشكل من خمس نقاط رئيسية، وهي:

١. إنهاء الإضراب.
٢. السماح بزيارات الأهل من الضفة وغزة (درجة الأولى).
٣. إخراج المعزولين من الانفرادي وتوزيعهم على السجون بعد ٧٢ ساعة من توقيع الاتفاق.
٤. تعهد «الشاباك» بدعم مطالب الأسرى الأمنيين من خلال عمله مع لجنة الأسرى ولجنة «الشاباص»، بحيث يحصل الأسرى على مطالبهم الحياتية.
٥. تعهد «الشاباك» بعدم تمديد الاعتقال الإداري، أو عدم اعتقال أي مواطن فلسطيني بصورة إدارية إلا إذا كانت تملك مواد أمنية جديدة وجدية تستوجب اعتقاله، وعدم تمديد الاعتقال الإداري إلا بقرار من المحكمة.

النقاش والتعديل على الاتفاق الذي طالبت به لجنة الأسرى

١. مواعيد بدء زيارات الأهل

رفضت لجنة «الشاباك» و«الشاباص» البدء الفوري بتطبيق برنامج الزيارات، لكنها وافقت على أن يكون الموعد الأقصى لبدء الزيارات خلال شهر، وهذا كان تعهداً شفهياً وغير مكتوب.

٢. الظروف الحياتية للأسرى

حاولت لجنة الأسرى تحصيل عدد من المطالب الحياتية للأسرى، إضافة إلى ما تحقق حول المواضيع الأخرى، غير أن ممثلي جهاز «الشاباك» و«الشاباص» تذرّعوا أن الجلسة مخصصة فقط لموضوع الاتفاق. وردت لجنة الأسرى مطالبة بجلاسة مفصلة تعقد خلال ساعات مع وحدات مصلحة السجون «الشاباص»، وأن يتم النقاش في بعض المواضيع



موقف عاهد أبو غلثة عضو لجنة الأسرى من الإضراب ونتائجه

في ١٥ أيار ٢٠١٢، التقى محامي الضمير، بالأسير عاهد أبو غلثة عضو لجنة الأسرى، حيث أبلغه موقفه من اتفاق ١٤ أيار، الذي يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

١. أرى أن الاتفاق هو إنجاز كبير للحركة الأسيرة، وكان أعلى بكثير من السقف الذي وضعناه قبل البدء بالإضراب، وبخاصة أننا استطعنا إخراج جميع المعزولين وتثبيت زيارات الأهل لأسرى قطاع غزة، وهي قضايا سياسية وأمنية معقدة كانت بحاجة لسنوات حتى تتحقق.
٢. لهذا الإنجاز الذي تحقق نتائج إيجابية على الحركة الأسيرة، حيث أخرجها من دائرة الضعف التي استمرت لأكثر من ٨ سنوات (منذ إضراب ٢٠٠٤)، وأعاد لها الثقة بإمكانياتها وقدراتها لتحقيق الإنجازات.
٣. إجبار "الشاباك"، و"الشاباص" على التعامل مع لجنة موحدة للإضراب، بعد محاولتهما العديدة لتجاوزها من خلال الحديث مع عناصر متفرقة في سجون عدة.
٤. أعطى الإضراب وما تمخض عنه دعماً معنوياً مهماً للأسرى، وأعاد الاعتبار لجدوى النضال بصفة عامة، ورسخ اليقين بأن لدينا القدرة والعزم والإرادة على تحقيق إنجازات حتى وإن كان الذين دخلوا الإضراب أو اتخذوا الخطوات هم قسم من الأسرى وليس جميعهم.
٥. كنا نريد أن نتحقق بعض القضايا الحياتية مباشرة من خلال الاتفاق، مع العلم إن إدارة السجون قد قدمت عدداً من التسهيلات والمطالب خلال الإضراب، التي سحبت خلال السنوات الماضية خلال تطبيق ما بات يعرف بـ "قانون شاليط"، منها: الصحف، التلفاز، زيادة المنتوجات والتبضع من الكانتين.

وفي حال تم خرق التعهد من قبل الأسرى، فإن «إسرائيل» سوف تتصل من ٣ نقاط مما اتفق عليه وهي: ١. زيارة الأهل. ٢. إنهاء العزل. ٣. تحسين الظروف الحياتية. وقد حاولت لجنة «الشاباك» و«الشاباص» إجبار لجنة الأسرى على التعهد نيابة عن المعتقلين الإداريين المضربين عن الطعام بفك إضرابهم، الأمر الذي تحول إلى نقاش طويل حاولت خلاله لجنة الأسرى الحصول على تعهد من لجنة «الشاباك» و«الشاباص»، بعدم تجديد الاعتقال الإداري مقابل فك إضراب الأسرى جميعاً.

في البداية، رفض الطلب ورفضت الجلسة وطالبت لجنة الأسرى الاتصال هاتفياً مع المندوب المصري الذي أفاد بأن اللجنة غير ملزمة بالتوقيع أو الموافقة عن المعتقلين الإداريين. كما أفاد بأنه يوجد اتفاق يتم بحسبه إنهاء إضرابهم مقابل عدم تجديد الاعتقال الإداري بحقهم.

وينص الاتفاق على أنه «لا يتم اعتقال أو تمديد اعتقال لمعتقل إداري إلا لأسباب موجبة وجدية ذات أدلة دامغة يتم تقديمها للمحكمة ونقاشها».

وقد أبلغت لجنة الأسرى لجنة «الشاباك» بأن هذا النص هو نص مجرد ولا جديد فيه، وردت لجنة «الشاباك» خلال الجلسة بشكل شفهي أن المعتقلين الإداريين سيلمسون التجديد في المستقبل القريب.

وبموجب ذلك الاتفاق، أوقف المعتقلون الإداريون الخمسة المضربون عن الطعام إضرابهم بشكل فردي، على أن ينتهي تمديد أمر الاعتقال الإداري بحقهم، ويطلق سراحهم ويعودون إلى بيوتهم ما لم تكن هناك أدلة جديدة دامغة - وهذا ما سنتوقف عنده لاحقاً.



٦. ما تحقق بالأمس كان ذا مضمون كبير، والقضايا الحياتية التي تم تأجيلها هي قضايا أقل شأنًا من القضية السياسية والأمنية المتعلقة بزيارات الأهل، والعزل، والمعتقلين الإداريين.

اجتماع بين أعضاء لجنة الأسرى ولجنة «الشاباك»

جرى في ٢١ حزيران ٢٠١٢ اجتماع في سجن نفحة بين أعضاء لجنة الأسرى ولجنة «الشاباك»، وتمت مناقشة مطالب الأسرى التي جرى تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

١. المطالب من «الشاباك»

- طالبت اللجنة ممثلي «الشاباك» بإخراج المعتقل ضرار أبو سيبي من العزل.
- إعادة برامج التعليم.
- وضع هواتف في أقسام السجن للتواصل بين الأسرى وذويهم.
- وقد وعد ممثل «الشاباك» بتقديم رد بخصوص هذه المطالب، غير أن هذه الوعود لم تترجم ولم يجر احترامها.

٢. المطالب الساخنة

- وقف سياسة التفتيش العاري.
- السماح للأسرى بمشاهدات المزيد من المحطات الفضائية.
- زيادة المعروضات في الكانتين، وتخفيض الأسعار، ورفع سقف كمية المشتريات.
- تمديد ساعات التنزه في الباحات، وزيادة المعدات الترفيهية والرياضية.
- وكان من المفترض إعطاء جواب خلال أجل قصير، إلا أن الأحداث والوقائع تؤكد عدم تجاوب مصلحة السجن مع هذه المطالب.

٣. القضايا الحياتية

تم تأجيل النقاش، واتفق على مناقشتها في جلسات مقبلة.

الحركة الأسيرة ما بعد الإضراب

نعلم جميعاً أنه كان يوجد وجهتا نظر مختلفتان حول موضوع شكل النضال داخل السجن، وبخاصة بعد النتائج السلبية التي خلفها إضراب ٢٠٠٤، إذ كان هناك وجهة نظر تدعو إلى الحوار فقط لأنه الطريق لتحقيق إنجازات للأسرى، ووجهة نظر أخرى تقول إن الحوار استفد، ويجب الذهاب إلى وسيلة أخرى غير الحوار من أجل نيل حقوق الأسرى. أما في الوقت الراهن، فهناك شبه إجماع على أن الإضراب هو الوسيلة الوحيدة من أجل إجبار مصلحة السجن على تحقيق مطالب الأسرى.

كما أن الإضراب قد خلق حالة من الانتعاش والخروج من حالة الخوف من الفشل التي رافقت الأسرى لما يقارب ٨ سنوات، وهناك اتجاهات كثيرة للعمل على تشكيل قيادة واحدة للحركة الأسيرة ممن خاضوا الإضراب، وممن لم يشاركوا فيه، من أجل مواجهة مصلحة السجن وتحصيل حقوق الأسرى في المستقبل. لهذا، توجد حاجة إلى الجهد والعمل الدؤوب لتعيد الحركة الأسيرة رونقها وقوتها التي تمتعت بها في العقود السابقة.

الحركة الأسيرة وإعادة الاعتبار

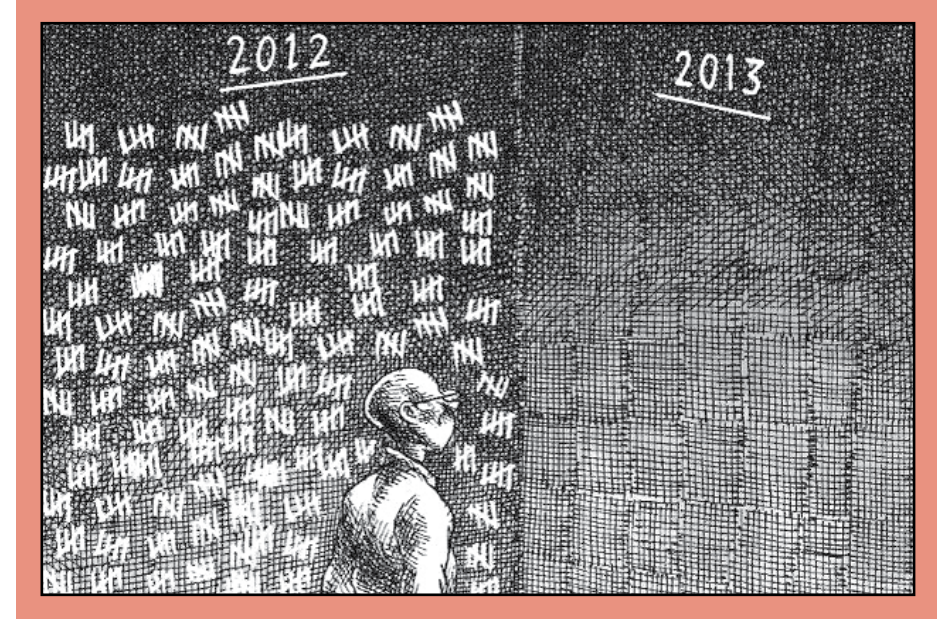
تؤمن مؤسسة الضمير أن نجاح إضراب الحركة الأسيرة أعاد الاعتبار للحركة الأسيرة، وشكل نقلة نوعية مهمة في تاريخ الأسرى لا شك أنها قادرة على إحداث تحسن نوعي في الأوضاع المعيشية للأسرى.

الإضرابات الفردية

شهد العام ٢٠١٢ موجة من الإضرابات الفردية عن الطعام احتجاجاً على سياسات مصلحة السجون الإسرائيلية الممارسة بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وبخاصة سياسة الاعتقال الإداري التي مثلت عنواناً للعديد من الإضرابات الفردية التي خاضها العشرات من المعتقلين/ات الإداريين/ات، وبخاصة عقب إضراب الشيخ خضر عدنان الذي استمر ٦٦ يوماً، وفجر انتفاضة في سجون الاحتلال، وترافقت مع تصاعد التظاهرات في مختلف الأرض الفلسطينية المحتلة، وحملات التضامن العربية والدولية مع الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال. وفيما يلي سنعرض موجزاً عن أبرز الإضرابات الفردية عن الطعام، ومطالبها، ومآلها.

الشيخ خضر عدنان (٣٤ عاماً) عرابة / جنين^١

اعتقلت قوات الاحتلال الشيخ خضر عدنان في تاريخ ١٧/١٢/٢٠١١. وأخضعته لتحقيق قاس، وصدر بحقه أمر اعتقال إداري لمدة أربعة شهور. منذ اليوم الأول لاعتقاله، أعلن خضر عدنان إضرابه المفتوح عن الطعام رفضاً للتعذيب وسياسة الاعتقال الإداري. أوقف إضرابه في تاريخ ٢٢/٢/٢٠١٢، بعد أن وافقت سلطات الاحتلال على إطلاق سراحه بعد صموده البطولي، واتساع رقعة المظاهرات التي خرجت لنصرتة في عموم الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي العديد من عواصم ومدن العالم. وأفرج عنه في تاريخ ١٧/٤/٢٠١٢ وهو اليوم الذي يصادف يوم الأسير الفلسطيني.



ويبقى نجاح الإضراب في طي ملف الأسرى المعزولين أهم هذه الإنجازات، وبخاصة أن الاتفاق ضمن تسريح ١٩ أسيراً من العزل دون أن ينهي سياسة العزل بشكل مطلق، بدليل استمرار عزل المعتقلين ضرار أبو سيبي وعضو الصعيدي. كما نجح الأسرى في استعادة حقهم في الزيارات العائلية، إضافة إلى إنجازات أخرى يحق للأسرى أن يفتخروا بها.

غير أن الاتفاق لم ينه سياسة الاعتقال الإداري، وإن نجح في فرض قيود جديدة على ممارسته من طرف قوات الاحتلال وجهازها القضائي، الأمر الذي يستوجب من المؤسسات الحقوقية كافة، مساندة حملة مؤسسة الضمير ضد الاعتقال الإداري المستمرة منذ العام ٢٠٠٩، عملاً على إنهائها بشكل مطلق، ومحاسبة دولة الاحتلال على ممارساتها، باعتبار الاعتقال الإداري ضرباً من ضروب التعذيب، واستخدامه على نطاق واسع يشكل انتهاكاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة، ما يرقى لاعتباره جريمة من جرائم الحرب.^٢



المعتقلة الإدارية هناء شلبي (٣٠ عاماً) برقين / جنين^{٢٢}

أعدت قوات الاحتلال اعتقال السيدة هناء شلبي بعد أقل من أربعة شهور من الإفراج عنها ضمن الدفعة الأولى من صفقة «وفاء الأحرار» (٢٠١١/١٠/١٨). وكانت المعتقلة هناء شلبي أمضت ٢٥ شهراً رهن الاعتقال الإداري. بدأت المعتقلة الإدارية هناء شلبي إضرابها المفتوح عن الطعام في اليوم الأول من اعتقالها في تاريخ ٢٠١٢/٢/١٦، حتى أوقفت إضرابها في ٢٠١٢/٤/١ بعد توصل محاميهما إلى اتفاق يقضي بنقلها قسراً إلى قطاع غزة المحتل لمدة ٣ سنوات.

الأسير كفاح خطاب (٥٢ عاماً) طولكرم

اعتقلت قوات الاحتلال الأسير كفاح خطاب (٥٢ عاماً) في العام ٢٠٠٣، وحكمت عليه بالسجن المؤبد مرتين. خاض خطاب إضرابات عدة عن الطعام للمطالبة بمعاملته كأسير حرب وفق اتفاقية جنيف الثالثة. فقد أعلن إضرابه الأول في شهر آذار من العام ٢٠١١، واستمر لمدة ٢٢ يوماً. وبدأ إضرابه الثاني بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٨ واستمر لمدة ٢٦ يوماً. شارك الأسير خطاب في عدد من الإضرابات الجماعية، وبخاصة في الإضراب الجماعي في ١٧ نيسان من العام ٢٠١٢ الذي استمر ٢٨ يوماً، تعرض خلالها لاعتداءات الوحدات الخاصة، والحرمان من الزيارات العائلية، وفرض الغرامات المالية الباهظة بحقه، وتعهد نقله بين السجون لمعاقبته وكسر إرادته ودفعه للتخلي عن مطالبته المشروعة.



المعتقل بلال ذياب (٢٨ عاماً) كفر راعي / جنين^{٢٣}

اعتقلت قوات الاحتلال بلال ذياب في تاريخ ٢٠١١/٨/١٧ بموجب أمر اعتقال إداري. بدأ ذياب إضرابه عن الطعام، هو ورفيقه نائل حلاحلة رفضاً لسياسة الاعتقال الإداري، الذي امتد من تاريخ ٢٠١٢/٢/٢٨ حتى ٢٠١٢/٥/١٤. أوقف المعتقلان إضرابهما بعد التوصل إلى الاتفاق بين لجنة الإضراب العامة،²⁴ قضى بالإفراج عنهما بعد انقضاء مدة أمر الاعتقال الإداري الصادر بحقهما، فأفرج عن بلال يوم ٢٠١٢/٨/١١. وقد خاض المعتقل بلال ذياب الإضراب عن الطعام في وقت سابق تضامناً مع المعتقل خضر عدنان لمدة ١٤ يوماً.

المعتقل نائل حلاحلة (٣٤ عاماً) خaras / الخليل²⁵

اعتقلت قوات الاحتلال نائل حلاحلة في تاريخ ٢٠١٠/٦/٢٦ بموجب أمر اعتقال إداري، وتم تجديده مرات متتالية دون تهمة أو محاكمة. خاض حلاحلة الإضراب المفتوح عن الطعام لمدة ٧٧ يوماً، بدءاً من تاريخ ٢٠١٢/٢/٢٨ إلى ٢٠١٢/٥/١٤. أفرج عنه في تاريخ ٢٠١٢/٦/٥ بموجب اتفاق ١٤ أيار ٢٠١٢. وقبل ذلك خاض المعتقل الإضراب عن الطعام تضامناً مع إضراب الشيخ خضر عدنان لمدة ١٤ يوماً.

23 للاطلاع على بروفايل المعتقل بلال ذياب، انظر الرابط التالي على موقع الضمير:

<http://www.addameer.org/atemplate.php?id=233>

24 نص الاتفاق بالإفراج عن المعتقلين الإداريين الخمسة المضربين عن الطعام بلال ذياب؛ نائل حلاحلة؛ حسن الصفدي؛ عمر أبو شلال؛ جعفر عز الدين.

25 للاطلاع على بروفايل المعتقل الإداري نائل حلاحلة، انظر الرابط التالي على موقع مؤسسة الضمير:

<http://www.addameer.org/atemplate.php?id=224>



حسن الصفدي (٣٣ عاماً) نابلس^{٢٦}

اعتقلت قوات الاحتلال حسن الصفدي في تاريخ ٢٩/٦/٢٠١١، وبدأ إضرابه المفتوح عن الطعام في تاريخ ٥/٣/٢٠١٢ وحتى مساء يوم ١٤/٥/٢٠١٢. أوقف إضرابه بعد التوصل إلى اتفاق ١٤/٥/٢٠١٢، الذي أنهى الإضراب الجماعي وقضى بالإفراج عنه بعد انقضاء أمر الاعتقال الإداري الصادر بحقه، وعدم تجديده مرة أخرى. غير أن النيابة العسكرية لم تحترم الاتفاق الخاص، وقامت بتجديد أمر الاعتقال الإداري بحقه لمدة ستة شهور أخرى، ما دفعه لمعاودة إضرابه يوم ٢١/٦/٢٠١٢، بعد ثلاثة أسابيع من وقف إضرابه الأخير، واستمر فيه لمدة ٩٣ يوماً إضافية. وأوقف إضرابه بعد أن قبلت المحكمة العسكرية طلب محاميه بعدم تجديد الأمر الإداري مرة أخرى الذي ينتهي في تاريخ ٢٩/١١/٢٠١٢، وأطلق سراحه في ٣٠/١١/٢٠١٢.

الأسير المريض محمد التاج (٣٩ عاماً) طوباس

اعتقلت قوات الاحتلال محمد التاج في العام ٢٠٠٣ وحكمت عليه المحكمة المركزية بالسجن لمدة ١٦ عاماً. ومنذ اعتقاله، يعاني الأسير التاج من مشاكل صحية متعددة. وقامت مصلحة السجون بعزله في زنازين العزل الانفرادي في ظروف قاسية، كما تعرض للضرب والتنكيل مرات عدة على يد الوحدات الخاصة. أعلن إضرابه عن الطعام في تاريخ ١٥/٣/٢٠١٢ حتى ٢١/٥/٢٠١٢، مطالباً بالاعتراف به كأسير حرب. أوقف إضرابه بعد توصله إلى اتفاق مع مصلحة السجون يقضي بمعاملته كأسير حرب.



عمر أبو شلال (٥٥ عاماً) مخيم العين / نابلس

تعرض عمر أبو شلال للاعتقال الإداري مرات عدة، كان آخرها بتاريخ ١٥/٨/٢٠١١. بدأ إضرابه عن الطعام في تاريخ ٧/٣/٢٠١٢ بعد تلقيه أمر تجديد اعتقاله الإداري. استمر في إضرابه المفتوح عن الطعام حتى تاريخ ١٤/٥/٢٠١٢ بالاتفاق مع لجنة الإضراب على أن يطلق سراحه يوم ١٤/٨/٢٠١٢، ومع ذلك مددت المحكمة العسكرية اعتقاله الإداري مرة أخرى لمدة أربعة شهور تنتهي ٢٨/١٠/٢٠١٢.



محمود السرسك (٢٥ عاماً) مخيم رفح / غزة^{٢٧}

اعتقلت قوات الاحتلال الشاب الرياضي محمود السرسك بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٢، على حاجز أيرز العسكري الذي يقطع الطريق ما بين قطاع غزة والضفة الغربية. بدأ إضرابه عن الطعام في تاريخ ٢٠١٢/٣/١٩، واستمر في إضرابه طوال ٩٢ يوماً ضد استمرار اعتقاله بموجب قانون «المقاتل غير الشرعي». أوقف إضرابه في تاريخ ٢٠١٢/٦/١٠، بعد أن وافقت قوات الاحتلال على مطلبه، وأطلق سراحه يوم ٢٠١٢/٧/١٠.



27 لقراءة بروفايل المعتقل محمود السرسك، انظر الرابط التالي على موقع مؤسسة الضمير:

<http://www.addameer.org/atemplate.php?id=245>



عبد الله البرغوثي (٤١ عاماً) بيت ريماء / رام الله

اعتقل عبد الله البرغوثي في ٢٠٠٣/٣/٥، وهو صاحب أعلى حكم بالسجن المؤبد ٦٧ مرة. بدأ الإضراب عن الطعام في تاريخ ٢٠١٢/٤/١٢ حتى ٢٠١٢/٥/١٤، للمطالبة بإخراجه من العزل الانفرادي والسماح لوالديه المقيمين في الأردن بزيارته. خرج من العزل بعد أسبوع من التوصل إلى اتفاق ٢٠١٢/٥/١٤ الذي أنهى عزل ١٩ أسيراً.

أكرم الريخاوي (٤٠ عاماً)، رفح / قطاع غزة^{٢٨}

تعرض أكرم الريخاوي للاعتقال في تاريخ ٢٠٠٤/٦/٧، وحكم عليه بالسجن لمدة ٩ سنوات. ومنذ اعتقاله وهو يرقد في عيادة سجن الرملة جراء معاناته من أمراض عدة. بدأ المعتقل الريخاوي الإضراب عن الطعام في تاريخ ٢٠١٢/٤/١٢ حتى تاريخ ٢٠١٢/٧/٢٢. وطالب بالإفراج عنه بسبب وضعه الصحي. أوقف إضرابه بعد اتفاق مع السلطات الإسرائيلية قضى بالإفراج عنه يوم ٢٠١٣/١/٢٥، أي قبل ستة شهور من الموعد المقرر في حكمه، إلا أن سلطات الاحتلال لم تفرج عنه إلا في تاريخ ٢٠١٣/٢/٧.

المعتقل الإداري سامر البرق (٣٤ عاماً) جيبوس / قلقيلية^{٢٩}

اعتقل سامر البرق في السجون الأردنية وأمضى فيها سنوات. وفي تاريخ ٢٠١١/٧/١١، قامت المخابرات الأردنية بتسليمه إلى جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي «الشاباك». ومنذ ذلك الوقت وهو رهن الاعتقال

28 لقراءة بروفايل المعتقل أكرم الريخاوي، انظر الرابط التالي على موقع مؤسسة الضمير:

<http://www.addameer.org/atemplate.php?id=246>

29 انظر بروفايل المعتقل الإداري سامر البرق على الرابط التالي لموقع مؤسسة الضمير:

<http://www.addameer.org/atemplate.php?id=248>



الإداري في السجون الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة. خلال العام ٢٠١٢ وحده، خاض المعتقل البرق ثلاثة إضرابات مفتوحة عن الطعام مطالباً بحريته ورفضاً لسياسة الاعتقال الإداري.

- الإضراب الأول: استمر ٢٨ يوماً من تاريخ ١٧/٤/٢٠١٢ إلى ١٤/٥/٢٠١٢، ضمن الإضراب الجماعي عن الطعام.
- الإضراب الثاني: استمر فيه طوال ١٢٤ يوماً بدأت من تاريخ ٢٢/٥/٢٠١٢ إلى ٢١/٩/٢٠١٢، وجاء هذا الإضراب بعد تجديد المحكمة العسكرية أمر الاعتقال الإداري بحقه مرة أخرى خلافاً لما نص عليه اتفاق ٢٠١٢/٥/١٤.
- الإضراب الثالث: ٤ أيام من تاريخ ١٤/١١/٢٠١٢ إلى ١٨/١١/٢٠١٢. أوقف إضرابه بعد مباحثات مع مصلحة السجون.

أيمن الشراونة (٣٦ عاماً) دورا/الخليل^{٣٠}

أيمن الشراونة هو أحد الأسرى المحررين في الدفعة الأولى من صفقة التبادل «وفاء الأحرار». كان محكوماً بالسجن لمدة ٣٨ عاماً، أمضى منها ١٠ سنوات، قبل أن يفرج عنه في تاريخ ١٨/١٠/٢٠١١. أعادت قوات الاحتلال اعتقاله مرة أخرى في تاريخ ٢١/١/٢٠١٢ بحجة خرقه شروط «الإفراج المبكر» عنه، وطالبت اللجنة العسكرية بإعادة سجنه لقضاء بقية حكمه أي ٢٨ عاماً، اسناداً إلى البند ١٨٦ من الأمر العسكري ١٦٥١ الذي يجيز إعادة اعتقال الأسرى المحررين في صفقات التبادل بموجب ملف سري، وقرار من لجنة عسكرية خاصة.

بدأ الشراونة إضرابه عن الطعام في ١/٧/٢٠١٢، واستمر فيه قرابة ١٧٦ ما بين الإضراب المفتوح والإضراب الجزئي، وذلك رفضاً لإعادة اعتقاله ومطالباً بحريته. علق إضرابه في تاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٢، وعاد للإضراب في تاريخ ١/١/٢٠١٣، واستمر يومين قبل أن يوقفه بعد أن تلقى وعوداً بحل قضيته. غير أنه عاود الإضراب مرة أخرى في تاريخ ١٦/١/٢٠١٣، واستمر فيه قرابة ٦٠ يوماً أخرى إلى أن توصل محامية إلى اتفاق مع الاحتلال بالإفراج عنه ونقله قسراً إلى قطاع غزة لمدة عشر سنوات.

سامر طارق عيساوي (٣٤ عاماً) العيسوية/القدس^{٣١}

سامر طارق عيساوي هو أيضاً أحد الأسرى المحررين في صفقة التبادل «وفاء الأحرار»، أفرج عنه في تاريخ ١٨/١٠/٢٠١١ وكان محكوماً بالسجن لمدة ٢٠ عاماً أمضى منها ١٠ سنوات. أعادت قوات الاحتلال اعتقاله على حاجز جيب العسكري بينما كان عائداً إلى منزله في العيسوية، وذلك تاريخ ٧/٧/٢٠١٢، بحجة خرقه شروط الصفقة، وحاولت زجه في السجن لقضاء بقية حكمه البالغة ٢٠ عاماً بموجب البند ١٨٦ من الأمر العسكري ١٦٥١.

بدأ عيساوي إضراباً عن الطعام في تاريخ ١/٨/٢٠١٢، تراوح ما بين الإضراب الكامل عن الطعام والإضراب الجزئي، وأستمر أكثر من ٢٧٠ يوماً. كما توقف عن شرب الماء لبضعة أيام في فترات متقطعة من إضرابه.^{٣٢}

31 لقراءة بروفايل المعتقل سامر طارق عيساوي، انظر الرابط التالي على موقع مؤسسة الضمير:

<http://www.addameer.org/atemplate.php?id=281>

32 وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت كناعنة بتاريخ ٤/٦/٢٠١١، ووجهت له عدة تهمة، منها المشاركة في إحياء ذكرى النكسة، وتم الإفراج عنه بعد شهرين من السجن ووضع رهن الحبس المنزلي إلى حين صدور قرار الحكم.

30 لقراءة بروفايل المعتقل أيمن الشراونة، انظر الرابط التالي على موقع مؤسسة الضمير:

<http://www.addameer.org/atemplate.php?id=277>



عدي جهاد محفوظ زيد (كيلاي) (٢٩ عاماً) طوباس

اعتقلت قوات الاحتلال عدي كيلاي في تاريخ ٢٠١٢/٤/٣ بموجب أمر اعتقال إداري. وفي تاريخ ٢٠١٢/١٠/٢١، بدأ إضراباً مفتوحاً عن الطعام استمر ٤٥ يوماً رفضاً لتوالي تجديد أمر الاعتقال الإداري الصادر بحقه، وتجديده للمرة الرابعة ولمدة أربعة أشهر من تاريخ ٢٠١٢/١٠/٢ حتى تاريخ ٢٠١٣/٢/٢. أوقف إضرابه عن الطعام في تاريخ ٢٠١٢/١٢/٤، بعد أن توصل إلى اتفاق مع سلطات الاحتلال يقضي بعدم تجديد أمر الاعتقال والإفراج عنه في ٢٠١٣/٢/٢.

محمد أسعد كناعنة (٤٩ عاماً) عرابة البطوف

أعدت قوات الاحتلال اعتقال محمد أسعد كناعنة الناشط في حركة أبناء البلد في تاريخ ٢٠١٢/٤/٢ بحجة خرقه للحبس المنزلي وتواجهه في منطقة شفا عمرو لاستقبال ابنه أسعد بعد الإفراج عنه من سجون الاحتلال بعد اعتقال دام ١٠ شهور. وحكمت المحكمة الإسرائيلية على كناعنة بالسجن ١٥ شهراً. وزجت به في قسم مخصص للمعتقلين الجنائيين في سجن سلمون. بدأ الناشط كناعنة إضراباً عن الطعام استمر ١٣ يوماً بدءاً من تاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٣ حتى تاريخ ٢٠١٢/١١/٧، وذلك احتجاجاً على ظروف حياته، وطالب بنقله إلى الأقسام المخصصة للمعتقلين الأمنيين.



طارق قعدان (٤٢ عاماً) عرابة / جنين

اعتقل طارق قعدان بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٢، ضمن حملة اعتقالات طالقت العشرات في الضفة الغربية إبان العدوان الإسرائيلي على غزة، من بينهم جعفر عز الدين، ويوسف شعبان، اللذان أعلنوا إضرابهما المفتوح عن الطعام في تاريخ ٢٠١٢/١١/٢٨ تزامناً مع تسليمهما أمر اعتقال إداري. وكان المعتقل طارق قعدان أمضى في السابق ١٥ شهراً رهن الاعتقال الإداري، وخاض عدة إضرابات فردية وجماعية عن الطعام تضامناً مع إضراب الشيخ خضر عدنان، وإضراب هناء شلبي، كما شارك في الإضراب الجماعي ليكون مجموع الأيام التي أضرب فيها عن الطعام في الاعتقال السابق ٦٢ يوماً. استمر طارق قعدان في إضرابه أكثر من ٩٠ يوماً، وأوقف إضرابه عن الطعام بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٧ بعد أن اتفق على الإفراج عنه في ٢٠١٣/٥/٨.

جعفر عز الدين (٤١ عاماً) عرابة / جنين^{٣٣}

اعتقل جعفر عز الدين على يد قوات الاحتلال في تاريخ ٢٠١٢/٣/٢١، وأعلن الإضراب المفتوح عن الطعام فور اعتقاله بموجب أمر اعتقال إداري لمدة أربعة شهور. استمر في إضرابه حتى تاريخ ٢٠١٢/٥/١٤، وإبرام اتفاق أنهى بموجبه الإضراب الجماعي للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، على أن يطلق سراحه فور انتهاء اعتقاله الإداري الحالي، وأطلق سراحه يوم ٢٠١٢/٦/١٩. أعادت قوات الاحتلال اعتقاله في تاريخ ٢٠١٢/١١/٢٢ ومعه طارق قعدان ويوسف شعبان. وفي يوم ٢٠١٢/١١/٢٨، صدر أمر اعتقال إداري لمدة ثلاثة شهور قابلة للتجديد،

33 لمزيد من المعلومات حول إضراب المعتقلين الإداريين جعفر عز الدين وطارق قعدان ويوسف شعبان، انظر بيان مؤسسة الضمير على الرابط التالي:

<http://www.addameer.org/atemplate.php?id=298>



فأعلن المعتقلون الثلاثة إضرابهم المفتوح عن الطعام. وأوقف عز الدين إضرابه بعد أكثر من ٩٠ يوماً، وتحديداً في تاريخ ٢٠١٣/٢/٢٧، بعد أن توصل إلى اتفاق يقضي بالإفراج عنه في تاريخ ٢٠١٣/٥/٨.

يوسف شعبان شافع ياسين (٣٣ عاماً) عانين / جنين

اعتقل يوسف شعبان بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٢، مع حملة الاعتقالات التي طالت العشرات إبان الحرب على غزة. أعلن إضرابه عن الطعام يوم ٢٠١٢/١١/٢٨، بعد أن صدر ضده أمر بالاعتقال الإداري. وأوقف إضرابه المفتوح عن الطعام يوم ٢٠١٢/١/٢٣ بعد تردي وضعه الصحي نتيجة وجود حصى لديه، وأطلق سراحه في تاريخ ٢٠١٣/٢/٢٢.

الفصل الثالث

ضمانات المحاكمة العادلة

ضمانات المحاكمة العادلة

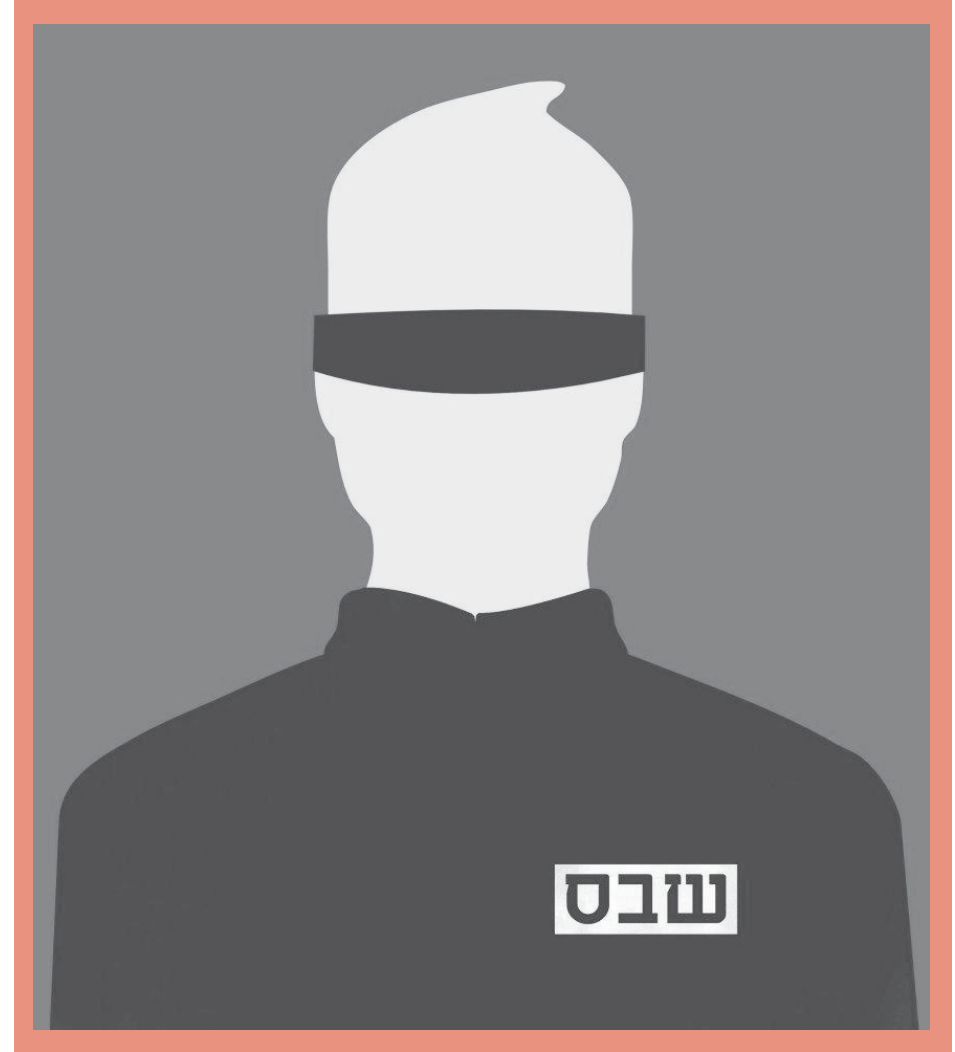
يحاكم المعتقلون الفلسطينيون أمام محاكم عسكرية تابعة لقوات الاحتلال بصرف النظر عن أسباب اعتقالهم أو سنهم. وتوقع المحاكم العسكرية أقصى الأحكام بحق المعتقلين تطبيقاً للأوامر العسكرية الإسرائيلية المطبقة على الأرض الفلسطينية المحتلة التي تخالف، بدورها، ما نصت عليه اتفاقية جنيف الرابعة واجبة التطبيق في حالات الاحتلال. وترفض دولة الاحتلال الاعتراف بانطباق اتفاقيات جنيف الأربع على احتلالها للأرض الفلسطينية المحتلة، وتتصل من مسؤولياتها المترتبة عليها، باعتبارها قوة الاحتلال. فلا تعترف المحاكم العسكرية بضمانات المحاكمة العادلة التي كفلتها المواثيق والاتفاقيات الدولية.

وكشفت دراسة بحثية أعدتها الضمير في العام ٢٠٠٩،^{٢٤} حول عمل المحاكم العسكرية، عن وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق المعتقلين في ضمانات المحاكمة العادلة، ومنها:

- الحق في المطالبة بلائحة اتهام.
- الحق في إعداد دفاع فعال.
- الحق في المحاكمة دون تأخير لا مبرر له.
- الحق في الترجمة الفورية.
- الحق في الامتناع عن إدانة الذات أو تجريمها.
- الحق في افتراض البراءة.
- الحق في استدعاء الشهود واستجوابهم.
- الحق في الحصول على محاكمة قضائية نزيهة ومستقلة.
- الحق في إصدار أحكام تمييزية.

ويثبت تمثيل محامي الضمير لمئات المعتقلين أمام المحاكم العسكرية سنوياً، أن المحاكم العسكرية ماضية في التنكر لهذه الحقوق، بل إن هذه السياسة لا تقتصر على المحاكم

34 تناولت الدراسة التزام المحاكم العسكرية باحترام ضمانات المحاكمة العادلة. للاطلاع على الدراسة، انظر الرابط التالي: <http://www.addameer.org/atemplate.php?id=198>





وقد تضمن الطلب استدعاء كل من: ممثل «الشاباك»، القائد العسكري الذي قاد عملية الاعتقال، الجندي التي كانت متواجدة أثناء الاعتقال، الجندي/الممرض الذي نفذ التفتيش العاري، الجنود الذين دخلوا غرفة التفتيش وقاموا بالاعتداء على هناء، وقائد معسكر سالم.

وعلت المحكمة رفضها استدعاء ممثل الشاباك بحجة «عدم وجود حاجة لاستدعائه، لأنه سبق أن حضر شاهد من الشاباك جلسة التثبيت وتم استجوابه، وأنه لا حاجة للكشف عن طرق التحقيق والاستجواب التي تستخدمها الشاباك».

ويعتبر قرار المحكمة العسكرية استهتاراً بضمانات المحاكمة العادلة التي نصت عليها العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية، ومنها المادة (١٤) من العهد الدولي الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية التي أكدت في الفقرة (هـ) على «حق المتهم أن يناقش شهود الاتهام، بنفسه أو من قبل غيره، وأن يحصل على الموافقة على استدعاء شهود النفي بذات الشروط المطبقة في حالة شهود الاتهام». ويعد قرار المحكمة برفض استدعاء الشهود نموذجاً حياً على تواطؤ المحاكم العسكرية في التستر على جرائم التعذيب التي يتعرض لها الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون من قبل طواقم التحقيق، وتوفير الحماية لهم ومنع مساءلتهم ومحاسبتهم.

العسكرية فحسب، بل تسحب أيضاً على أعمال المحاكم المدنية التي تنظر في قضايا المعتقلين الفلسطينيين المتصلة بمقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي. وسنعرض فيما يلي نماذج لاستمرار هذه الانتهاكات بحق المعتقلين الفلسطينيين.

- شهادة الطفل إسلام محمد عياد من قطاع غزة

اعتقل الطفل إسلام عياد في يوم ٢٠١٢/٧/١٤، بينما كان يعمل في أرض زراعية تعود ملكيتها لأقاربه، وتقع بالقرب من السياج الفاصل. قامت دورية راجلة مكونة من سبعة جنود بمهاجمته مستخدمة كلباً بوليسياً لاعتقاله، ثم أنهال خمسة منهم عليه بالضرب المبرح. تعرض لتحقيق حول أسباب وجوده في الأرض، فأكد للمحققين أنه كان يعمل في الأرض، ولم يكن ينوي فعل شيء آخر.

وصف الطفل لمحامي الضمير محاكمته بالقول:

- هناء شلبي

أعدت قوات الاحتلال اعتقال السيدة هناء شلبي (٣٠ عاماً) في تاريخ ٢٠١٢/٢/١٦، وذلك بعد أن كان أفرج عنها ضمن الدفعة الأولى من صفقة «وفاء الأحرار» في تاريخ ٢٠١١/١٠/١٨، بعد مضي ٢٥ شهراً رهن الاعتقال الإداري. وفي تاريخ ٢٠١٢/٣/٤، رفضت محكمة عوفر العسكرية طلب محامي الضمير استدعاء الشهود في قضية المعتقلة الإدارية هناء شلبي، التي تخوض إضراباً مفتوحاً عن الطعام لليوم الثامن عشر على التوالي.

وكان محامي «الضمير» محمود حسان قد تقدم باسم هيئة الدفاع عن المعتقلة بطلب لاستدعاء الشهود على خلفية ما تعرضت له المعتقلة من انتهاكات أثناء عملية الاعتقال والتحقيق، تمثلت في الاعتداء عليها بالضرب، وتعريضها للتفتيش العاري والإهانة الشتم من قبل طاقم التحقيق.

حالة المعتقل الإداري سامر البرق

الاسم: سامر حلمي عبد اللطيف البرق

مكان السكن: جيوس - قلقيلية

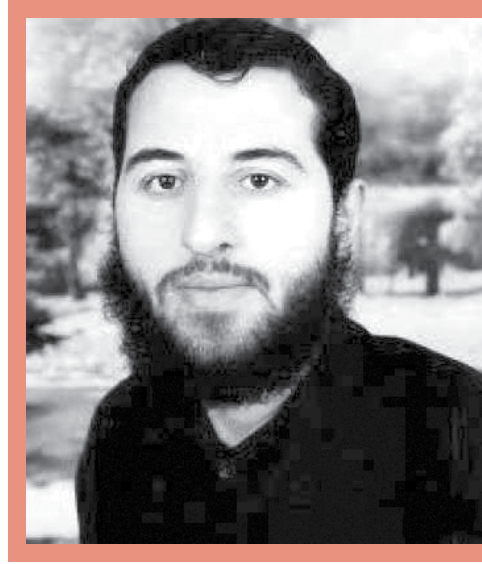
تاريخ الميلاد: ١٩٧٤/١٢/١٢

تاريخ الاعتقال: ١١/٧/٢٠١٠

نوع الاعتقال: معتقل إداري منذ تموز العام

٢٠١٠

الحالة الاجتماعية: متزوج



اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي سامر حلمي البرق بعد تسليمه من قبل المخابرات الأردنية في تاريخ ١١/٧/٢٠١٠، ومنذ ذلك الوقت وهو يقبع في سجون الاحتلال بموجب أوامر اعتقال إداري تجدد دورياً دون تهمة أو محاكمة، بل استناداً إلى ملف سري.

ينطوي أمر الاعتقال الإداري بحق المعتقل سامر البرق على مخالفات وانتهاكات فاضحة لما جاءت به المادتان (٤٢) و(٧٨) من اتفاقية جنيف الرابعة، اللتان اشترطتا أن يكون الاعتقال الإداري لأسباب أمنية قهرية، وفي الحالات التي يقتضي أمن دولة الاحتلال ذلك بصورة مطلقة». وقد جاء اعتقال سامر البرق بعد أن أمضى أربعة سنوات ونصف في سجون المخابرات الأردنية للشبهات ذاتها التي وقعت خارج الأرض الفلسطينية المحتلة، وبالتالي خارج ولاية الحاكم العسكري التابع لقوات الاحتلال الإسرائيلي، ما يدفع للجزم باعتبار هذا الاعتقال اعتقالاً تعسفياً، واستجابة لعلاقات ومصالح استخباراتية بين الطرفين وليس لدواعٍ أمنية.

المحاكم العسكرية أداة في خدمة الاستيطان:**اعتقال أفراد عائلة ضراغمة**

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي في تاريخ ٢٥/٥/٢٠١٢، السيد خالد سميح ضراغمة (٤٥ عاماً)، وابنه جمال ضراغمة (٢٢ عاماً) من سكان قرية اللين الشرقية الخاضعة للسيطرة الأمنية والإدارية لقوات الاحتلال باعتبارها أراضي مناطق (ج)، بحجة الاعتداء على أحد أفراد قوات الاحتلال أثناء تأدية واجبه.

عائلة ضراغمة المكونة من الوالدين و(٥) أبناء، تقطن في بيت قديم بناه والد السيد خالد ضراغمة وسط قطعة أرض وبئر ماء في قرية اللين الشرقية قضاء مدينة نابلس، وتتعرض منذ سنوات لمضايقات واعتداءات المستوطنين الذين يخططون لطرد العائلة والسيطرة على منزلها تحت ذريعة أن البيت كنيس يهودي.

وأفادت العائلة لوحدة التوثيق والدراسات في مؤسسة الضمير، بأنها تتصدى، ومنذ سنوات، لاعتداءات المستوطنين الذين يهاجمون منزل العائلة تحت حماية جيش قوات الاحتلال. وأكدت العائلة أن الأشهر الثلاثة الماضية، شهدت تطوراً نوعياً في المحاولات الساعية لطردهم من منزلهم باعتماد سياسة الاعتقال بحق الأب والابن اللذين يتصدیان لهجمات المستوطنين، كما حدث في شهر شباط ٢٠١٢، الأمر الذي تسبب في رحيل الزوجة والأبناء عن المنزل طوال فترة اعتقال الزوج والابن خوفاً من اعتداءات المستوطنين الذين استغلوا الفرصة، وأقدموا على مهاجمة المنزل، وحطموا الأبواب والنوافذ، وأحرقوا الملابس وأثاث المنزل ولوثوا بئر الماء.

وفيما قبلت المحكمة العسكرية في تاريخ ١٠/٦/٢٠١٢، لائحة الاتهام بحق السيد خالد ضراغمة، ووافقت على الإفراج عن الابن مقابل غرامة مالية قدرها ١٠ آلاف شيكل، ومثلها كفالة مالية من طرف ثالث يحمل بطاقة الهوية الإسرائيلية.

اعتقال الأطفال سياسة احتلالية ثابتة تهدف إلى تدمير النشء الفلسطيني

سجل العام ٢٠١٢ ارتفاعاً في الأعداد الإجمالية لحالات الاعتقال التي تنفذها قوات الاحتلال بحق الأطفال الفلسطينيين بنسبة ٢٦٪ عن العام ٢٠١١،^{٣٥} ومنذ بدء انتفاضة الأقصى في أيلول ٢٠٠٠، ولغاية اليوم سجلت حالات اعتقال لأكثر من تسعة آلاف طفل ممن هم دون الثامنة عشرة من العمر، فيما سُجِّل خلال العام ٢٠١٢ وحده اعتقالها لـ ٨٨١ طفلاً، بمتوسط بلغ (٧٣) حالة اعتقال شهرياً.



وكان محامي الضمير محمود حسان الذي يمثل العائلة، قدم لقاضي المحكمة الصور والوثائق التي تثبت أن العائلة هي ضحية اعتداءات المستوطنين وقوات الاحتلال، ولم يقدم الإدعاء ما يثبت مهاجمة الأب لأفراد الشرطة والجيش، الأمر الذي يؤكد أن المحكمة العسكرية تسخر نفسها خدمة لمخططات قوات الاحتلال في تفريغ الأراضي الفلسطينية المصنفة (ج) من سكانها الفلسطينيين، الذي يشكلون ٣٪ من مجموع سكان الضفة الغربية، بغية بناء المستعمرات في تلك الأراضي التي تشكل قرابة ٦٥٪ من أراضي الضفة الغربية المحتلة.

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان تعتبر أن قرار قاضي المحكمة العسكرية باستمرار احتجاج السيد خالد ضراغمة، وتأجيل النظر في قضيته إلى تاريخ ٢٠١٢/٧/١، يشكل دليلاً آخر على استحالة تحقيق الحقوق الفلسطينية عبر المنظومة القضائية والقانونية التي يفرضها الاحتلال، والتي تنتكّر بدورها للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

35 انظر عبد الناصر فروانة على موقع فلسطين خلف القضبان. إحصاءات ٢٠١٢.



اعتقال الأطفال في مدينة القدس

واصلت قوات الاحتلال سياسة اعتقال الأطفال الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس، وبخاصة في القرى التي تتعرض أراضيها للاستيطان وبيوتها للمصادرة، كما في سلوان، ومخيم شعفاط، والعيسوية، الطور، ورأس العامود، وداخل أسوار مدينة القدس.

وخلال العام ٢٠١٢، مثل محامو مؤسسة الضمير أكثر من ١٢٠ طفلاً مقدسياً تراوحت أعمارهم بين ١٢ - ١٨ عاماً، تعرضوا للاعتقال في مناسبات مختلفة، ومثلوا أمام المحاكم الإسرائيلية المدنية، ووجهت لمعظمهم تهمة إلقاء الحجارة، فيما البقية أوقفوا وحوكموا بتهمة إلقاء الزجاجات الحارقة.

وتفيد توثيقات مؤسسة الضمير أن معظم هذه الاعتقالات نفذت من قبل الوحدات الإسرائيلية الخاصة، ووحدات حرس الحدود، بعد مدهامات عنيفة للبيوت، في ساعات ما بعد منتصف الليل (ما بين الساعة الثالثة والخامسة فجراً) وتعرض الكثير منهم للاعتقال دون أمر اعتقال سابق، ودون أن يكون الطفل ارتكب مخالفة أمام ناظر الشرطي، كما يقتضي القانون.

ومن خلال متابعتها المستمرة لقضية اعتقال الأطفال في مدينة القدس، رصدت مؤسسة الضمير تعمد قوات الاحتلال سياسة اعتقال الأطفال الذين سبقوا أن اعتقلوا دون أدلة واضحة وحقيقية، بحجة مشاركتهم في إحياء المناسبات الوطنية، أو أثناء المسيرات والتظاهرات التي عمت المدينة دعماً لنضالات الأسرى كما في كثير من حالات الاعتقال المسجلة في قرية العيسوية، والوقفات الأسبوعية في مدينة القدس.

وفي كثير من الأحيان، كان الغرض من وراء اعتقال هؤلاء الأطفال الضغط عليهم وإجبارهم على تقديم معلومات من شأنها إدانة غيرهم، وذلك باستخدام أساليب التهديد والتعذيب النفسي والمعاملة القاسية. كما تعرض الكثير من الأهالي للاعتقال إلى حين تسليم أبنائهم إلى مراكز التحقيق والتوقيف.

ضرب مبرح أثناء الاعتقال وتهديد بالقتل والاغتصاب أثناء التحقيق واعتداء بالضرب أثناء النقل إلى المحكمة

أفاد الطفل مالك محيسن لمحامي الضمير أنه تعرض بينما كان يجلس في مقهى قريب من مكان سكنه في مخيم شعفاط، وذلك في تمام الساعة الرابعة والنصف عصر يوم ٢٠١٢/١١/٦. وفيما يلي شهادة الطفل لمحامي الضمير:

”وأنا داخل القهوة، وإذ بثلاثة أشخاص أتوا من خلفي ومن أمامي يلبسون لباساً مدنياً. أمسكوني من رقبتني من الخلف، وجاء الذين من الأمام وأنزلوني على الأرض وبدأوا يضربونني لكدمات على وجهي وعلى رأسي وعلى ظهري، وضربوني بصاعق كهرباء على كتفي الأيمن، وأثرها لا زال على كتفي وهي بطول ٢ سم وعرض ١/٢ سم.

استمر المستعربون الخمسة بضربي وأنا على الأرض، وبينما أخذ اثنان آخران من المستعربين بإطلاق القنابل الصوتية والرصاص الحي على الزجاج ليفرقوا من كانوا بالقهوة. وفيما بعد انضم هذان المستعربان لمجموعة المستعربين وأخذوا يكيلون لي اللكمات بقبضاتهم وأقدامهم على وجهي ورأسي. استمر الضرب قرابة خمس دقائق وبعدها سحبوني وأنا مكبل اليدين للخلف بالمرابط البلاستيكية، وجروني إلى الشارع دون أن يتوقفوا عن ضربي، بل زاد عند وصول مجموعة مكونة من ١٥ جندياً شاركوا هم الآخرون في ضربي وشتمي.

عندما أخرجوني إلى الشارع أمام القهوة، بدأ الشباب في المخيم يرمون على الجنود الحجارة، وأثناء ذلك سمعت أحد الجنود يقول لأحد عناصر المستعربين ”هيا نضعه إلى الجيب“، فرد عليه بالقول ”لا، أريد أن أمسح به شوارع المخيم“، وبعدها ألقوا بي داخل ”الجيب“ وأرتطم رأسي بجديد المقاعد فأغشي علي.

بعد أن استعدت وعي ووجدت نفسي داخل سيارة إسعاف محاطة بالحافلات



تضمنت المشاركة في التظاهرة والقاء الحجارة على الحاجز. وقلت إنني كنت قيد الاعتقال المنزلي في تلك الفترة في منزل أختي في حي الشيخ جراح، ولم أعد إلى منزلي في المخيم إلا بعد تاريخ ٢٦/١٠/٢٠١٢ بعد انتهاء فترة الإبعاد عن مكان السكن، وفترة الاعتقال المنزلي. واليوم أنا رهن التوقيف والنيابة تطلب حكماً بالسجن الفعلي ما بين ٤-٦ سنوات بناء على اعترافات الآخرين».

حالة المعتقل حازم خليل زين

المعتقل حازم عادل خليل زين من حي الطور في القدس مولود بتاريخ ٢/٤/١٩٩٥، والمعتقل في ١/٣/٢٠١٢. اعتقل حازم في اليوم المذكور ومثل أمام محكمة الصلح بتاريخ ٥/٣/٢٠١٢، وقدمت ضده لائحة اتهام تحوي بئدين، وهما التهجم على شرطي وضرب حجارة على الشرطة أثناء مواجهات وقعت بالبلدة القديمة في القدس يوم ٢٤/٢/٢٠١٢، وبتاريخ المحكمة تم إبلاغه أنه تم تمديد اعتقاله من أجل إعطاء تقرير ضابط السلوك حتى يوم ١٣/٣/٢٠١٢.

وفعلاً، في يوم المحكمة، قرر القاضي إطلاق سراحه بناءً على تقرير ضابط السلوك، وذلك ضمن قيود معينة وهي حبس منزلي بمراقبة ٢٤ ساعة من قبل والدته، من دون إمكانية الذهاب إلى المدرسة، وأيضاً مع كفالة ١٠ آلاف شيكل غير مدفوعة، وكفالة ٣ آلاف شيكل مدفوعة. في محكمة يوم ١٧/٥/٢٠١٢، وبناءً على طلب المحامي بتخفيف شروط الإفراج، سمح لحازم الذهاب فقط للمدرسة بعد أن أمضى شهرين دون دراسة، وكان التحق في ٩/٥/٢٠١٢ بدورة تأهيلية بناءً على تقرير ضابط السلوك.

في يوم ١٠/٣/٢٠١٣؛ أي بعد عام من تاريخ اعتقاله، صدر قرار الحكم الذي تمت إدانته بالتهمة المنسوبة إليه، و٤ شهور سجن مع وقف التنفيذ، وإلزامه بالمشاركة بدورات لتعديل السلوك، وغرامة مالية قدرها ١٠٠٠ شيكل، وفي اليوم نفسه أنهى مدة عقوبة الحبس المنزلي الذي استمر ما يقارب العام.

العسكرية بالقرب من الحاجز العسكرية عند مدخل المخيم، وكانت تطلق النار وقاتل الغاز على الشبان. وقبل أن يأخذوني إلى المشفى جاء ضابط مخابرات وقال إن اسمه "نوح". سألته: لماذا تفعلوا بي هكذا؟ قال لي "يا ابن الزانية" بس تخلص من المستشفى بحكيك ليش عملنا هيك". ثم قال لجنديين كانا بالقرب منه أن يصعدوا لسيارة الإسعاف، وقال لهم بالعبرية "زيه دكار شوتير"؛ أي "هذا طعن شرطياً".

أثناء التحقيق

بعد خروجه من المستشفى، نقل الطفل مالك محيسن إلى قسم التحقيق في المسكوبية، ووجهت له تهمة طعن مستعرب في مخيم شعفاط. وهي التهمة نفسها التي وجهت إلى الطفل عبد الرحيم عبد الفتاح (١٧ عاماً).

ولكن في اليوم التالي للتحقيق أبلغت النيابة قاضي المحكمة أن هناك خطأ، ولست أنا الشخص الذي طعن المستعرب. ولكنهم لم يفرجوا عني، بل قدموا للقاضي ملفاً يتهمونني بموجبه بالاشتراك في مظاهرة خرجت بتاريخ ١٤/٩/٢٠١٣، تضامناً مع إضراب المعتقل سامر عيساوي، رشق خلالها المتظاهرون جنود الاحتلال بالحجارة.

أما عن مجريات التحقيق، فأبلغ الطفل محامي الضمير، أنه كان مكبل اليدين إلى الخلف طوال ساعات التحقيق التي استمرت إلى الساعة الحادية عشرة ليلاً ولم يسمح له بمقابلة المحامي.

وقال «خلال التحقيق أخذ المحققون يشتمونني ويشتمون أمي وأختي بألفاظ نابية، كما أنهم هددوا بأن يقتلوني ويغتصبوني».

وأضاف: «استمر التحقيق معي سبعة أيام، وأنا نفيت الاتهامات والشبهات التي



حالة الطفل مسلم عودة

تعرض الطفل مسلم عودة (١٢ عاماً) للاعتقال أكثر من ١٦ مرة بعد مدهامة الوحدات الخاصة وجيش الاحتلال منزله في قرية سلوان ودون أمر اعتقال كما يوجب القانون. كما أفاد بأنه تعرض للضرب في الكثير من الأحيان؛ سواء أثناء الاعتقال أو خلال التحقيق. كما لم يسمح للأهل بحضور التحقيق خلافاً لقانون الأحداث الإسرائيلي.

وقد أفاد محامي الضمير أن المحاكم الإسرائيلية قضت بإدانة ٩٠٪ من المعتقلين على الرغم من انتزاع الاعترافات تحت التهديد، وفي غياب الرقابة اللازمة على مجريات التحقيق، وبتواطؤ من قبل ضباط السلوك الذين قدموا شهادات ضد مصلحة الإفراج عن الأطفال المعتقلين.

وعند مراجعة مجريات الاعتقال والمحاكمة لحالات الاعتقال تلك، يظهر إصرار النيابة الإسرائيلية على إدانة الأطفال الذين بلغوا سن الرابعة عشرة بصرف النظر عن التهمة الموجهة إليهم، والسعي إلى محاكمتهم بالسجن الفعلي أو الإبعاد عن مكان السكن، وفرض الغرامات المالية عليهم، ووضعهم قيد الاعتقال المنزلي.

محاولات لفرض الخدمة المدنية على الأطفال المدانين

شهد العام ٢٠١٢ ارتفاعاً ملحوظاً لعدد الحالات التي طالبت فيها النيابة بالحكم على الأطفال المدانين بتقديم «خدمة مدنية»، تحت مسمى خدمة الجمهور كجزء من العقوبة، وهو ما رفضه الأطفال وذويهم.



الاعتقال المنزلي

أما الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ١٨ عاماً، والذين تعرضوا للاعتقال للمرة الأولى، فكثير منهم تمت إدانتهم، وقدمت بحقهم لوائح اتهام، وفرضت عليهم عقوبة الاعتقال المنزلي المفتوح إلى حين نهاية الإجراءات، مع السماح لهم بالذهاب إلى المدرسة. أما البالغون، فقد خضعوا للاعتقال المنزلي الكامل.

أما من تعرضوا للاعتقال سابقاً، وكانوا ضمن الفئة العمرية ١٥-١٨ عاماً، فتبين أن أغلبهم أدينوا وقدمت بحقهم لوائح اتهام مع طلب توقيف، ولم يفرج عنهم، بل أبقوا قيد الاعتقال في انتظار تقرير ضابط السلوك. وفي سبيل تثبيت سياسة الإبعاد عن مكان السكن، ساومت النيابة الإسرائيلية المعتقلين ومحاميهم باشتراط الإبعاد عن مكان السكن خلال فترة انتظار التقرير، أو البقاء في السجن لحين صدوره. وترك القرار إلى المعتقل وذويه.

الغرامات المالية

واصلت المحاكم الإسرائيلية تضمين الغرامات المالية في أحكامها على الأطفال المعتقلين إلى جانب الاعتقال الفعلي أو المنزلي والإبعاد عن مكان السكن الأصلي، بصرف النظر عن طبيعة الإدانة. وقد تراوحت هذه الغرامات بين ١٠٠٠ - ٤٠٠٠ شيكل جديد ضمن سياسة العقاب الجماعي للأهالي وزيادة أعبائها المالية.

وباحتساب الحد الأدنى من مجموع هذه الغرامات، نجد أن أهالي الأطفال المعتقلين، سدّدوا ما قيمته ٢٠٠ ألف شيكل جديد أي ما يعادل قرابة ٥٥ ألف دولار أمريكي، ومتوسطها ٤٠٠ ألف شيكل جديد؛ أي ما يعادل ١١٠ آلاف دولار أمريكي.



عنهم، بل تقترح إبعادهم عن أماكن سكنهم، وهو ما يصب في خدمة تكريس هذه السياسة التي تنتهجها النيابة والمحاكم الإسرائيلية بحق الأطفال، ما يؤثر سلباً عليهم من الناحيتين الاجتماعية والدراسية.

وأضاف المحامي أنه، في بعض الأحيان، يقترح ضابط السلوك إيداع الأطفال في ملاجئ خاصة، وهو الأمر الذي يقتضي موافقة الطفل وعائلته. واستحضر المحامي حادثة نقل الطفل (أ.ح) إلى ملجأ في الجليل، وهناك تعرض الطفل للاعتداء بسكب الزيت عليه.

تضخيم لوائح الاتهام

قال محامي الضمير إن النيابة الإسرائيلية تعمد إلى تضخيم لوائح الاتهام بحق الأطفال المعتقلين بفرض إيقاع أقسى الأحكام عليهم؛ فمثلاً إذا اعتقل الطفل بتهمة رشق حجارة على عناصر الشرطة، توجه لائحة اتهام من بندين: ١. الاشتراك في المواجهات. ٢. محاولة الاعتداء على شرطي. وبحسب القانون قد يحكم على الطفل بالسجن ثلاث سنوات في محكمة الصلح.

أما في حالة رشق الحجارة على سيارة تسير بسرعة ٢٠ كم، فما فوق، حينها توجه للطفل تهمة تشكيل خطورة كبيرة على حياة المارة، وتنظر القضية أمام المحكمة المركزية، وتصل عقوبتها القصوى إلى السجن الفعلي ٢٠ سنة. أما إذا اعتقل الطفل بتهمة إلقاء زجاجات حارقة، فتوجه له لائحة اتهام تتكون من عدة بنود: تخطيط لعمل إجرامي، محاولة حرق، الاشتراك في مواجهات، تصنيع أسلحة، محاولة الاعتداء على شرطة، أو مستوطنين، وتصل عقوبتها إلى ٢٠ سنة بالسجن الفعلي.

إجبار الأطفال على تقديم اعترافات كاذبة

أظهرت قضية الطفل (ع.ع.ف) ١٧ عاماً، من مخيم شعفاط، صدق ادعاءات المؤسسات الحقوقية الفلسطينية التي اتهمت فيها مختلف أجهزة الأمن الإسرائيلية باستخدام أساليب التحقيق التي تنطوي على تعذيب جسدي ونفسي وخذاع، وتفضي إلى تقديم بعض المعتقلين اعترافات تدينهم وتدين غيرهم دون أن يكون لها أي أساس من الصحة، بل بدافع التخلص من التعذيب الذي يتعرضون له أثناء التحقيق.

فقد اعتقل الطفل بتهمة طعن أحد المستعربين، وأثناء التحقيق اعترف الطفل بالتهمة. وقدمت بحقه لائحة اتهام بهذا الخصوص، وبعد شهرين من الاعتقال وقبل جلسة المحكمة تلقى المحامي اتصالاً من النيابة لإبلاغه أنها قدمت طلباً للمحكمة للإفراج عنه دون شروط، بعد تلقيها معلومات أمنية تفيد بأن من قام بالطعن شخص آخر وليس الطفل المعتقل.

الإدانة والحكم دون اعتراف واستناداً لأدلة ضعيفة

حكمت المحكمة المركزية على الطفل شريف الرجبي (١٧ عاماً) بالسجن الفعلي لمدة عشرة شهور بتهمة إلقاء زجاجة حارقة استناداً على اعترافات آخرين مشكوك في صدقيتها (وبخاصة في ظل التعذيب الذي يتعرض له الأطفال أثناء التحقيق)، ونتائج الفحص على جهاز كشف الكذب، وذلك على الرغم من إيجابية تقرير ضابط السلوك ونفي الطفل التهمة الموجهة إليه.

تقارير ضباط السلوك

ينص قانون الأحداث الإسرائيلي على وجوب الاستعانة بما يسمى ضابط السلوك عند النظر في قضايا اعتقال «القاصرين الأحداث». ولاحظ محامو الضمير أن عمل «ضابط السلوك» يتواطأ، في كثير من الأحيان، ضد مصلحة الطفل الحقيقية، ويعمد إلى التعامل مع الأطفال المعتقلين وكأنهم «منحرفون اجتماعياً». ويقدم تقارير إلى هيئة المحكمة لا تخدم الإفراج

التعذيب الجسدي والنفسي
الذي يتعرض له الأسرى
والمعتقلون

الفصل الرابع



التعذيب الجسدي والنفسي

يتناول هذا الفصل التعذيب الجسدي والنفسي الذي يتعرض له الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي في مراحل الاعتقال كافة، استناداً إلى تصاريح مشفوعة بالقسم أعطيت لمحامي مؤسسة الضمير من قبل أسرى ومعتقلين تعرضوا للتعذيب خلال العام ٢٠١٢. وقد جرى الركون إلى اتفاقية مناهضة التعذيب في تعريف التعذيب، وما ورد في قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي. ثم نتوقف عند الموقف الإسرائيلي من تعذيب المعتقلين الفلسطينيين.

وسنكتفي بعرض مجموعة من الشهادات التي تبيّن صنوف التعذيب الجسدي والنفسي الذي يتعرض له الأسرى والمعتقلون خلال مراحل الاعتقال المختلفة.

تعريف التعذيب

عرّفت اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة العام ١٩٨٤ التعذيب في مادتها الأولى بأنه:

«أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث، أو تخويله، أو إرغامه، هو أو أي شخص ثالث، أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز، أيّاً كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي، أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية. ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات، أو الذي يكون نتيجة عرضية لها».





التعذيب في القانون الدولي لحقوق الإنسان

حظرت اتفاقيات حقوق الإنسان التعذيب والعقوبات القاسية والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية.³⁶ وجرى التشديد على ذلك في العديد من الإعلانات والمعاهدات الدولية والإقليمية. وخصصت الأمم المتحدة في العام ١٩٨٦ اتفاقية خاصة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وهناك العديد من الاتفاقيات الإقليمية التي تتضمن حظر التعذيب، ومنها الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان.

التعذيب في القانون الجنائي الدولي³⁷

ويشكل التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة من كرامة الإنسان جريمة حرب بموجب المادة ٨ (٢) (أ) (١) (٣) (١١) و(٢) (١) (٢)، وجريمة ضد الإنسانية في إطار المادة ٧ (١) (و) (ك)، من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.³⁸

الموقف الإسرائيلي من اتفاقية التعذيب

يعتبر تعذيب الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في القانون الإسرائيلي عملاً جائزاً، وتنفرد دولة الاحتلال في شرعنة التعذيب. فلقد شهدت العقود الثلاثة الماضية محطات مهمة على صعيد محاربة تعذيب المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، إلا أنها لم تكن في خدمة توفير الحماية لضحايا التعذيب، بقدر ما وفرت الحماية لممارسيه، وكانت قراراتها دافعاً لهم بتطوير أساليب تعذيبهم والأخذ بأحدث نظرياته العلمية.

تتضمن اتفاقيات جنيف للعام ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافيان للعام ١٩٧٧، عدداً من الأحكام التي تحظر على نحو قاطع المعاملة القاسية أو اللاإنسانية والاعتداء على الكرامة. فالتعذيب محظور بموجب المادة (٢) الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع. وبموجب المادة (١٢) في اتفاقيتي جنيف الأولى والثانية، والمادتين (١٧) و(٨٧) في الاتفاقية الثالثة الخاصة بأسرى الحرب، والمادة (٢٢) في الاتفاقية الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في أوقات النزاع المسلح.

كما أن التعذيب محظور بموجب المادة (٢/٧٥ أ) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع، والمخصص لحالات النزاع المسلح الدولي، ويشكل التعذيب في النزاعات المسلحة مخالفة جسيمة لنصوص المواد (٥٠، ٥١، ١٤٧، ١٣٠) الواردة على التوالي في اتفاقيات جنيف الأربع. ووفقاً للمادة (٨٥) من البروتوكول الإضافي الأول للعام ١٩٧٧، تعد مخالفات التعذيب جرائم حرب.

إضافة إلى ذلك، تحظر المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف والمادة (٧٥ - ٢ أ) في البروتوكول الإضافي الأول «انتهاك الكرامة الشخصية، وبوجه خاص المعاملة المهينة والمحطية من قدر الإنسان» التي تشكل مخالفات جسيمة في النزاعات المسلحة الدولية.

ويعد حظر التعذيب قاعدة من قواعد القانون العرفي بموجب أدبيات اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون العرفي في المادة (٩٠)، وما أقرته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من حظر للتعذيب، والمعاملة القاسية، والاعتداء على الكرامة الإنسانية، والمعاملة المهينة.

36 المادة (٥) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (٧) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

37 للإطلاع على نظام روما الأساسي أنظر الرابط التالي:

<http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/6e7ec5.htm>

38 انظر نظام روما الأساسي وتفاصيل المادتين (٧) و(٨) منه.



الوارد في الفقرة ٣٤ (١) من قانون العقوبات الإسرائيلي للعام ١٩٧٧.

ومنذ العام ٢٠٠٢، لا يزال الطلب المقر في الأمم المتحدة الخاص بشأن التعذيب لزيارة دولة الاحتلال قيد الانتظار، في إشارة إلى استهتارها بآليات العمل الدولية. كما استمرت وقوات مصلحة السجون الإسرائيلية في رفض طلبات العديد من المؤسسات والجهات الحقوقية والقانونية الإسرائيلية لزيارة السجون.^{٤٢}

واصلت دولة الاحتلال وأجهزة أمنها ومخابراتها وقواتها الخاصة تعذيب المعتقلين الفلسطينيين تعذيباً جسدياً ونفسياً، وفي كل مراحل الاعتقال بطرق مختلفة. واستندت في ذلك إلى دراسات وبحوث وتجارب علمية تتصف بفعالية ونجاعة كبيرة في دفع المعتقلين إلى إدانة أنفسهم وتحطيم شخصيتهم.^{٤٣}

جاء مقتل المعتقل عرفات جرادات ليرفع عدد الأسرى والمعتقلين الذي قضوا نتيجة التعذيب داخل السجون الإسرائيلية منذ العام ١٩٦٧ إلى ٧١ معتقلاً وأسيراً. (٧١) أسيراً استشهدوا نتيجة التعذيب، و(٥١) أسيراً نتيجة الإهمال الطبي، و(٧٤) أسيراً نتيجة القتل العمد بعد الاعتقال مباشرة، و(٧) أسرى بعدما أصيبوا بأعيرة نارية وهم داخل المعتقلات.^{٤٤}

وتعتبر جريمة قتل المعتقل عرفات جرادات جريمة حرب باعتبارها انتهاكاً جسيماً لاتفاقيات جنيف الأربع، حيث يشكل التعذيب مخالفة جسيمة لنصوص المواد (٥٠، ٥١، ١٣٠، ١٤٧) الواردة على التوالي في الاتفاقيات الأربع، ووفقاً للمادة (٨٥) من البروتوكول الإضافي الأول العام ١٩٧٧، التي تعد مخالفات التعذيب جرائم حرب.

كلفت حكومة الاحتلال الإسرائيلي لجنة لاندان^{٤٥} ١٩٨٧ للنظر في ممارسة التعذيب، وخلص تقرير اللجنة إلى استنتاج واضح جداً، يقر «بأن التعذيب مسموح في بعض الأحيان، ولكن الكذب على المحاكم أمر لا يمكن التسامح معه» وهو أفضى في نهاية المطاف إلى انخفاض في استخدام أساليب التعذيب الأكثر رعباً.^{٤٦}

وتفيداً لتوصيات اللجنة، أعد خبراء دليلاً عملياً وعلمياً لأساليب التحقيق، ما يشبه كتيب تعليمات، ما يوفر الحماية للمحققين ويحول دون محاسبتهم باعتبارهم ينفذون أوامر مكتوبة. وتفيد توثيقات مؤسسة الضمير أن ١٨ معتقلاً قضوا تحت التعذيب في الفترة الممتدة ما بين العام ١٩٨٧ و١٩٩٨؛ أي ما بعد صدور تقرير لجنة لاندان، وقرار المحكمة العليا الإسرائيلية الخاص بالتعذيب لعام ١٩٩٩،^{٤٧}

وصادقت دولة الاحتلال على العديد من الاتفاقيات الدولية المناهضة للتعذيب ١٩٩١، ولكنها كانت دوماً تخفي عدم رغبتها في تطبيق التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية على الشعب الفلسطيني، متذرة أن اتفاقيات حقوق الإنسان تهدف إلى ضمان حماية المواطنين من حكوماتهم في وقت السلم، ولا ينطبق على الفلسطينيين من سكان الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي عام ١٩٩٩، رفعت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في «إسرائيل» وآخرون، التماساً إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، ضد دولة «إسرائيل» وآخرين^{٤٨}. واستند الالتماس إلى شهادات المئات من المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب أثناء التحقيق معهم على يد جهاز الأمن العام - «الشين بيت» «الشاباك»، وقضى قرار المحكمة أن التعذيب قد مورس فعلاً، وأنه غير قانوني، غير أنه أبقى الباب مفتوحاً أمام ممارسة سياسة التعذيب في «حالة الضرورة»

39 لقراءة المزيد حول تعذيب المعتقلين الفلسطينيين وقرار لجنة لاندان، انظر ريجي قطامش. **تعذيب السجناء السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية**. رام الله: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، تشرين الأول ٢٠٠٢.
40 ليثا تسيمل. «ملاحظات حول تاريخ التعذيب في إسرائيل» صفحة ٧ منشورات عدالة ومركز الميزان لحقوق الإنسان ومنظمة أطباء لحقوق الإنسان. منشورات حزيران ٢٠١٢.
41 ريجي قطامش. مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.
42 حمل رقم (٥١٠٠/٩٤).

43 المصدر السابق.

44 وليد دقة. **صهر الوعي** أو **إعادة تعريف التعذيب**. منشورات مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ٢٠١٠

45 عبد الناصر فروانة. موقع «فلسطين خلف القضبان»، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.palestinebehindbars.org/ferwana23feb2013.htm>



شهادات معتقلين تعرضوا للتعذيب

اعتقال الطفل إسلام عياد

أنا إسلام عياد من حي الزيتون بغزة عمري ١٧ سنة الآن. في يوم ٢٠١٢/٧/١٤، كنت أعمل في أرض زراعية يملكها أقربائي بقرب الحدود. وفجأة ركض الجنود نحوي ورفعوا السلاح في وجهي وأطلقوا علي كلباً كبيراً فضربت الكلب بيدي على وجهه إلا أنهم عادوا وقالوا للكلب مرة أخرى شيئاً بالعبيرية فعاد وهجم علي فعدت وضربته وكان هذا الساعة ٦,٠٠ صباحاً تقريباً.

بعد ذلك حاول أحد الجنود مسكي من يدي لتكبيلي، وأنا قاومت بأن شددت يدي إلى الخارج، ولكن لم أهاجمهم. عندها انهال علي حوالي ٣ جنود من أصل ٧ جنود موجودين أمامي وضربوني بالكدمات على وجهي لدقائق عدة، إلى أن سال الدم من أنفي، وكنت حينها ملقى على الأرض. بعدها سحبوني ورموني في جيب عسكري على كرسي ربطوني من يدي ورجلي بـكلبشات بلاستيك، اليدان للأمام والرجلان ملتصقتان ببعضهما ببعض، وشدهما كثيراً، وغموا عيوني.

بعد دقائق من سير الجيب العسكري توقف وأنزلوني، وقالوا أن أكلم أحد الضباط على التليفون، وعندما رفضت أخذوا يضربوني بأرجلهم على رجلي أزيد من ٥ ضربات، وبعدها أخذوني بجيب عسكري آخر إلى موقع قريب للجيش، وهناك لم أستطيع المشي، لأن رجلي مقيدتان، واخذوا يشدونني ويخرجوني وكأنهم يحاولون إسقاطي.

كان الجنود يضربونني لكدمات على وجهي عندما أطلعوني إلى الجيب الأول في البداية وأنا مكبل، وكان الدم يسيل من أنفي أصلاً، وضربوني وقتها ١٥-٢٠ لكمة. وفي موقع الجيش أخذوني لغرفة، وجاء ضابط جيش وسألني ماذا أعمل بقرب الجدار؟ وقلت له أردت أن أعمل في الأرض. وهو قال: "إنني أردت أن أقتل يهود بالفأس الذي بيدي".



بعدها أخذوني إلى "كرفان" وأبقوني هناك مكبل اليدين والقدمين من الساعة ١٠,٠٠ صباحاً حتى المغرب، وخلال ذلك قطعوا الساعة التي كانت معي ورموها.

أثناء وجودي في داخل البيت المتنقل "الكرفان"، وبينما أنا ملقى على الأرض، كان الجنود يدخلون ويضربونني بأقدامهم على بطني وظهري ورأسي. ومرة كانوا يدوسون بأقدامهم على رأسي ويضربونني على محاشمي، وكانوا يشتمون ربي وأمي وأختي. يمكن ضربوني ٢٠-٣٠ مرة، وفي كل مرة ضربات عدة وكأنهم كانوا يتسلون بضربي.

عند المغرب، وبينما كنت مكبل اليدين، ومعصب العينيين طوال الوقت، أخذوني من الكرفان، وحينها كان الجنود يأكلون بطيخ، وأحدهم أخذ يبصق بزر البطيخ على وجهي.

بعدها أخذوني في "جيب" على كرسي مثل سيارة خصوصي، وأنا جالس في المقعد الخلفي، وكان جندي يقود الحافلة وآخرون بقربه يشربون كولا، فقام أحدهم بضربي بعلبة الكولا. وكنت كلما أردت أن أرفع العصابة عن عيوني قليلاً... يضربونني.

بعدها أخذوني لمركز شرطة بئر السبع، وهناك رموني في غرفة، وكنت أرى قليلاً من تحت العصابة. وجاء رجال شرطة للغرفة وضربوني بقوة على محاشمي وعلى كل جسمي بأقدامهم وأيديهم، ومن شدة الضرب سال البول وأحسست أنني أفقد الوعي جزئياً، بعدها جاءت سيارة إسعاف أخذتني محمولاً على حمالة. وفي المحكمة حكموني ثلاث سنوات، ولم أفهم لماذا؟



التعذيب أثناء الاعتقال

تصريح مشفوع بالقسم

حالة الأسير المحرر خالد موسى مخامرة

اعتقاله، والاعتداء بالضرب المبرح عليه قبل إطلاق سراحه بعد بضعة أيام. أنا الموقع أدناه خالد موسى عيد مخامرة من سكان يطا / الخليل.

أصرح بعد أن حذرت أن أقول الصدق، وإلا عرضت نفسي للعقاب الجزائي بما يلي:

يوم ٢٠١٢/٣/٨ عند موعد أذان العصر حضروا الجنود بثماني حافلات في كل واحدة منها كان هناك أربعة جنود. حينئذ كنت خارج المنزل، وشاهدت الجيش في منزلي فذهبت إليهم وسألتهم عن سبب وجودهم. فقال لي الضابط إنهم يريدون تفتيش منازل العائلة. وبدأوا بتفتيش منزلي ثم منزل أخي ومن ثم منزل أمي. ومن ثم سمعنا صوت إطلاق نار في الخارج.

وبينما كنت في المنزل، طلب ضابط المخابرات من الجنود أن يفكوا الكلبشات ويفرجوا عني، ولكن بعد ١٠ دقائق، عاد الجنود وأخذوني دون أن يكبلوني، وعلى بعد ١٠٠ متر كبلوا يدي إلى الخلف وعصبوا عيوني ودخلوا معي ٢ جنود وانهاكوا علي بالضرب بأقدامهم وأيديهم مستخدمين أعقاب البنادق، واستمروا بضربي لنحو عشرين دقيقة متواصلة على كامل جسدي بينما كنت ملقي على أرضية الحافلة "الجيب" الواقفة.

بعدها أنزلوني من الحافلة "الجيب"، وعادوا بي نحو المنزل، وجاء ضابط المخابرات، وطلب أن يطلقوا سراحي، غير أن أحد الجنود رفض ذلك وأخذني مرة أخرى إلى الحافلة "الجيب"، وهناك قاموا بضربي مرة أخرى. وبعد فترة نقلوني إلى مفرق "زيف"، ومن ثم نقلوني إلى حافلة أخرى اتجهت بنا إلى مستوطنة "حجاي" ووضعوني داخل "صندوق متنقل" "كونتينر" مكبل اليدين ومعصوب العينين.

وبينما كنت أجلس على الأرض، كان الجنود يعتدون علي بالضرب بأيديهم وأقدامهم جيئة وذهاباً، زاعمين أنني قتلت أحد جنودهم في القرية. بقيت على هذا الحال قرابة ثلاث ساعات، بعدها عرضوني على طبيب.

أخبرت الطبيب أنني تعرضت للضرب المبرح على جسدي، ومع ذلك لم يتم فحصي، بل اكتفى بتدوين بعض الملاحظات على الورقة. ومن ثم نقلوني إلى مركز توقيف "عصيون"، وأخذوا

أماناتي وملابسي وأدخلوني إلى غرفة فيها بعض المعتقلين، دون أن يتم استجابي من أي كان؛ لا جندي، أو ضابط، ولا أي سؤال ولا أي حديث.

أمضيت خمسة أيام في مركز توقيف "عصيون" وأنا لا أعلم سبب الاعتقال. وأفرج عني في تاريخ ٢٠١٢/٣/١٣.

كنت معتقلاً منذ ٢٠٠٦/٧/٢٧ بالحكم المؤبد، وأطلق سراحي في صفقة التبادل المنجزة في تاريخ ٢٠١٢/١٠/١٨، ومنذ خروجي من السجن حتى اليوم قمت بمقابلة مخابرات الاحتلال مرتين، كانوا يأتون إلى المنزل في الليل لاستدعائي.



تعذيب نفسي وعنف جنسي أثناء التحقيق وخديعة وتشكيك في غرف العصابير

أنا الموقع أدناه عدي عبد الله جمهور بعد أن حذرت أنه يتوجب علي التصريح بالحقيقة فقط، وأنتي سأكون معرضاً للعقوبة حسب قانون إذا صرحت بعدم الحقيقة أصرح بهذا كما يلي:

١. أنا عدي المذكور أعلاه عمري ٢٢ سنة من مواليد بيت عنان شمال غرب القدس، طالب جامعي، وكنت أدرس سنه ثالثة، وكنت أسكن مع أهلي وعندي ٤ أخوة وأختان، وكان منهم أخ وأخت يسكنون معي عند أهلي قبل الاعتقال.
٢. بتاريخ ١٦/١٠/٢٠١٢، حضرت قوة جيش إلى البيت وكسروا الباب (حسب ما فهمت من الأهل فيما بعد) كبلوني ببلاستيك للخلف وعصبوا عيني وأجبروني أن أنام على الأرض؛ وجهي للأرض لمدة طويلة أكثر من ساعة، وبعدها أخرجوني من البيت ومشينا ١٠٠ متر. أحد الجنود كان يشد يدي المكبلة إلى الخلف إلى أعلى وهذا كان مؤلماً جداً.
٣. مشى الجيب ساعة وأنا كنت أجلس على الأرضية على مؤخرتي.
٤. أخذوني إلى منطقة على الأغلب معسكر قرب الرام قرب القدس، وهناك أبقوني في غرفة مكبلاً للخلف ببلاستيك (كلبشة واحدة وليس ثلاثة) ومغمى على كرسي حتى الساعة ٧,٠٠ صباحاً تقريباً، وهناك لم يأخذني لحمام رغم أنني طلبت، إنما مرة أخذوني للخارج وقالوا اعملها هنا ويدي مكبلة للخلف والجندي هو الذي فك لي البنطلون وكان يجب أن تكون يدي مفكوكة أو مكبلة للإمام على الأقل كي أتمكن من التبول؛ أي أن الجندي كان يحاول أن يهزأ مني وأنا لم أقبل بذلك، ولم أتبول وأرجعوني للغرفة.
٥. بعدها أخذوني للمسكوبية، صور وتفتيش، وبعدها إلى زنزانة صغيرة بمساحة ٢X٢ بدون أي حمام ولا ماء.
٦. بعد ساعتين أخذوني النحشون إلى سجن مجيدو، أخذوا من هناك أسير آخر ادعى اسمه (.....) قال إن اسمه أبو آدم، وأنه منذ سنة وأربع أشهر بالسجن.
٧. أخذوني بعدها للجملة، وهناك تفتيش عار، وألبسوني ملابس السجن بلوزة وبنطلون بني وأخذوا الحذاء وأعطوني بابوج مفتوح وأنزلوني لزنزانة ٢X٢ متر مع حمام مفتوح من أمام باقي الزنازين.



٨. بعدها للتحقيق بعد ساعة أي حوالي ١٤:٠٠-١٢:٠٠ تقريباً. هناك أبقوني حتى الساعة ١٨:٠٠ العصر، وكنت مكبل بكلبشات بينها سلسلة بطول ٤٠ سم تقريباً ومكبل للخلف على كرسي التحقيق.
٩. الكرسي من حديد وبلاستيك مقوى ووقتها أصعب شيء كان أنني كنت أعاني من زكام، وكان صعب أن أمسح أنفي لأن يدي مكبلتان للخلف.
١٠. عندما أنزلوني إلى الزنزانة كان واحد معتقل هناك، قال إنه من عائلة (.....)، وهذا معنى كلامه أن أنهى التحقيق، وبعد ساعة أرجعوني للتحقيق بقيت هناك مكبلاً للكرسي حتى ٢٢:٣٠ أو أكثر، وبعدها للزنزانة مرة أخرى.
١١. ثاني يوم كان التحقيق متواصلاً من الصباح الساعة ٩:٠٠ حتى الساعة ٤ من صباح اليوم الذي بعده، وكانت استراحات صغيرة جداً وأنا مكبل للكرسي أغلب الوقت.
١٢. الزنازين هناك التي تنقلت بينها كانت متشابهة، فهي تقريباً ٢X٥ أمتار، الحمام يأخذ من المساحة متر مربع تقريباً، هناك طاولة ومغسلة تأخذ بقية المساحة حتى طول الغرفة ٢X٢ أمتار. والضوء يكون مضاء طوال الوقت بضوء أصفر، ويكون مزعجاً جداً ويخرجه من الزنازين صعب أن تغطي الضوء لأنه بعيد، الجدران خشنة لدرجة أن الاتكاء عليها صعب ومؤلم، وبالأغلب من يدخل من باب الغرفة يرى من يجلس لبعض حاجته بالحمام.
١٣. الأيام التي تلت هذا كانت تحقيقاً من الصباح حتى المساء، وكانت أحياناً حتى ١٢ والواحدة ليلاً، وكثيراً ما كان المحقق نفتالي، ليس مسؤولاً، يشتم ويسب العرض الأم والأخت وعلى العرب المسلمين وعلى الثورة والثوار وأنا كنت أرد بالمثل.
١٤. في إحدى المرات عندما شتمت المحقق نفتالي مسكني من وجهي بقوة وشتمني وصار يبصق في وجهي بشكل متعمد.
١٥. هذا المحقق نفتالي كثيراً ما كان يعمل حركات وكأنها تحرش جنسي، وهذه عندما كان يعملها كنت أشتمه وأقول له لوطي، فالذي كان يفعله مثلاً أن يجلس أمامي مقابلتي أمام كرسي التحقيق، ويقرب علي وهو يسأل أسئلة بالتحقيق وكان يضع رجله بين رجلي إلى درجة أن ركبته كانت تلمس محاشمي، ويمسكني من رقبتني وخدودي بطريقة مقرفة وكأنها طريقته بالتحقيق والاستفزاز، وكثيراً ما قال علي سبيل المثال التهديد أو الشتم بدي "..... أضاجعك"، وكثيراً ما كنت أحسها تهديداً يعمل مشين وليس فقط شتماً، وكان يشتم ربي كثيراً مع إدخال الكلمات المشينة أعلاه وكأنه سيعمل بي ويريني



هذه الأوصاف المشينة (استغفر الله).

١٦. مرة محقق آخر دخل وأحضر معه بياناً، وهذا اسمه روني، وكثيراً ما كان يهدد ويشتم مثل نفتالي أعلاه على الرب، وهذا قال إنه وجد البيان في بيتي، وإن أمي قالت إنه لي وإنه سيحضر أمي للتحقيق لتشهد علي، وهذا أذاني وأقلقني جداً.
١٧. هذا المحقق روني علق صورة لأمي وصورة لخطيبي في غرفة التحقيق، وبعدها دخل المحقق نفتالي وأخذ يحكي معي عن الصور تارة، وتارة يحكي وكأنه يخاطب الصور، ويقول إنه سيفعل أموراً مشينة وأنا طبعاً مكبل وكنت أشتمه وأنا متعصب جداً.
١٨. هناك محقق اسمه بيطون، هذا كثيراً ما كان يشتم العرب والمسلمين، وكثيراً ما كان يقول إنه لولا اليهود والمسيحيين لا يسوى المسلمين أي شيء.
١٩. بعد ١٣ يوماً وخلالها كنت طبعاً ممنوعاً من لقاء محامي، حيث بقيت كذلك حوالي ٢٠ يوماً، قالوا إنني أنهيت التحقيق، وحولوني لمجدو، هناك بقيت ٦ أيام، واتضح فيما بعد أنهم عسافير، هناك كان جو مشحون بالشك بي وكأنني أنا العميل، وواحد منهم بعد أن جلست معي وقلت أن ليس على شيء قال إنه سيحاسبني فيما بعد باسم تنظيف معين مع الأيام.
٢٠. وبآخر يوم التقيت المحامي مازن أبو عون في سالم. لأول مرة التقي محامي بعد ٢٠ يوماً وتمددت ٩ أيام وأرجعوني للجملة. يذكر أنهم عندما أخرجوني للعسافير من الجملة كانوا قد أخذوني إلى سجن عوفر، البوسطة كانت طويلة ومتعبة.
٢١. بعد العسافير أرجعوني للجملة، وهناك تحقيق صغير، وبعدها بالأيام التي تلت ذلك، كنت في زنزانة صغيرة جداً، هذه قالوا أنها ١٨، ومكتوب عليها أيضاً ١٨، وفي هذه الفترة كانوا يبقوني لأيام طويلة في الزنزانة لوحدي، وبعدها بيوم تحقيق لساعات، وبعدها مرة أخرى لهذه الزنزانة الصعبة.
٢٢. هذه الزنزانة بقيت فيها ١٧-١٨ يوماً إضافية، وهذه ظروفها أصعب من باقي الزنازين التي مرت علي قبلها، فهي أصغر بكثير، فمساحة الغرف على قد الفرشة تقريباً ويعرض الباب بقدر ٢٠ سم على عرض الباب، والباقي تكون الفرشة، وهناك حمام ومغسلة، تكون موجه رجلي أو رأس من ينام على الفرشة.
٢٣. هذه ظروف إضاءتها والجدران نفس الباقيات، والضوء أصعب قليلاً، ولكن هناك أحياناً



كنت أسمع صوتاً مثل ماتور أو كونجو المستعمل للحفر، وكثيراً ما تسمع أبواب تفتح وتغلق وتصدر صوتاً مزعج وأيضاً الحنفيه عند الجورة (المعدة لقضاء الحاجة هناك) تفتح فجأة لوحدها.

٢٤. هذه الفترة كانت أصعب فترة علي بالتحقيق، العزل داخل هذه الغرفة، فكثيراً وعلى الأقل مرتين أو ثلاث، كنت أطلع للتحقيق ويكون توتر وتهديد وارجع للزنزانة هذه وأجد أنه لا توجد فرشاة، وان هناك على الأرض وسخ وماء وسخ بول ومرة كانت براز، مرة كانت الفرشة متسخة والماء هذا وكان صعب ان يحضروا الفرشة بعد ساعة تقريباً ويتأخروا إلى أن يحضروا قشاطة ومعقم للأرض.
٢٥. مرة المحقق ميمون عندما كان الوضع متوتراً بالتحقيق هددوني بأن لا أستطيع النوم حتى بالزنزانة ووقتها بدأت هذه الأمور المذكورة أعلاه بأن ارجع للزنزانة وتكون وسخة كما ذكرت وكان هذا يشكل ضغطاً نفسياً كبيراً علي.
٢٦. خلال هذه الفترة وأنا متواجد في هذه الزنزانة ١٨، وعندما أصريت بأن يحضروا لي فرشاة جاء سجان اسمه هادي ومسكني من شعري وضربني كف على بطني، بعدها أخبرت المحقق بذلك ولذا أخذوني عند محقق وسألني إذا أريد أن أقدم شكوى على هذا وأنا قلت لا أريد لأسبابي الخاصة.
٢٧. حسب علمي أن أحد السجانين قدم ضدي مثل شكوى على إنني شتمته، وهذا حصل عندما كنت عند الصليب وأراد أن يأخذني وطلبت منه أن يرخي الكلبشات ورفض ودفعني وحصلت مشادة.
٢٨. خلال وجودي بهذه الزنزانة احضروا مرة الشخص الذي حضر معي من مجدو للجملة، أبو آدم إلى الزنزانة لليلة وفي الصباح (أخذوه للتحقيق) وبعدها أخذوني أنا للتحقيق، وعندما رجعت كان هذا الشخص يقشط ماء عن الأرض حيث ادعى أن الأرض وسخة وبعدها حضر سجان وأخذونا الاثنين إلى زنزانة أخرى، كان فيها شخص شاب بداية الأربعينات حسب تقديري هذا عنده لحي وشعر قصير شارب قليلاً وعلى يديه وشم قلب ادعى أن اسمه (.....).
٢٩. هذه زنزانة أكبر قليلاً وهناك اتهمنا هذا الشخص انا ومن كان معي (أبو آدم) بأننا جواسيس حضرنا لفهم ما موضوعه وبعدها بدا يحكي معنا أولاً مع أبو آدم هذا وأنهم فهموا على بعض.



بعنف. بعدها أوقفوني وخرج الجنود وبقي هذا الجندي الذي ادعى أنه ممرض والمجندة، حيث قام بخلع ملابسي بقوة أولاً الجاكيت والبلوزة وكل الملابس، وبعد ذلك فتشني، وكان هذا مهيناً جداً جداً واقتحاماً سافراً للخصوصية وللأعراف حسب ديني وحسب المتعارف عليه...».

نزع الاعتراف تحت التعذيب

حالة الطفل المعتقل (م.أ.م. ١٦ عاماً) من قرية بيت أمر- الخليل

اعتقل الطفل (م.أ.م) في تاريخ ٢٠١٢/٣/٧. ويؤكد في شهادته على استخدام جيش الاحتلال للضرب أثناء الاعتقال كنوع من الضغط، فيقول: «لقد تم اعتقالي الساعة ٣:٣٠ صباحاً من البيت، وبعدها تم نقلي لمعسكر «عصيون» العسكري، وحين وصلت المعسكر اقتدت وأنا مكبل اليدين ومعضوب العينين إلى الطبيب الذي فحصني وأنا بهذا الشكل. وبعد انتهاء الفحص الطبي بقيت مكبل اليدين، واقتادوني إلى التحقيق. في التحقيق بقيت مكبل اليدين ومعضوب العينين. وفي غرفة التحقيق قام أحد المحققين بفك عصابة العينين ليبريني تصوير فيديو لضرب الحجارة، واتهمني بأني أحد المصورين في الفيديو، وأنا بدوري أنكرت، وبعدها أعاد المحقق العصابة إلى عيني واستمر التحقيق معي وأنا أقف على قدمي، حيث كان يطلب مني المحقق أن أعترف بالتهمة الموجهة إلي وتهم أخرى، وفي كل مرة كنت أنفي التهم وأرفض الاعتراف كان يوجه لي ضربات على كل أنحاء جسمي (لكمات وكفوف، ركل على الجسد، ركل على منطقة الخصيتين)، وبعدها ولكثرة الضرب الذي تعرضت له من المحقق اعترفت له بضرب الحجارة حتى يتوقف عن ضربني، لأنني لم أعد أتحمل الألم والعذاب في التحقيق».

٣٠. فجأة دخل هذا المحقق روني على الزنزانة وكنا ثلاثة وكان معه صحن فيه ٣ حبات كعك وقال أن هذا لعدي حبيبي وحصلت مثل مشادة بين المحقق والمدعو وليد وبعدها هذا وليد ادعى أنني جاسوس معهم وأكمل الكلام مع الشخص الآخر.

٣١. أبو ادم هذا دق الباب وقال انه سيذهب ليعترف وذهب وبعدها أخذ وليد هذا يهدد بأنه أنا عصفور وقال لي بلهجة تهديد انه يعطيني آخر فرصة لأرجع من الغرفة وبعد دقائق أخذوني وأرجعوني للزنزانة ١٨، وكانت نظيفة وبدون فرشاة.

٣٢. بعدها كان وبعد ٤٥ يوماً تقريباً وأن حولوا الملف للنيابة بعوفر وخرجت لمحكمة بعوفر وتمددت ٩ أيام وأرجعوني للجلمة خلالها وبعد ذلك لمحكمة أخرى بعوفر وبعدها مرة أخرى للجلمة ليوم وبعدها نقلوني إلى عوفر بعد حوالي ٥٧ يوماً في ١٢/١١ وأنا هنا في القسم ١٤.

هذا اسمي وهذا توقيمي وفحوى التصريح هذا حقيقة.

مصادقة أمامي أنا المحامي سامر سمعان بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠١٢

التفتيش العاري

اعتقلت (أ.ع) مطلع العام ٢٠١٢، وتم إجبارها على خلع ملابسها: وتقول «عند وصولي لمعسكر سالم كان التوقيت فجرًا، أبقوني مدة ساعتين مغمى على عيوني بغرفة صغيرة، بعدها نقلوني لغرفة أخرى وكانت هناك مجندة كانت وقت اعتقالني، وكان جندي آخر ادعى أنه ممرض من قبل الجيش، هذا أراد أن يعملوا تفتيش، وهو الذي سيعمل التفتيش (ولم يحدد إذا عاري أم لا)، أنا رفضت أن يكون هو وأن يلمسني، وقلت أن المجندة ممكن أن تعمل التفتيش وليس هو، ولكنه رفض ومد يده ليفتح أزرار الجاكيت، وهذه الدلالة أنهم أرادوا تفتيشي عارياً. وأنا بدوري دفعت يده مباشرة وهو مباشرة فتح الباب ونادي ٥ جنود دخلوا مباشرة وأخذوا يضربوني بكل الأشكال وعلى كل أنحاء جسدي، ضربوني لكمات وصفعات وضرب بالأرجل، وأكثر شيء أحسست بألم عند منطقة الصدر عند القفص الصدري، وفي منطقة الرأس والأذن اليمنى، وبعدها ثبتوني ووجهي ملقى على الأرض وربطوا يديّ ورجليّ



• اعتداءات الوحدات الخاصة على الأسرى المضربين أثناء إضراب نيسان ٢٠١٢

كما في كل إضراب، لجأت وحدات مصلحة السجون الإسرائيلية إلى وحداتها الخاصة بغرض معاقبة الأسرى والمعتقلين على خوض الإضراب الجماعي عن الطعام، وأوكلت لها مهام عدة؛^{٤٦} كالنقل التعسفي، ومصادرة الأدوات الكهربائية والماء والملح، ووسائط الراحة، والملابس، والعزل الانفرادي، إضافة إلى الاقتحامات التفتيشية والاعتداء على الأسرى والمعتقلين بالضرب.

• اعتداء الوحدات الخاصة على الأسرى المضربين في سجن نفحة

شارك الأسير مرعي صبح جودت أبو سعيدة المعتقل منذ العام ٢٠٠٤، في الإضراب الجماعي عن الطعام منذ اليوم الأول، وأبلغ محامي الضمير أنه، في اليوم الثامن للإضراب، قامت الإدارة بنقل قسم (٣) بكامله إلى سجن إيشل، وأثناء عمليات النقل التي شاركت فيها (وحدات أليماز، ودرور، والمتسادا)، جرى تقسيم الأسرى إلى مجموعات مكونة من ثلاثة أسرى، وعند التفتيش قامت عناصر الوحدات أليماز بالاعتداء على الأسير مالك بكيرات، وعندما بدأ الأسيران مرعي أبو سعيدة وأحمد قدرى بالصراخ لوقف الاعتداء على رفيقهم مالك تعرض الأسرى الثلاثة لهجوم واسع من قبل الوحدات الخاصة التي اعتدت عليهم بالضرب، وبخاصة على منطقة الرأس.

بعد ذلك نقلوا إلى العيادة، وفي الطريق تعرضوا مرة أخرى للضرب من قبل ضابط يدعى "يسرائيل"، وسجان يدعى "عوفاديا"، ولم يقدم لهم العلاج ورفضوا إعطاءهم الثلج وعوقبوا بالعزل الانفرادي لمدة أسبوعين.

شهادات عن اعتداءات واقتحامات الوحدات الخاصة خلال العام ٢٠١٢

تواصلت خلال العام ٢٠١٢ اقتحامات الوحدات الخاصة للأقسام وغرف الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وتصاعدت لتصل إلى مستوى غير مسبوق، بل يمكن القول إن قوات مصلحة السجون الإسرائيلية الخاصة زادت من اعتمادها على وحداتها الخاصة لكسر إرادة الأسرى والمعتقلين، وإخضاعهم لفحص الحمض النووي (DNA)، والتصدي لإضراباتهم الساعية إلى تحسين ظروفهم المعيشية.

وتجلى هذا الاعتماد بارتفاع عدد تلك الاقتحامات بحجج مختلفة، وبخاصة أثناء الإضراب الجماعي لأكثر من ١٥٠٠ أسير ومعتقل فلسطيني في سجون الاحتلال ما بين ١٧/٤/٢٠١٢ - ١٤/٥/٢٠١٢، كما تصاعدت هذه الاقتحامات في الأشهر التالية للإضراب، وبخاصة في شهر رمضان بقصد معاقبة الأسرى على إضرابهم والانتقام منهم، بحجة التفتيش عن هواتف نقالة.

• الوحدات الخاصة تقتحم سجن نفحة وتعتدي على ٦١ أسيراً بسبب رفضهم إعطاء عينة الحمض النووي

أبلغ الأسرى في سجن نفحة محامي الضمير أن أعداداً كبيرة من الوحدات الخاصة اقتحمت أقسام السجن في مطلع شهر نيسان/أبريل من العام ٢٠١٢، واعتدت بالضرب المبرح عليهم، وإصابة ٦١ أسيراً من بينهم إصابات متفاوتة بسبب رفضهم الخضوع لفحص (DNA)، مستخدمة العصي وقنابل الغاز وغاز الفلفل والصواعق الكهربائية.



شملت ١١ سجنًا/ومعتقلًا من أصل ١٧ سجنًا ومعتقلًا مخصصة للأسرى والمعتقلين.^{٤٧} وتراوحت هذه الانتهاكات ما بين اقتحام غرف الأسرى وتفتيشها بشكل متكرر، والاعتداء على الأسرى بالضرب كما حدث في ٢٠ رمضان في سجن «جلبوع»، حيث استمر التفتيش ١٣ ساعة.^{٤٨}

ورافق هذه الاقتحامات فرض إدارات السجون غرامات مالية باهظة على الأسرى والمعتقلين، تراوحت بين ٢٠٠ شيكل (٥٠ دولاراً) و٦٠٠ شيكل (١٥٠ دولاراً)، على كل أسير تواجد في الغرفة التي تم اقتحامها في سجن «إيشل».



• اعتداء الوحدات الخاصة على المضربين عن الطعام في سجن إيشل

أبلغ الأسير عبد الفتاح دولة محامي الضمير أنه في يوم دخول أسرى سجن «إيشل» في الإضراب الجماعي، تعرض السجن لاقتحام من قبل ٤ وحدات خاصة بقوة قوامها قرابة ٢٠٠ عنصر، قامت بتفتيش الغرف وتدمير مقتنيات الأسرى، وصادرت كل حاجياتهم، ولم تترك لهم سوى غيار ملابس واحد، ومن ثم نقلت أسرى القسم رقم (١) الذي يضم قرابة ٩٠ أسيراً، إضافة إلى ٢٠ أسيراً كانوا أعلنوا إضرابهم يوم ٤/١٧ للإضراب إلى زنازين العزل الانفرادي والثنائي.

كما قامت الوحدات الخاصة بمصادرة المياه، ولم تسمح لهم بشرائها من الكانتين إلا بعد أسبوع من العزل، وبعد تدخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وقامت إدارة السجن بفرض غرامات مالية على الأسرى كافة، وصلت إلى ٢٢٥ شيكلاً جديداً، فيما فرضت على الأسير عبد الفتاح دولة غرامة مالية مقدارها ٦٥٠ شيكلاً جديداً بتهمة التحريض على الإضراب.

وأضاف الأسير أن زنازين العزل كانت مليئة بالفئران التي كانت تخرج من المصاريف الصحية النتنة، وتبعث منها الروائح الكريهة. واستمرت عملية نقل المضربين بين الأقسام والسجون طوال فترة الإضراب، ولم يسمح للأسرى والمعتقلين الخروج إلى الفورة إلا لمدة ساعة يومياً بدل ساعتين. ولمضاعفة عذابهم، عمد السجانون إلى تكبيد الأسرى والمعتقلين بالأصفاد الحديدية والبلاستيكية عند اقتيادهم من الزنازين إلى الساحة وبالعكس.

• ٤٠ عملية اقتحام واعتداء على الأسرى والمعتقلين خلال شهر رمضان الكريم

نشر مركز أحرار المختص بشؤون الأسرى في تاريخ ٢٧/٨/٢٠١٢، قيام الوحدات الخاصة التابعة لمصلحة السجون بشن حملة اقتحامات واسعة طالت أقسام الأسرى والمعتقلين وغرفهم خلال شهر رمضان الكريم من العام ٢٠١٢. وسجل ما يزيد على ٤٠ واقعة اقتحام

47 نشر مركز «أحرار» لشؤون الأسرى في تاريخ ٢٧/٨/٢٠١٢، تقريراً إعلامياً وفق أيضاً هذه الاقتحامات. وقد تمت الاستفادة من المعلومات الواردة فيه.

48 وشملت هذه الاقتحامات جميع سجون الاحتلال مع تركيز واضح على سجن «ريمون» الذي تعرضت أقسامه لـ ١٠ اقتحامات، وتفتيش وتكبيد في جميع أقسام السجن، و«جلبوع» الذي اقتحم ١١ مرة خلال شهر رمضان مع تركيز واضح على الأقسام التي استقبلت الأسيرين عباس السيد، وعبد الله البرغوثي، اللذين خرجا من أقسام العزل الانفرادي. وشملت هذه الاقتحامات سجون مجدو، وحبوب، وشطة، وهداريم، وعوفر، والنقب، وريمون، ونفحة، وإيشل، واهلي كيدار في بئر السبع.



يشعر بصعوبة في النطق واستذكار اللغة جراء العزلة الكاملة التي يعيش فيها، وانقطاعه عن التواصل مع العالم الخارجي، الذي يحرمه من رؤية أحد أو التحدث مع أحد إلا خلال زيارات المحامين له. وإضافة إلى قسوة العزل، يعاني المعتقل من سوء الوجبات الغذائية المقدمة له، وقلتها، وسوء حالها، كما تعتمد مصلحة السجون سياسة الإهمال الطبي بحقه على الرغم من معاناته من أمراض عدة، أهمها مشاكل في القلب والضغط والكولسترول وفقر في الدم، وأوجاع في المعدة والكلى والآلام في الظهر، ويتناول ٩ أنواع من الأدوية.

وفي مسعى إلى تدمير قدراته الإدراكية والتواصلية، تقوم الوحدات الخاصة باقتحامات ليلية مستمرة لزنزانتة بحجة التفتيشات ومصادرة كل ما فيها، حيث أبلغ أبو سيبي المحامي أنه، وفي آخر تفتيش، قامت عناصر الوحدات الخاصة بمصادرة دفتر يدون فيه بعض الخواطر، بعدما لم يتبقَّ شيء في زنزانته إلا أخذوه.

• اقتحام وحدات «المتسادا» سجن نفحة في وقت السحور

اقتحمت وحدات «المتسادا» القسم (١٤) في سجن نفحة الصحراوي في ساعات السحور ليلة ٢٠١٢/٧/٣٠، وقامت بمداهمة القسم وإجراء تفتيشات استفزازية في غرف الأسرى، وحاولت إجبارهم على التفتيش العاري.

وأفادت تقارير المحامين بأنه تم إخراج الأسرى بعد منتصف الليل إلى ساحة السجن، بعد تعرضهم للإهانات وإجراء تفتيشات في غرف الأسرى والعبث بمحتوياتها وتدميرها. وأضاف أن الأسرى رفضوا التفتيش العاري، وبسبب ذلك فرضت عليهم عقوبات منع زيارات لمدة شهر، وسحب الأدوات الكهربائية كافة من القسم.^{٤٩}

الاقتحامات الليلية لأقسام العزل ٢٠١٢

• شهادة الأسير ضرار أبو سيبي

قضى اتفاق الكرامة ١٤ أيار ٢٠١٢ الذي أنهى الإضراب الجماعي للحركة الأسيرة، بوقف سياسة العزل بحق المعتقلين والأسرى. وبعد فترة وجيزة، قامت بالفعل مصلحة السجون بنقل ١٨ من الأسرى المعزولين إلى الأقسام العادية في السجون من أصل ٢٠ أسيراً أمضوا سنوات في العزل.

غير أن مصلحة السجون، وخلافاً لنص الاتفاق، أبقى المعتقل ضرار أبو سيبي في العزل بحجة أنه ما زال موقوفاً قيد المحاكمة. وكان ضرار أبو سيبي تعرض للاختطاف على يد وحدات خاصة إسرائيلية من أوكرانيا في تاريخ ٢٠١١/٢/١٨، ويقبع في زنزين العزل منذ ذلك التاريخ.

يحرم المعتقل أبو سيبي منذ اعتقاله من الزيارات العائلية. وأفاد لأحد المحامين بأنه بدأ

49 وتأتي هذه الاقتحامات لتشكل اتصالاً جديداً لاتفاق ١٤ أيار ٢٠١٢ الذي تم التوصل إليه بين الحركة الوطنية الأسيرة ووحدات مصلحة السجون، والذي أنهى إضراب الأسرى الذي استمر ثمانية وعشرين يوماً، ونص على ضرورة وقف مصلحة السجون إجراءاتها الاستفزازية، وتحسين ظروف الأسرى المعيشية.



اعتداء الوحدات الخاصة على الأسير محمد التاج لثنيه عن المطالبة بمعاملته كأسير حرب



الاسم: محمد رفيق كامل تاج

تاريخ الميلاد: ١٧/١٠/١٩٧٢

تاريخ الاعتقال: ١٩/١١/٢٠٠٣

السجن: منتقل بين السجون

الحالة الاجتماعية: أعزب

أكمل تعليمه الجامعي أثناء

تواجده في سجن جلبوع،

ودرس الصحافة.

خاص الأسير محمد التاج إضراباً مفتوحاً عن الطعام في تاريخ ١٥/٣/٢٠١٢، وطالب وحدات مصلحة السجون بوجوب معاملته كأسير حرب استناداً إلى اتفاقية جنيف الثالثة.

قامت إدارة السجن بالإيعاز للوحدات الخاصة بنقل الأسير محمد تاج بين سجون عدة في محاولة لكسر إضرابه. خلال هذه التنقلات التي تنفذها وحدات «النحشون»، تعرض الأسير التاج للتعذيب والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة، تمثلت في الاعتداء عليه بالضرب وإرغامه على التفتيش العاري وإجباره على ارتداء الزي الموحد الذي تفرضه مصلحة السجون على الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

يروى الأسير لمحامي الضمير ما تعرض له في سجن «كيشون» على يد كبار موظفي السجن وعناصر الوحدات الخاصة، فيقول: «في تاريخ ١٦/٥/٢٠١٢، وبينما كنت مستمراً في إضرابي عن الطعام الذي كنت قد بدأت في تاريخ ١٥/٣/٢٠١٢، نقلوني إلى سجن «كيشون»، وحينها كنت ممتعاً عن شرب الماء منذ يومين. وعلى الفور

ألقوا بي في غرفة صغيرة، وهناك حاول مدير السجن ومدير الاستخبارات ثنيي عن الإضراب، وحين رفضت قاما بتكيليي. وأحضرا كأس حليب وحاولا سكبته في فمي عنوة. وأمام إصراري على رفض شرب الحليب وفك إضرابي، قال لي مدير السجن: «روح موت في سجن الرملة».

فيما بعد رافقتني ضابط طويل القامة، شعره أشقر، وذو لحية كبيرة «أعتقد أنه من أصل روسي» إلى غرفة صغيرة قرب العيادة، وكبلوني من جديد، ودخل معه أربعة من عناصر الوحدات الخاصة، وضربني الضابط على صدري وطرحني أرضاً، فيما قام عناصر الوحدات الخاصة بتثبيتتي، وبدأوا يخلعون ثيابي ويمزقونها حتى الملابس الداخلية منها، وكل ذلك وهم يصرخون علي ويشتمونني.

وأثناء ذلك، وفيما كنت عارياً من الملابس، قام الضابط بوضع قدمه «بسطاره» على بطني، وقال لي بلغة عربية ركيكة «بدك توكل»، وأمسك بدلة السجن «زى مصلحة السجون» من القياس الكبير وقام الجنود باللباسي البنطلون عنوة، ولوي ذراعي، وبعد ذلك قلت للضابط: «أنت تستقوي الاعتداء علي لأنني مضرب عن الطعام. وزدت بالقول له «إن الأسرى سوف يناصرون إضرابي، فقام بضربي مرة أخرى على ظهري وبعدها نقلوني للعيادة وصوروني بكاميرا فيديو، ولكنهم لم يصورا الكدمات في جسمي».

بعد ذلك أدخلوني إلى قسم خاص بالسجناء الجنائيين، ووضعوني في غرفة صغيرة، وهناك خلعت بنطالي ونمت من شدة التعب، وغطيت جسمي بالبطانية. وفجأة وجدت الضابط نفسه يوقظني من النوم، ويشدني وكبلني من جديد، وسحبني عن السرير بقوة وأنا عارٍ. أخرجني من الغرفة وهو يعتدي علي بالضرب، غطيت جسدي وأخذ الضابط يجرنني إلى القسم (٣)، وهناك عزلوني في غرفة في القسم وأنا مكبل اليدين وعاري الجسد لمدة ساعتين. بعدها جاء الحراس وفكوا قيودي ورفضوا إحضار



الإهمال الطبي

خلال العام ٢٠١٢، ارتفع عدد شهداء الإهمال الطبي إلى ٥١ أسيراً شهيداً داخل السجون. وتفيد توثيقات المؤسسات الحقوقية المشتغلة في قضية الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال بوجود ما يزيد على ٧٠٠ حالة مرضية في صفوف الأسرى والمعتقلين، بينهم ١٢٠ أسيراً بحاجة إلى عمليات عاجلة وضرورية. ٨٥ يعانون من إعاقات مختلفة (جسدية وذهنية و نفسية وحسية)، و١٦ أسيراً يقيمون بشكل دائم في عيادة سجن الرملة، و١٦ أسيراً آخر مصابون بمرض السرطان.

وشهد العام ٢٠١٢ وفاة أسيرين عقب الإفراج عنهما نتيجة تفاقم أوضاعهما الصحية داخل السجون بسبب تعمد مصلحة السجون الإسرائيلية سياسة الإهمال الطبي بحقهما.

ويشكل تنكر مصلحة السجون الإسرائيلية لحقوق الأسرى والمعتقلين في الرعاية الصحية الغذائية والطبية، والواردة في اتفاقية جنيف الرابعة، وبخاصة المواد (٨٥)، و(٩١)، و(٩٢) السبب الرئيسي لانتشار الأمراض بين الأسرى وتفاقمها، التي تؤدي إلى وفاة بعضهم؛ سواء داخل السجن أو بعد فترة وجيزة من الإفراج عنهم.

فخلال العام الماضي، توفي خمسة أسرى نتيجة تعمد سياسة الإهمال الطبي، ومحاولة إلزام الأسير المريض بدفع جزء من نفقة تكاليف علاجه، الأمر الذي يؤكد مضي قوات مصلحة السجون في التنصل من التزاماتها المترتبة عليها باعتبارها "القوة الحاجزة" إزاء حقوق الأسرى الصحية والطبية والغذائية.

وإبان الإضراب الجماعي عن الطعام في شهر نيسان من العام ٢٠١٢، رفضت قوات مصلحة السجون الإسرائيلية نقل الأسرى المضربين عن الطعام لتلقي العلاج في المستشفيات الخاصة. أما من وافقت على نقلهم، فقد تلقوا العلاج وهم مكبلون بالسريير، ما دفع بعضهم لرفض العلاج. وخلافاً للأنظمة، قررت لجنة الأخلاقيات التابعة لمصلحة السجون في سجن نفحة في اليوم العشرين من الإضراب أنه "إذا لزم الأمر يسمح بإرغام الأسرى

ملابسي الشخصية، وأبقوني عاري الجسد، وأغيب عن الوعي لفترات متفاوتة، ولم يأت الطبيب لمعاينتي.

وفي اليوم التالي، وبينما كنت أمتنع عن شرب الماء لليوم الخامس، شعرت أنني أدنو من الموت وفقدت الوعي حتى ساعات الظهر، ووجدت نفسي في العيادة مكبل اليدين وحقتوني بمصل طبي مكون من الأملاح والسكر، وحين صحوت قال لي الطبيب إنني كنت على وشك الموت لو لم آخذ المصل، أما الضابط فقال لي مرة أخرى: «روح موت في سجن الرملة». وبعدها نقلوني إلى عيادة سجن الرملة.



المضربين عن الطعام على العلاج بالقوة^{٥٠}.

وخلال العام ٢٠١٢، اتخذ الأسرى والمعتقلون خطوات احتجاجية عدة رفضاً لسياسة الإهمال الطبي المتعمد بحقهم، وقاطع بعض الأسرى المرضى عيادات السجن، ورفضوا نقلهم في حافلات النقل الجماعية «البوسطة»، نظراً لسوء معاملتهم من قبل الوحدات الخاصة، وعدم صلاحيتها لنقل المرضى، مطالبين بنقلهم في سيارات إسعاف. ورفض العديد من الأسرى المرضى تناول الأدوية المسكنة، فيما قاطعت الأسيرات في سجن هشارون عيادة السجن لمدة شهر كامل في حزيران العام ٢٠١٢.

ونجح الأسرى عقب إضرابهم في شهر نيسان في إرغام مصلحة السجن واستخباراتها على الموافقة على تحسين الظروف المعيشية، بما فيها الظروف الغذائية والصحية والطبية.^{٥١}

وهذا الأمر عكس نفسه أيضاً على عمل المؤسسات الحقوقية، حيث صدرت الكثير من التقارير والبيانات التي كشفت التفاصيل عن تدهور الأوضاع الصحية للأسرى، وطالبت بضرورة تشكيل لجان تحقيق دولية للوقوف على الظروف الصحية للأسرى والمعتقلين والعلاج المقدم لهم. كما طالبت المؤسسات الحقوقية بمعالجة الأسرى والمعتقلين في مستشفيات مدنية، وإغلاق عيادة سجن الرملة.

وكشف تقرير منظمة أطباء لحقوق الإنسان «إضرابات الأسرى الفلسطينيين عن الطعام داخل السجن الإسرائيلية» الصادر في كانون الثاني من العام ٢٠١٢، عن وقوع انتهاكات طبية خطيرة بحق الأسرى والأسيرات بصفة عامة، وأولئك الذين خاضوا الإضراب عن الطعام خاصة، ومنها:

- تدني مستوى الرعاية الطبية المقدمة للأسرى الفلسطينيين.
- تدني المعايير المهنية للخدمات الطبية المقدمة للأسرى الفلسطينيين.

50 انظر تقرير منظمة أطباء لحقوق الإنسان. «إضرابات الأسرى الفلسطينيين عن الطعام داخل السجن الإسرائيلية» كانون الثاني ٢٠١٢، ص ٢١.

51 انظر القسم المتعلق بنتائج الإضراب واتفاق ١٤ أيار ٢٠١٢.

- متابعة طبية رديئة وغير كافية.

- ماطلة وتصل مصلحة السجن قبل تقديم العلاج؛ والفحوصات الطبية؛ واستشارة أطباء متخصصين.

- أغلب أطباء مصلحة السجن هم من الأطباء العاميين من غير المختصين، وذوي مستوى مهني متدن.

- تتسم معاملة قسم كبير منهم (الأطباء) بالعدوانية تجاه الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

- منع دخول أطباء مستقلين لفحص ومتابعة المضربين عن الطعام.

- رفض مصلحة السجن الإسرائيلية تسليم معلومات طبية للأطباء المستقلين.

- شكوك حول مشاركة الطواقم الطبية التابعة لمصلحة السجن في انتهاكات مهنية وأخلاقية بعدم التبليغ عن تعذيب، والتكليف بحق المعتقلين المضربين عن الطعام، ومنهم المعتقل الإداري تائر حلاحلة.

• حالة الأسير رائد ظاهر

أبلغ الأسير رائد ظاهر محامي الضمير في تاريخ ٢٠١٢/٥/٢ عند زيارته له في سجن عسقلان، أنه «يعاني منذ نهاية العام ٢٠١١ من مشاكل في الجيوب الأنفية، وأجري له فحص في مستشفى برزيلي (المدني)، وقرر له الطبيب هناك عملية مستعجلة لإزالة قطعة من اللحم الموجودة بقرب العين، وتؤثر على الجيوب الأنفية، إلا أن إدارة السجن ألغت العملية، وعلى أثر ذلك توجه الأسير إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، لكنه لم يتلق رداً إلى الآن.

وقبل الإضراب بيومين؛ أي بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٥، نقل إلى مستشفى الرملة لإجراء صورة للمعدة وحتى اليوم لا يعلم النتائج. وأضاف أنه "وقبل دخوله الإضراب كان مصاباً بجرثومة في المعدة، وكل ما كان يأكله كان يقذفه بعض لحظات، ولم يستطع تناول الوجبات، وطلب مرات عدة علاجه، إلا أن الإدارة كانت ترفض ذلك بشكل دائم وحتى اليوم.



• حالة المعتقل ضرار أبو سيبي

خلافًا لنص اتفاق ١٤ أيار ٢٠١٢، أبقت قوات مصلحة السجون الإسرائيلية المعتقل ضرار أبو سيبي في العزل الانفرادي بحجة أنه ما زال موقوفًا قيد المحاكمة. وكان أبو سيبي تعرض للاختطاف على يد وحدات خاصة إسرائيلية من أوكرانيا في تاريخ ٢٠١١/٢/١٨، ويقبع في زنازين العزل منذ ذلك التاريخ.

التقى محامي الضمير بالمعتقل ضرار أبو سيبي في عزله في سجن عسقلان في تاريخ ٢٠١٢/٦/١٨، وأبلغه أنه يعاني من أمراض عدة أهمها مشاكل في القلب، والضغط، والكولسترول، وفقر في الدم (١٠, ٥)، وانخفاض عن المعدل الطبيعي (١٤)، وأوجاع في المعدة والكلية، وآلام في الظهر.

كما أبلغ المحامي أنه دائم الشعور بالدوران ولا يستطيع النهوض دفعة واحدة. ويتناول ٩ أنواع أدوية. وأضاف أنه أجريت له فحوصات وتحاليل عدة في المستشفى، خاصة للقلب والدم، غير أن إدارة مصلحة السجون والأطباء، يرفضون إطلاعهم على حقيقة وضعه الصحي ويتكتمون على نتائج الفحوصات.

ويعاني المعتقل أبو سيبي من صعوبات كبيرة في النطق واستدكار اللغة، ناجمة عن قسوة العزل الانفرادي والانقطاع التام عن العالم الخارجي، وقلة الحركة، وسوء وجبات الطعام المقدمة له وفقرها.^{٥٢}

52 يقول الدكتور مصطفى حجازي في كتابه الإنسان المهذور (٢٠٠٥) منشورات المركز الثقافي العربي، أن الدراسات الأكثر حداثة، أثبتت أن العزل في بيئة خالية من المثيرات، وفي ظل قلة الحركة، وحرمان الدماغ من الغذاء بسبب قلة كمية الطعام التي تقدم للسجين - كل هذه العوامل مجتمعة - تعمل إذا طالت مدته إلى ترقق القشرة الدماغية، وبالتالي تؤدي إلى تدهور الكفاءة الذهنية. ويضيف «ذلك أن انعدام المثيرات يؤدي إلى اضمحلال الشجيرات العصبية التي تشكل الاتصال بين خلايا الدماغ، مما يلحق الأذى (دون أي عنف جسدي) بقدراته الذهنية على التفكير والتقرير والمقاومة، وحين يتدهور التفكير، ويتراجع الوعي والرؤية والبصيرة، يصبح السجين أسير جلادية، الذين يتلاعبون بكيانه وقناعاته. وبإضافة المستوى العاطفي/الاجتماعي إلى المستوى العصبي الذهني، بالعزلة الطويلة عن الآخرين، يتفجر قلق الانفصال ... وحين يتفجر هذا القلق يصبح الشخص في حالة نكوص تؤدي إلى تردي قدراته على المقاومة ومناعته النفسية الداخلية التي يتمتع بها الناس العاديون. صفحة ١٥٤.

• حالة المعتقل جهاد عبد اللطيف أبو هنية

يقبع المعتقل جهاد أبو هنية (٢٢ عاماً) في سجن مجدو، ويقضي حكماً بالسجن لمدة ١٦ عاماً، وهو معتقل منذ (نيسان ٢٠٠٧). وقد شرح لمحامي الضمير وضعه الصحي أثناء زيارته في تاريخ ٢٠١٢/٧/١٧.

تعرض المعتقل في العام ٢٠٠٩ لإصابة بالغة في الرأس بعد اعتداء عناصر الوحدات الخاصة عليه بالضرب المبرح نقل على أثرها إلى عيادة سجن الرملة، ومكث فيها أسبوعين تحت الرقابة والعناية، وعاد بعد ذلك إلى السجن. ويعاني أبو هنية من فقدان ذاكرة استمر مدة عام ونصف، لم يستطع خلالها التعرف على ذويه أو التواصل مع بقية الأسرى.

وإلى اليوم يعاني أبو هنية من ألم دائم في الرقبة وارتجاج قسري في الرأس، ونوبات انخفاض في حرارة الجسم بمعدل ست مرات يومياً، إضافة إلى فقدانه القدرة على السمع في الأذن اليمنى.

أبلغ المعتقل محامي الضمير أن إدارة السجن لا تستجيب إلى طلباته المتكررة للعلاج، بحجة أن الأذن ستعود إلى وضعها الطبيعي تدريجياً، وأن لا علاج لإصابته في الرأس.

• حالة الأسير منصور محمد عبد العزيز موقدة

منذ اعتقاله في العام ٢٠٠٢، يرقد الأسير منصور محمد عبد العزيز موقدة (٤٥ عاماً) في عيادة سجن الرملة «مراش»، بعد إصابته بثلاث رصاصات من نوع دمدم في البطن، والحوض، والعمود الفقري، أطلقتها قوات الاحتلال عليه أثناء عملية اعتقاله. ويعاني الأسير منصور موقدة من عجز في القسم السفلي للجسم ويتحرك بمساعدة كرسي متحرك.

أبلغ الأسير موقدة محامي الضمير في تاريخ ٢٠١٢/٨/٢٨، أنه وجراء تفجر الرصاصات في



وقبل عام ونصف، نقل إلى مستشفى "سوروكا" في بئر السبع، وهناك أبلغه الطبيب المختص بأنه يرفض إجراء العملية دون تعليل أو شرح.

وعندما نقل إلى سجن "رامون"، فحص على يد الطبيب الذي اطلع على ملفه الطبي، وأبلغه بوجوب إجراء العملية، وبصورة سريعة، ولكنه يرفض إطلاق الأسير عرار على مدى خطورة حالته الصحية، أو متى ستجرى العملية؟

وعلى الرغم من تدخل منظمة أطباء لحقوق الإنسان الإسرائيلية لدى قوات مصلحة السجون لإجراء العملية، فإن الأخيرة لم تفِ بوعدها، وما زالت تماطل وتتلأأ، الأمر الذي قد يفاقم من خطورة وضعه الصحي، ويقضي على فرص إنقاذ حياته إذا ما استجابت مصلحة السجون لطلبه بإجراء العملية.

• حالة الأسير معتصم رداد

الأسير معتصم رداد (٢٧ عاماً) من سكان قرية صيدا قضاء طولكرم، والمحكوم بالسجن ٢٥ عاماً، يعاني من التهابات وأورام سرطانية في الأمعاء، ونزيف دموي حاد ومتواصل، وآلام شديدة أدت إلى إصابته بفقر الدم. وقد بدأ يشكو من هذه الآلام منذ بداية اعتقاله العام ٢٠٠٦، ولم يتم إجراء الفحوصات اللازمة له وإعطائه العلاج، ما أدى إلى تفاقم حالته الصحية.

وتم مؤخراً علاج الأسير معتصم رداد بالكيمائي والمسكنات، وتم إبلاغه من قبل الأطباء أن مرضه دائم ولا يمكن الشفاء منه.

وقال معتصم رداد لمحامي وزارة الأسرى فادي عبيدات إن الأطباء قرروا إجراء عملية جراحية له لاستئصال جميع الأمعاء الغليظة والدقيقة، وأنه تردد في ذلك بسبب عدم تأكده من نسبة نجاحها.

البطن والمعدة، قام الأطباء بأخذ قطعة من الجلد من الساق/ الفخذ لخياطة التمزق، ولكنه لا يزال بحاجة لزرع نوع من الشبكة لمحاولة إعادة البطن لشكله الطبيعي والتحكم بوظائف المعدة والأمعاء. غير أن الأطباء يدعون أنه من الناحية الطبية ليس هناك من علاج، وأنهم لا يستطيعون إجراء عملية زرع الشبكة لخطورتها.

فلقد تضررت المعدة بشكل جدي، واستبدل ٧٥٪ منها بجهاز طبي من البلاستيك، كما استبدلت الأمعاء بأخرى صناعية طبية. ويحتاج الأسير موقدة إلى زراعة مئانة نتيجة تلف الأعصاب فيها، لكن إدارة السجن أكتفت بزرع كيس للبول وآخر للبراز جراء تلف الأمعاء.

وعلى الرغم من سوء حالته الصحية ومعاناته الفائقة، فقد أغلق ملفه الطبي منذ ٤ سنوات، ويكتفي بإعطائه المسكنات، وترفض مصلحة السجون الإفراج عنه أو السماح له بإجراء العمليات المطلوبة في ألمانيا المتقدمة في مجال علاج مشاكل الأعصاب.

• حالة الأسير ناجي جمال نظمي عرار

تتلكأ مصلحة السجون في إجراء عملية جراحية لاستئصال ورم من جسم الأسير جمال نظمي عرار (٣١ عاماً) والمحكوم بالسجن ١٨ عاماً. وقد عانى الأسير ناجي عرار قبل اعتقاله في العام ٢٠٠٢ من ورم صغير (بحجم حبة حمص) في الرقبة من الجهة الخلفية، ومع مرور الوقت، وتحديداً في سجن «نفحة»، ازداد الورم بشكل كبير، ومنذ ٤ سنوات بلغ حجمه ١٥X٨ سم.

صرح الأسير لإدارة السجن بوجود ورم يتفاقم في جسمه، وبعد فحوصات عدة (دم، أشعة، وتلفاز MRI) أبلغه طبيب السجن أنه بحاجة إلى عملية جراحية لإزالة الورم دون أن يبلغ بنتائج الفحوصات.

• حالة الأسير عامر محمد بحر

يعاني الأسير عامر محمد بحر (٢١ عاماً) من أورام خبيثة والتهابات حادة في الأمعاء والقولون، وقد ماطلت إدارة السجون في إعطائه العلاج منذ عامين، ما أدى إلى تطور الالتهابات بشكل حاد.

وكان الأسير عامر بحر بدأ ينزف الدماء خلال التبول وزادت آلامه وشعوره بالتعب والإرهاق على مدار الساعة، وعندما نقل إلى مستشفى "سوروكا" تم إبلاغه أن عدم إعطائه العلاج منذ البداية هو سبب تفاقم مرضه وسوء حالته، وأن الالتهابات في الأمعاء والقولون قد انتشرت بشكل كبير وأصبحت حادة.

وقال بحر إنه مكث في مستشفى الرملة مدة ٧ شهور ولم يتم إعطاؤه سوى الكرتوزون، ولم يتم أي تحسن على وضعه بل ازداد سوءاً. وأضاف أن طبيبة سجن الرملة اعترفت له أن العلاج الذي كان يتعاطاه سابقاً هو علاج خاطئ، وأنه بحاجة إلى أخذ حقنات كيميائية، وإن ذلك سيتم في مستشفى "سوروكا". وحمل عامر بحر إدارة السجون المسؤولية عن تدهور وضعه الصحي والإهمال الطبي الذي تعرض له على مدار السنوات السابقة.

تواطؤ الشركات الأمنية مع دولة الاحتلال في الاعتقال الإداري (G4S)

(G4S) هي واحدة من أضخم الشركات الأمنية في العالم، تكونت بعد دمج اثنتين من الشركات الأمنية في العام ٢٠٠٤، وتزاول خدماتها الأمنية في ١٢٥ دولة.^{٥٣} كما تقدم خدماتها في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي أراضي ١٩٤٨ من خلال فرعها في دولة الاحتلال الإسرائيلي.^{٥٤} وفي العام ٢٠٠٧، قامت (G4S) بتوقيع عقد مع قوات مصلحة السجون الإسرائيلية من أجل توفير أنظمة وخدمات أمنية لجميع السجون ومراكز التحقيق الرئيسية. توفر (G4S) خدماتها حالياً لعدد من السجون ومراكز التحقيق التي يحتجز فيها معتقلون إداريون فلسطينيون دون تهمة أو محاكمة بعد صدور أوامر اعتقال إداري بحقهم لمدة ٦ شهور قابلة للتמיד





السجون ومراكز الاعتقال

توفر شركة (G4S) خدماتها وأنظمتها الأمنية لسجن النقب الذي يتضمن قسماً للإداريين، وسجن الدامون وسجن مجدو ومراكز تحقيق المسكوبية والجملة وغيرها.⁵⁷ إن (G4S) مسؤولة عن أنظمة التحكم والمراقبة، وعن نظام الزيارات وأنظمة (CCTV).⁵⁸ كما توفر أنظمة أمنية وأنظمة تحكم مركزية لسجن هشارون-ريمونيم، الذي يتضمن قسماً للأسرى السياسيين الفلسطينيين.⁵⁹

التواطؤ في التعذيب

من المعروف أن مركزي تحقيق الجملة والمسكوبية يقومان باستخدام شتى أساليب التعذيب بحق المعتقلين والأسرى الفلسطينيين، ومن ضمنهم الأطفال.⁶⁰ فعلى سبيل المثال، استشهد المعتقل عرفات جرادات في تاريخ ٢٠١٣/٢/٢٢ بعد تعرضه لأشكال عديدة من أساليب التعذيب على يد المحققين في مركز تحقيق الجملة.⁶¹ كما تعرض المعتقل الإداري لؤي الأشقر لثلاثة كسور في العمود الفقري أثناء تعرضه للتعذيب خلال التحقيق في الجملة في العام ٢٠٠٥، ما تسبب له بشلل دائم في رجله اليسرى.⁶² وبموجب القانون العسكري الإسرائيلي، يمكن احتجاز المعتقلين في التحقيق لمدة ٦٠ يوماً دون رؤية محام، ما يمنع المحامين من الاطلاع على طرق التحقيق التي تمارس ضد موكلهم ومراقبتها.

57 <http://whoprofits.org/company/g4s-israel-hashmira>

58 <http://www.whoprofits.org/articlefiles/WhoProfits-PrivateSecurity-G4S.pdf>, p. 14-15.

59 <http://www.maannews.net/eng/ViewDetails.aspx?ID=568699>

60 <http://www.addameer.org/etemplate.php?id=164>



المحاكم العسكرية

قامت (G4S) بتركيب وتشغيل غرفة قيادة مركزية ونظام دفاع خارجي في سجن عوفر في الضفة الغربية،⁶¹ الذي يضم المحاكم العسكرية التي تصدر أوامر الاعتقال الإداري.

المعتقلون الإداريون

جميع السجون والمراكز التي تستفيد من خدمات (G4S) تحتجز معتقلين إداريين. وحتى تاريخ ٢٠١٣/٣/١ كان هناك ٧٠ معتقلاً إدارياً في سجن النقب، و٦٥ معتقلاً في سجن عوفر، و٢٧ في سجن مجدو.

الاعتقال في أراضي ١٩٤٨

يقع سجن النقب وسجن مجدو ومركز تحقيق الجملة ومركز تحقيق المسكوبية وسجن هشارون-ريمونيم داخل أراضي ١٩٤٨. إن سياسة دولة الاحتلال باحتجاز الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة في هذه السجون تخالف نص المادة (٧٦) من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر نقل الأسرى والمعتقلين من الأرض المحتلة. هذا النقل ونظام التصاريح الصارم الذي تستخدمه دولة الاحتلال، يحرم المئات من الأسرى والمعتقلين من الزيارات العائلية.⁶²

61 <http://www.corporatewatch.org/?lid=4360>

62 <http://www.addameer.org/files/Reports/administrative-detention-analysis-report-final.pdf>, p. 36.



دعوة إلى التحرك

في ١٧ نيسان ٢٠١٢، خاض آلاف الأسرى الفلسطينيين إضراباً مفتوحاً عن الطعام احتجاجاً على الاعتقال الإداري والعزل الانفرادي والقيود المفروضة على الزيارات العائلية. وعلى ضوء ذلك، دعت اثنتا عشرة مؤسسة فلسطينية إلى حركة تضامن دولية لمحاسبة (G4S) على مشاركتها في انتهاك القانون الدولي، وانتهاك ميثاق واتفاقيات حقوق الإنسان التي تمارس داخل معتقلات وسجون الاحتلال.⁶³ إن هذه الدعوة جزء من الحملة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS).

أهمية الضغط الدولي

أدى الضغط الدولي ضد (G4S) لخسارة عقود عدة في أوروبا، بما في ذلك جامعة أوسلو، واتحاد الطلبة في جامعة دندي، إضافة إلى شركة الطاقة البريطانية (Good Energy).⁶⁴ كما أعلنت جمعيات خيرية هولندية عدة أنها لن تقبل تبرعات من (G4S). كما أظهرت (G4S) حساسيتها للضغط متعمدة بالانسحاب من عقود تخدم المستوطنات والحواجز في الضفة الغربية المحتلة، وذلك في حال تعرضها للضغط من قبل الرأي العام. ولكن لم يتم تحديد أية تواريخ لإلغاء هذه العقود، وتجاهلت (G4S) النقد الذي هاجم دورها في خدمة سجون الاحتلال في أراضي ١٩٤٨ والضفة الغربية.⁶⁵

الفصل الخامس

التنكر الإسرائيلي لاتفاق ١٤ أيار

استمرار سياسة العزل

الاعتقال الإداري

63 <http://www.corporatewatch.org/?lid=4360>

64 <http://www.bdsmovement.net/activecamps/g4s>

65 <http://electronicintifada.net/blogs/adri-nieuwhof/security-firm-g4s-provides-services-israeli-prisons-police-and-army>



التنكر الإسرائيلي لاتفاق ١٤ أيار

شكلت قضية عزل الأسرى وقيادة الحركة الأسيرة قضية مركزية في نضالات الحركة الأسيرة خلال العام ٢٠١١، وبخاصة أثناء الإضرابات الفردية للنائب أحمد سعدي ورفيقة جمال أبو الهيجاء وما تبعه من إضراب جماعي لأكثر من ٣٠٠ أسير ومعتقل من أعضاء الجبهة الشعبية في أيلول من العام ٢٠١١.

وخلال العام ٢٠١٢، شكلت قضية سياسة العزل عنواناً من عناوين إضراب الأسرى الجماعي عن الطعام في ١٧ نيسان ٢٠١٢، الذي استمر ٢٨ يوماً، واستطاع الأسرى من خلاله إرغام مصلحة السجون الإسرائيلية على إخراج أسرى العزل الأمنيين كافة من زنازين العزل، ونقلهم إلى الأقسام العادية، باستثناء المعتقل ضرار أبو سيسي الذي يقبع في زنازين العزل منذ اعتقاله بحجة أنه لا يزال موقوفاً.

فمنذ سنوات طويلة، عمدت مصلحة السجون الإسرائيلية إلى عزل عشرات من الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين عزلاً أمنياً دائماً، بحجة أنهم يشكلون خطراً على أمن السجون، بموجب قرارات إدارية متتالية تجدد كل ستة شهور، من بينهم ١٨ أسيراً أمضوا أكثر من نصف سنة، وسبعة أمضوا فترات في العزل امتدت أكثر من ثلاث سنوات، وثلاثة لفترات زادت على سبع سنوات.

١٤٩٣ أسيراً فلسطينياً احتجزوا بالعزل في السنوات الست الماضية

وتفيد معطيات مصلحة السجون الإسرائيلية بأن أكثر من ١٤٩٣ معتقلاً وأسيراً فلسطينياً احتجزوا بالعزل بموجب أمر مصلحة السجون الإسرائيلية (٠٤/١٣/٠٠) المسمى «قواعد الانضباط للسجناء»، وذلك في السنوات الست الماضية؛ في الفترة بين ٢٠٠٧/١/١ و٢٠١٣/٤/٢٨، وذلك بناء على أوامر صادرة من قوات مصلحة السجون الإسرائيلية.

ووفقاً لهذه المعطيات، طال العزل خلال الفترة المذكورة أعلاه أيضاً المعتقلين الأطفال،

جدول ٧: أسماء الأسرى وتواريخ عزلهم

الاسم	تاريخ الاعتقال	السجن	تاريخ العزل	الحكم
أحمد سعادات يوسف عبد الرسول	٢٠٠٦/١٤/٣	رامون	٢٠٠٩/١١/٣	٣٠ عاماً
أحمد المغربي	٢٠٠٢/٢٧/٥	أيلون	أذار ٢٠٠٤	١٨ مؤيداً
جمال عبد السلام أسعد أبو الهيجا	٢٠٠٢/٨/٢٦	جلبوع	كانون الثاني ٢٠٠٤	٩ مؤيدات و ٢٠ عاماً
محمود موسى عيسى عيسى	١٩٩٣/٣/٦	رامون	٢٠٠٢/٢٩/١٠	٣ مؤيدات و ٤٦ عاماً
عبد الله البرغوثي	٢٠٠٣/٥/٣	أيلون	٢٠٠٣	٦٧ مؤيداً
حسن سلامة	١٩٩٦/١٧/٥	رامون	٢٠٠٣/١/١	٤٨ مؤيداً و ٢٠ عاماً
إبراهيم حامد	٢٠٠٦/٥/٢٢	هشارون	٢٠٠٦	موقوف
عاهد أبو غلماة	٢٠٠٦/١٤/٣	رامون	٢٠١٠/١٤/١	مؤيد و ٥ سنوات
عباس السيد	٢٠٠٢/٨/٥	رامون	٢٠١٠/١/١٠	٣٧ مؤيداً
محمد عرمان	١٩٩٥/٢٤/٦	رامون	أذار ٢٠١١	٣٦ مؤيداً
باجس نخلة	٢٠٠٩/٢٨/٥	عسقلان	حزيران ٢٠١١	معتقل إداري
وليد خالد	٢٠١١/٨/٥	هشارون	حزيران ٢٠١١	معتقل إداري
محمود العارضة	١٩٩٢/٢٥/١	جلبوع	حزيران ٢٠١١	مؤيد و ١٥ عاماً
صابر مصطفى يوسف أبو ذياب	٢٠٠٤/٢٠/٥	اوھليكيڨار	تموز ٢٠١١	١١ عاماً
ضرار أبو سيبي	٢٠١١/١٩/٢	اوھليكيڨار	منذ اعتقاله	
رزق الرجوب				
رائد أبو ظاهر				
منذر الجعبة				
عوض الصعيدي	٢٠٠٥/٢/١٢	ريمون	٢٠١٢/٤	١٥ عام

الذين بلغ عددهم ٧٦ قاصراً فلسطينياً، بينهم فتاة واحدة، وسبعة أطفال لم يبلغوا سن السادسة عشرة، والباقي ممن تراوحت أعمارهم بين ١٦ - ١٨ عاماً، فيما تعرض قاصر واحد للعزل المتواصل لفترة امتدت أكثر من ٣٠ يوماً، و٢٨ آخرين لفترة امتدت لأقل من ٣٠ يوماً، و٣٩ قاصراً، بينهم فتاة، عزلوا لفترة أسبوع متواصل، دون أن تبين مصلحة السجون الإسرائيلية عدد مرات العزل التي طالت المعتقلين والأسرى.^{٦٦}



العزل الأمني

خلال العام ٢٠١٢، استمرت قوات مصلحة السجون بعزل ١٩ أسيراً فلسطينياً بشكل دائم، ولدواع أمنية، وبموجب قرارات إدارية صادرة عن مصلحة السجون الإسرائيلية. وفيما يلي جدول بأسماء الأسرى وتواريخ عزلهم.

66 لمزيد من المعلومات حول هذا التقرير، انظر الرابط التالي:



الاعتقال الإداري

بالمقابل، فإن انخفاضاً ملحوظاً قد طرأ على أعداد المعتقلين الإداريين في سجون الاحتلال نتيجة للإضرابات الفردية رفضاً لسياسة «الاعتقال الإداري»، حيث كان عددهم نهاية العام ٢٠١١ (٢٨٢) معتقلاً إدارياً، وانخفض في أوائل نوفمبر الماضي إلى (١٥٦) معتقلاً، فيما عاد وارتفع المؤشر ليصل إلى قرابة (١٧٨) معتقلاً إدارياً مع نهاية العام ٢٠١٢، وهذا أيضاً مؤشر خطير. غير أن هذا الانخفاض في أعداد المعتقلين الإداريين لا يجوز أن يدفع للاعتقاد أن قوات الاحتلال قنتت من ممارسة الاعتقال الإداري وجعلته متسقاً مع ما نصت عليه اتفاقية جنيف الرابعة في مادتها (٧٨).

جدول ٨: أعداد المعتقلين الإداريين في سجون الاحتلال

الشهر	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران
٢٠١٢	٣٠٩	٣٠٩	٣٢٠	٣٢٢	٣٠٨	٣٠٣
٢٠١١	٢٠٧	٢٢١	٢١٤	٢١٧	٢٢٠	٢٢٩
٢٠١٠	٢٦٤	٢٦٤	٢٥٩	٢٣٧	٢٢٢	٢١٥
٢٠٠٩	٥٦٤	٥٤٢	٥٠٦	٤٨٧	٤٤٩	٤٢٨
٢٠٠٨	٨١٣	٧٨٨	٧٦٦	٧٩٠	٧٧٦	٧٣٨
٢٠٠٧	٨١٤	٧٨٨	٧٧٦	٧٩٠	٧٦١	٧٣٠
٢٠٠٨	٨١٣	٧٨٨	٧٦٦	٧٩٠	٧٧٦	٧٣٨
٢٠٠٧	٨١٤	٧٨٨	٧٧٦	٧٩٠	٧٦١	٧٣٠

الشهر	تموز	آب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول
٢٠١٢	٢٨٥	٢٥٠	١١٢	١٨٤	١٥٦	١٧٨
٢٠١١	٢٤٣	٢٤٣	٢٧٢	٢٨٦	٢٧٨	٢٨٣
٢٠١٠	٢٠٠	١٩٠	١٩٠	٢١٢	٢١٤	٢٠٧
٢٠٠٩	٣٨٧	٣٦٣	٣٣٥	٣٢٢	٢٩١	٢٧٨
٢٠٠٨	٦٩٢	٦٤٩	٦٠٤	٥٨٣	٥٦٩	٥٤٦
٢٠٠٧	٦٩١	٦٥١	٥٩٩	٥٧٨	٥٦٩	٥٤٦
٢٠٠٨	٦٩٢	٦٤٩	٦٠٤	٥٨٣	٥٦٩	٥٤٦
٢٠٠٧	٦٩١	٦٥١	٥٩٩	٥٧٨	٥٦٩	٥٤٦

كما يجب التأكيد على قيام دولة الاحتلال بإعادة اعتقال العديد من الفلسطينيين فترة وجيزة بعد الإفراج عنهم، وبعد أن أمضوا سنوات قيد الاعتقال الإداري؛ كما في حالة المعتقل الإداري عايد دودين (٤٥ عاماً) الذي أعيد اعتقاله في ٢٠١١/٨/٩ بعد أقل من ٤٠ يوماً من الإفراج عنه، وذلك بعد اعتقال إداري دام أربع سنوات بموجب أوامر الاعتقال الإداري.

ولقد نظرت محكمة عوفر وسالم العسكريتان خلال العام ٢٠١٢ في ٦٩٩ ملف اعتقال إداري، فيما سجل خلال العام ٢٠١١، ٨٥٥ ملفاً، وهو ما يدل على انخفاض بمقدار ١٨,٢٪. ووفقاً لتقرير المحاكم العسكرية، فإن قرارات المحاكم العسكرية تتجه غالباً نحو تثبيت أوامر الاعتقال الإداري، حيث تبين معطيات التقرير أنه تم تثبيت أوامر الاعتقال الإداري في ٤٤٩ ملفاً من أصل ٦٩٩، وإلغاء ١٥ أمراً، وتقصير أو تحديد ٢٣٩ أمراً، إضافة إلى ١٠ أوامر اعتقال إداري قصرت أو حددت من قبل القائد العسكري نفسه. وهنا يجدر القول إن هذه القرارات؛ سواء بالتقصير أو الإلغاء، كانت في أغلب الأحيان بعد إضراب المعتقل عن الطعام.

وتطال سياسة الاعتقال الإداري المئات من الفلسطينيين سنوياً، وتتركز في صفوف الطلاب والمدرسين الجامعيين، والأدباء، والصحافيين، والمفكرين، وأعضاء المجلس التشريعي. ومن بين من طالتهم سياسة الاعتقال الإداري:

- الأكاديمي والكاتب الفلسطيني أحمد قطامش، من مدينة رام الله (٦١) عاماً، معتقل إداري منذ شهر نيسان للعام ٢٠١١، وهو حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة لاهاي، ومحاضر في جامعة أبو ديس القدس، وله العديد من المؤلفات والمقالات، وسبق أن اعتقل مرتين، وأمضى في إحداهن ٦ سنوات بشكل متواصل في الاعتقال الإداري، ويعاني من مشاكل في الأذن الوسطى.

- الدكتور محمد غزال، من مدينة نابلس، هو أقدم محاضر في جامعة النجاح، ويبلغ من العمر (٥٦) عاماً، ويحمل شهادة الدكتوراه في الهندسة من أمريكا،



حالة اقدم معتقل اداري



مازن النتشة أقدم طالب في جامعة القدس وأقدم معتقل إداري في سجون الاحتلال حالياً

تاريخ الميلاد: ١٩٧٢/٣/١٨

تاريخ الاعتقال: ٢٠٠٩/١٠/٨

مكان الاعتقال: معتقل النقب الصحراوي

عدد مرات تجديد الإداري: ١٠ مرات

الإداري الحالي: ٤ شهور من تاريخ ٢٠١٢/١١/٣

مكان السكن: مدينة الخليل المحتلة

الوظيفة: سكرتير إداري جمعية الإحسان للمعاقين والعجزة

الحالة الاجتماعية: متزوج وأب لثلاثة أطفال (بنت وولدان).

التحصيل العلمي: بكالوريوس شريعة إسلامية من كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة القدس، وطالب ماجستير تخصص إدارة تربوية. ويعتبر أقدم طالب ماجستير في جامعة القدس منذ العام ٢٠٠٢ بسبب اعتقاله المتكررة.

الاعتقال الحالي

اعتقلت قوات الاحتلال مازن النتشة بعد أن حاصرت آليات عسكرية وقوات المخابرات منزله الكائن في مدينة الخليل، وذلك في تمام الساعة الثانية بعد منتصف الليل في ٢٠٠٩/١٠/٨.

وهو معتقل إداري منذ تاريخ ٢٠١١/١٢/٧، وأمضى في العام ٢٠٠٦، ٢٢ شهراً قيد الاعتقال الإداري.

- الدكتور محمد السيد من جنين (٤٧) عاماً، متزوج وأب لستة أطفال، وحاصل على شهادة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية من جامعة السودان. ومعتقل إداري منذ تاريخ ٢٠١٢/١/٣٠، وهو محاضر في جامعة القدس المفتوحة، ويعاني من ضعف في البصر.

- المحاضر الجامعي مصطفى الشنار، من مدينة نابلس، وهو أستاذ علم الاجتماع في جامعة النجاح الوطنية، وحاصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع والعلوم السياسية من الجامعة الأردنية، وهو يعاني من تصلب الشرايين، وأجرى أكثر من عملية جراحية، وقد تم اعتقاله بتاريخ ٢٠١٣/٤/٣٠ بعد أن سبق اعتقاله إدارياً مرتين، وقد تم تحويله للاعتقال الإداري.

وأعدت مؤسسة الضمير في ١٧ نيسان من العام ٢٠١٢، إطلاق حملتها الدولية ضد الاعتقال الإداري ضمن مساعيها الدائمة لتجديد الضغوط الدولية لإجبار دولة الاحتلال على وقف ممارسة سياسة الاعتقال الإداري بحق الفلسطينيين. وتزامنت الحملة مع الإضراب الجماعي للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، حيث طالب الأسرى والمعتقلون بوقف الاعتقال الإداري والإفراج الفوري عن المعتقلين الإداريين الذين كانوا يخوضون الإضراب عن الطعام (راجع الإضراب الفردية).

وأدت إضرابات المعتقلين الإداريين عن الطعام خلال العام ٢٠١٢، إلى صدور مواقف دولية منددة بسياسة الاعتقال الإداري، ومشددة على عدم قانونيتها وطابعها الانتقامي التعسفي.



وللمرة السابعة على التوالي، تعتقل قوات الاحتلال مازن النتشة، وجاء الاعتقال الأخير بعد أقل من أربعة شهور من إطلاق سراحه، بعد أن أمضى أربع سنوات رهن الاعتقال الإداري.

وفور اعتقاله، نقل مازن النتشة إلى مركز توقيف عصيون، وفي اليوم التالي نقل إلى معتقل عوفر جنوبي مدينة رام الله. ودون أن يتم استجوابه أو التحقيق معه، أبلغ المعتقل في اليوم الرابع من اعتقاله بصدور أمر اعتقال إداري بحقه لمدة ستة شهور. ومنذ الأسبوع الثاني لاعتقاله، يقبع المعتقل مازن النتشة في سجن النقب في قسم خاص للمعتقلين الإداريين.

المحاكمة الصورية

يحرم الاعتقال الإداري المعتقل من حقه في ضمانات المحاكمة العادلة لاستناده أساساً إلى ملف سري ودون لائحة اتهام.

يجرد الاعتقال الإداري المعتقل ومحاميه، على حد سواء، من الحق في الترافع القانوني الفعال، ولهذا يقوم المعتقل مازن النتشة بتمثيل نفسه في كثير من جلسات الاستماع الخاصة لأوامر الاعتقال الإداري المتوالية في حقه، حتى بحضور محاميه الأستاذ محمود جبارين.

خاطب مازن النتشة قاضي المحكمة والنيابة العسكرية رداً على إدعاء الأخير باعتباره خطراً على أمن المنطقة، استناداً إلى معلومات استخباراتية لا يمكن الكشف عنها «الملف السري»، قائلاً: «عن أي ملف تتحدثون، وأنا معتقل وراء قضبانكم وأسواركم منذ سنوات؟ وكيف تسجون هذه الملفات وتحكيونها حسب أمزجتكم؟».



الاعتقالات السابقة

اعتقلت قوات الاحتلال مازن النتشة ست مرات قبل اعتقاله الحالي؛ مرتين رهن الاعتقال الإداري، ومرتين بموجب حكم قضائي عسكري، ومرتين للتحقيق.

- الاعتقال الأول في ١٠/١٠/١٩٩٤، وحكم ٩ شهور، وأفرج عنه في ٨/٦/١٩٩٥.
- الاعتقال الثاني في ٣٠/١٠/١٩٩٧، وحكم ١٠ شهور، وأفرج عنه في ٥/٨/١٩٩٨.
- الاعتقال الثالث في ٢٨/٤/١٩٩٩، وأطلق سراحه في ٢٣/١٢/١٩٩٩.
- الاعتقال الرابع في ١٨/٨/٢٠٠٢، وأطلق سراحه في ٢٠/٨/٢٠٠٢، وحكم عليه بالسجن مدة عام.
- الاعتقال الخامس في ٢٩/٣/٢٠٠٤، وبعد أن قضى ٩ شهور قيد الاعتقال الإداري، أفرج عنه في ٢٣/١٢/٢٠٠٤.
- الاعتقال السادس في ٢٨/٩/٢٠٠٥، وقضى ٤ سنوات بالاعتقال الإداري، وكان حينها أقدم معتقل في الاعتقال الإداري، وأفرج عنه في ٨/٦/٢٠٠٩، ليعاد اعتقاله للمرة السابعة بعد ٤ شهور من الإفراج عنه في ٧/١٠/٢٠٠٩، وما زال رهن الاعتقال الإداري.

العائلة والزيارات

يقترن السيد مازن النتشة بالسيدة فاطمة الشرباتي الحاصلة على شهادة البكالوريوس في الطب البشري في العام ٢٠٠٤، وتكمل دراستها في تخصص دراسات نسائية وتوليد في مستشفى عالية الحكومي في مدينة الخليل، وتعمل طبيبة عامة فيه.

الزوجة فاطمة مرفوضة أمنياً من زيارة زوجها، ومنذ اعتقاله لم تزره سوى مرات قليلة ومعدودة لا تتجاوز الزيارة الواحدة في كل عام.

حرمان الأسرى والمعتقلين من التعليم الثانوي والجامعي

حرم الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال للسنة الرابعة على التوالي من ممارسة حقهم في التعليم، حيث سمح قرار المحكمة العليا الإسرائيلية الصادر في ٢٤ كانون الأول من العام ٢٠١٢، بمواصلة حرمان الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال من حقهم في التعليم الجامعي. وجاء في قرار القاضي «أشير غروننيس» في معرض تعليقه لرد الاستئناف الذي تقدم به الأسرى، أن «حق الأسير في الحصول على تعليم أكاديمي ليس حقاً مضموناً في القضاء الدستوري، وعليه، فإن تجريد الأسرى من هذا الحق لا يشكل تمييزاً غير مشروع».

ويعد هذا القرار تكريساً لسياسات مصلحة السجون الإسرائيلية المستمرة لنزع حق الأسرى في التعليم الجامعي الذي تحقق بعد إضراب الحركة الأسيرة في العام ١٩٩٢. وجاء هذا القرار خلافاً لما سبق واتفق عليه في صفقة تبادل الأسرى في تشرين الأول من العام الماضي ٢٠١١، حيث أعلن عن تعهد «إسرائيل» بإنهاء كافة العقوبات والإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها بحق الأسرى عقب أسر شاليط.

كما شكل هذا القرار طعنة أخرى لاتفاق ١٤ أيار من العام ٢٠١٢ -الذي أنهى الإضراب الجماعي لأكثر من ١٥٠٠ أسير فلسطيني، استمر لمدة ٢٨ يوماً- وتعهد جهاز «الشاباك» الإسرائيلي بموجبه بدعم طلب الأسرى في المحكمة العليا في استعادة حقهم في التعليم الجماعي.

وقامت مصلحة السجون الإسرائيلية في آذار من العام ٢٠٠٩، بمواصلة حرمان أكثر من ١٨٠٠ أسير/ة من حقهم في تقديم امتحان الثانوية العامة «التوجيهي»، امتثالاً لقرار اللجنة الوزارية الإسرائيلية التي تشكلت للضغط على الفصائل الفلسطينية الأسرة للجندي الإسرائيلي «جلعاد شاليط».^{٦٧}

٦٧ شكلت هذه اللجنة في الثامن من شهر آذار من العام ٢٠٠٩ بعد فشل المفاوضات حول صفقة تبادل الأسرى إبان حكومة أيهود أولمرت وبرئاسة وزير العدل آنذاك «دانثيا فريدمان»، وكانت مهمتها دراسة أوضاع الأسرى وتقييمها ومساواتها بأوضاع شاليط، وإعادة النظر ب«الامتيازات» الممنوحة لهم.

للسيد مازن والسيدة فاطمة ٢ أطفال، أكبرهم الطفلة أفنان (٩ سنوات)، والطفل حذيفة (٦ سنوات) الذي ولد بينما كان والده رهن الاعتقال الإداري السابق، والرضيع أيهم (٩ شهور) الذي ولد أيضاً بعد الاعتقال الإداري الأخير لوالده.

يزور الطفلان أفنان وحذيفة والدهما مرة كل ٣ شهور برفقة عمهما. أما أيهم الرضيع، فقد تمكن والده من رؤيته مرتين منذ ميلاده؛ مرة عندما اصطحبه أمه السيدة فاطمة، ومرة ثانية برفقة عمته التي حصلت على تصريح. وقام جنود الاحتلال على الحاجز مؤخراً بسحبه منها دون إبداء الأسباب، بينما كانت في طريقها لزيارة أخيها.

المرض والسجن

يعاني المعتقل مازن النتشة من مرض التهاب مزمن على جدار الأمعاء الغليظة لازمه منذ العام ١٩٩٠، ويتطلب علاجه رعاية طبية مستمرة، وإجراء عملية تنظير بشكل سنوي. ويقول الأطباء إن من أعراض هذا المرض فقر الدم، والجفاف، ما يجعل المريض بحاجة لكمية كبيرة من السوائل، والفواكه، وتغذية خاصة.

تتجاهل قوات مصلحة السجون الإسرائيلية الوضع الصحي للمعتقل النتشة، وترفض تقديم العلاج والتغذية اللازمة له، وتكتفي بإعطائه الدواء، في حين أن ملفه الطبي لدى مصلحة السجون يفصح عن عدم قناعة طبيب مصلحة السجون بفعالية الدواء، ويشير إلى أنه يُعطى للمعتقل بناء على رغبته.



حملة قوات الاحتلال لإعادة اعتقال الأسرى المحررين

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٢، بإعادة اعتقال أكثر من ١٠ من الأسرى والأسيرات المحررين/ات في صفقة التبادل الأخيرة بين دولة الاحتلال وحركة حماس، بعضهم بحجة خرقهم شروط الإفراج عنهم، وذلك بموجب البند ١٨٦ من الأمر العسكري ١٦٥١، ليقضوا ما تبقى من حكمهم السابق، والبعض الآخر قدمت بحقهم لوائح اتهام جديدة.

وكانت دولة الاحتلال أدخلت تعديلاً على الأمر العسكري ١٦٥١ قبل شهر واحد من توقيع الصفقة في ١١ تشرين الأول ٢٠١١، في خطوة استباقية لنقض صفقة التبادل التي تمت برعاية مصرية، وأفضت إلى الإفراج عن ١٠٢٧ أسيراً وأسيرة فلسطينية.

يخول البند ١٨٦ لجنة عسكرية خاصة بإلغاء الإفراج المبكر الممنوح للسجناء من قبل القائد العسكري عند الاشتباه بانتهاكهم شروط الإفراج المبكر عنهم، ومطالبتهم بإكمال بقية حكمهم، استناداً إلى مواد سرية، وبغياب الإجراءات القانونية السليمة، ودون تمكين المعتقل من حق الدفاع عن نفسه.

وفيما يلي جدول بأسماء الأسرى والأسيرات المحررين الذين أعادت قوات الاحتلال اعتقالهم خلال العام ٢٠١٢.

وفي العام نفسه، قدم كل من مركز عدالة، وجمعية حقوق المواطن الإسرائيلية، دعوى قضائية ضد قرار مصلحة السجون. وكانت مصلحة السجون التزمت أمام المحكمة بتوفير الكتب للأسرى من خلال الكانتين، وعلى إثر ذلك، أبلغت إدارات السجون الأسرى بتعاقدتها مع وكيل لتزويدها بالكتب، ولكن مصلحة السجون لم تلتزم بقرار المحكمة.

وفي العام ٢٠١٠، أقدمت مصلحة السجون الإسرائيلية على منع الأسرى الفلسطينيين من التزود بالكتب بأصنافها كافة، وأياً كان مصدرها. وتزامن ذلك مع تنكرها لالتزامها الواضح أمام المحاكم بتوفير الكتب في مقاصف السجن التي تديرها شركة «دش» وهي شركة إسرائيلية خاصة.

وفي تموز/يوليو ٢٠١١، قررت مصلحة السجون (IPS)، وقف دراسات الجامعة المفتوحة للأسرى المصنفين كأمنيين كشكل من أشكال العقاب الجماعي. وتفيد معطيات مصلحة السجون الإسرائيلية للعام ٢٠١٠، بأن العدد الإجمالي للسجناء الملتحقين في برامج التعليم الجامعي بلغ ٢٧٠ سجيناً، منهم ٢١٠ سجناء "أمنيين" فلسطينيين.

وجاء هذا القرار قبل يومين من الذكرى الخامسة لأسر "شاليط"، بعد أن شن رئيس وزراء دولة الاحتلال هجوماً عنيفاً قال فيه "الحفلة انتهت وسنشدد شروط اعتقال القتلة في السجون، ولن يكون بعد اليوم من بين الأسرى من يحصلون على ماجستير بالقتل أو دكتوراه في الإرهاب".



وخلال العام ٢٠١٣، واصلت قوات الاحتلال اعتقال المزيد من الأسرى المحررين، بعضهم استناداً إلى البند ١٨٦ (بحجة خرقهم شروط صفقة الإفراج عنهم)، بغرض إعادتهم لقضاء بقية حكمهم، والبعض الآخر بتهم جديدة، وقدمت بحقهم لوائح اتهام جديدة، ومنهم محمود جمال مصطفى مسالمة الذي اعتقل بتاريخ ٢٠١٣/٢/١ وهو موقوف للمحاكمة وقدمت بحقه لائحة اتهام؛ عوض منير أحمد حدوش الذي اعتقل بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٣، ولا زال موقوفاً للمحاكمة، وعيسى محمد عيسى عويضي، الذي اعتقل بتاريخ ٢٠١٣/٨/٣١ وقدمت ضده لائحة اتهام وهو موقوف للمحاكمة.

جدول رقم ٩: الأسرى والأسيرات المحررين الذين أعادت قوات الاحتلال اعتقالهم خلال العام ٢٠١٢

العدد	الاسم	السكن	تاريخ الاعتقال	الحالة القانونية
١.	أيمن الشراونة	الخليل	٢٠١٢/١/٣١	معتقل بموجب القرار ١٨٦، كان محكوماً ٣٨ سنة، قضى منها ١٠ سنوات. أعلن الإضراب عن الطعام في تاريخ ٢٠١٢/٧/١، أفرج عنه في الدفعة الأولى.
٢.	أيمن أبو داوود	الخليل	٢٠١٢/٢/١٤	قدمت له لائحة اتهام (استلام أموال وإعطاء خدمات)، كان محكوماً ٣٦ سنة، أمضى منها ٧ سنوات ونصف، وأفرج عنه في الدفعة الأولى.
٣.	يوسف شتيوي	قلقيلية	٢٠١٢/٢/٢٠	معتقل بموجب القرار ١٨٦، أعيدت له فترة حكمه المتبقية والبالغة ٦ سنوات، وأفرج عنه في الدفعة الأولى.
٤.	إياد عطا أبو فنون	بتير	٢٠١٢/٤/٢٤	معتقل بموجب القرار ١٨٦، وكان محكوماً ٢٩ سنة، وأمضى منها ٨ سنوات، وتطالب النيابة بإعادة الحكم السابق له، وأفرج عنه في الدفعة الأولى.
٥.	إبراهيم أبو حجلة	رام الله	٢٠١٢/٦/١٥	معتقل بموجب القرار ١٨٦، وكان محكوماً ٢٠ سنة، قضى منها ٩ سنوات، وتطالب النيابة بإعادة الحكم المتبقي له (٢١ سنة)، وقد أفرج عنه في الدفعة الأولى.
٦.	سامر العيساوي	العيساوية-القدس	٢٠١٢/٧/٨	معتقل بموجب القرار ١٨٦، وكان محكوماً ٣٠ سنة، قضى منها ١٠ سنوات، والنيابة تطلب بإعادة الحكم المتبقي له، والبالغ ٢٠ سنة، وقد أفرج عنه في الدفعة الأولى.
٧.	علي جمعة زبيدات	بني نعيم -الخليل	٢٠١٢/٨/١	معتقل بموجب القرار ١٨٦، والنيابة تطالب بإعادة ما تبقى له من حكمه السابق والبالغ ٦ شهور، وقد أفرج عنه في الدفعة الثانية.
٨.	منى قعدان	عرابة-جنين	٢٠١٢/١١/١٣	موقوفة للمحاكمة وقدمت ضدها لائحة اتهام جديدة، أفرج عنها في الدفعة الثانية.
٩.	عبد الرحمن دحبور	قلقيلية	٢٠١٢	موقوف للمحاكمة، وقدمت ضده لائحة اتهام جديدة، وقد أفرج عنه في الدفعة الثانية.
١٠.	منير فؤاد إبراهيم	أريحا	٢٠١٢/٥/١٠	موقوف للمحاكمة، وقدمت ضده لائحة اتهام جديدة، وقد أفرج عنه في الدفعة الثانية.

الاعتداء على المؤسسات
الحقوقية والمدافعين عن
حقوق الإنسان

الفصل السادس



اعتداء قوات الاحتلال على المؤسسات الحقوقية والمدافعين عن حقوق الإنسان

استطاعت إضرابات الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين عن الطعام في سجون الاحتلال، فرض نفسها على الإعلام العالمي والعربي، وكشفت عن عمق مكانة قضية الأسرى في الوجدان الفلسطيني، ومدى شراسة الحرب التي تشنها قوات الاحتلال على المناضلين الفلسطينيين الذي نذروا أنفسهم لتحقيق طموحات شعبهم السياسية، وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير.

وعملت المؤسسات الحقوقية والقانونية الفلسطينية الفعالة على مرافقة هذه الإضرابات، وأطلقت حملات شعبية ودولية لنصرة مطالبهم وقضيتهم العادلة في نيل حقوقهم المسلوبة. وقامت الضمير ببلورة معالم واضحة لخطاب حقوقي-سياسي مستند إلى الحقوق الفلسطينية الثابتة المكفولة في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، يدعو إلى معاقبة قادة دولة الاحتلال، وقادة قوات مصلحة سجونها، على جرائمهم بحق الأسرى والمعتقلين أمام المحاكم الدولية، ومنها المحكمة الجنائية الدولية، وفرض المقاطعة السياسية والاقتصادية والثقافية على دولة الاحتلال وسحب الاستثمارات منها، وفرض العقوبات عليها، باعتباره أحد أشكال المقاومة التي يجب تفعيلها لحماية الأسرى وضمان حقوقهم وتحريرهم.

وانضم لهذه الحملات العديد من الأسرى والمعتقلين المحررين من سجون الاحتلال، وبخاصة أولئك الذين خاضوا معارك الأمعاء الخاوية، والذين لعبوا دوراً مهماً على صعيد إعادة الاعتبار لقضية الأسرى، باعتبارها قضية تحرر وقضية مبدأ لا يمكن المساومة عليه أو التفريط فيه.

في المقابل، لجأت دولة الاحتلال إلى مخزونها من الأوامر العسكرية المخالفة، بدورها، لقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بغرض الانتقام من كل من ينتصر لإرادة الأسرى والمعتقلين ويقف إلى جانبهم. فلم تعد تكتفي بإذلال ذويهم أثناء



كما أنها تعد استهتاراً فاضحاً لما نصت عليه المادة السادسة من الإعلان التي جاء فيها:

أ. لكل شخص الحق، بمفرده وبالاشتراك مع غيره في: معرفة المعلومات المتعلقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وطلبها، والحصول عليها، وتلقيها، والاحتفاظ بها، بما في ذلك الاطلاع على المعلومات المتعلقة بكيفية إعمال هذه الحقوق والحريات في النظم التشريعية أو القضائية أو الإدارية المحلية.

ب. حرية نشر الآراء والمعلومات والمعارف المتعلقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية أو نقلها إلى الآخرين وإشاعتها بينهم، وفق ما تنص عليه الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك الدولية المنطبقة؛

ج. دراسة ومناقشة وتكوين واعتناق الآراء بشأن مراعاة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مجال القانون، وفي التطبيق على السواء، وتوجيه انتباه الجمهور إلى هذه الأمور بهذه الوسائل وبغيرها من الوسائل المناسبة.

هذه السياسات الإسرائيلية التي تضرب عرض الحائط كل المواثيق والأعراف والقيم الإنسانية، ولا تقيم وزناً لمنظومة حقوق الإنسان ومؤسساتها وخطاباتها ودعواتها، ما هي إلا أداة من أدوات الاحتلال التي تسعى إلى دفع الإنسان الفلسطيني بصفة عامة، والمعتقلين والأسرى بصفة خاصة، إلى فقدان الأمل في نيل حقوقهم المشروعة الدولية.

مواقيت الزيارات بتعريضهم للتفتيش والمهانة على الحواجز العسكرية على يد جنود قوات الاحتلال، وتعريضهم للسب والتفتيش المذل من قبل عناصر قوات مصلحة السجون، بل أعطيت الأوامر لجنود الاحتلال بإطلاق النار على المتظاهرين الذين خرجوا في مسيرات وتظاهرات أمام السجون، وفي القرى والمخيمات، لمساندة إضراب الأسرى، واعتقلت المئات منهم بعد مدهامات ليلية تنفذها قوات كبيرة مدججة بالأسلحة، وبالاعتماد على أكثر الأساليب وحشية وترهيب.

وفي مدينة القدس أيضاً، قامت قوات الاحتلال والشرطة بمرافقة موظفين من بلدية الاحتلال بقطع المياه عن الأحياء السكنية، وفرض مخالفات مالية باهظة على الأهالي؛ انتقاماً منهم بسب مساندتهم لإضرابات الأسرى، هذا إضافة إلى مدهامة خيم الاعتصام والتضامن وهدمها، وبخاصة إبان إضراب سامر العيساوي عن الطعام، واعتقال القائمين عليها.

ولم تأبه دولة الاحتلال بما جاء في الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً. واعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العمومية رقم ١٤٤/٥٢ بتاريخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، الذي أكد في مادته الأولى على حق كل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، أن يدعو ويسعى إلى حماية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيدين الوطني والدولي. لغرض تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، يكون لكل شخص الحق، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، على الصعيدين الوطني والدولي، في: أ. الالتقاء أو التجمع سلمياً؛ ب. تشكيل منظمات أو جمعيات أو رابطات أو جماعات والانضمام إليها والاشتراك فيها؛ ج. الاتصال بالمنظمات غير الحكومية أو بالمنظمات الحكومية الدولية.



منع المحامين من زيارة الأسرى والمعتقلين

منع محامي الضمير سامر سمعان من زيارة السجون بتاريخ ٢٨/٣/٢٠١٢، تقدم المحامي سامر سمعان بطلب زيارة لكل من سجن عوفر وسجن عسقلان، وتلقى إجابة شفوية من قبل مسؤول تنسيق الزيارات في تلك السجون أنه يواجه مشكلة في زيارته، وعليه التوجه بطلب لإدارة مصلحة السجون، فرفض المحامي سامر تقديم الطلب بادعاء أنه يجب أن يكون هناك منع خطي من قبل الإدارة، يفيد بأنه ممنوع من زيارة المعتقلين بناءً على أسباب واضحة.

وفي تاريخ ٢/٤/٢٠١٢، قام المحامي سامر بتقديم طلب آخر لزيارة معتقلين في سجن عوفر، ومرة أخرى لم يبعثوا بطلب خطي حول موافقتهم أو عدمها، فتوجه المحامي سامر بتاريخ ٤/٤/٢٠١٢ لزيارة سجن عوفر، وبعد ملاحظة بعدم دخوله، حيث انتظر لساعات طويلة، تم استدعاؤه لمقابلة نائب مدير سجن عوفر ويدعى "يسحاق اليتيم"، كجزء من جلسة الاستماع التي تكون وفقاً للقوانين مقدمة لإعطاء أمر المنع.

وخلال تلك الجلسة، ادعى النائب أنه يوجد بين يديه مادة تدين المحامي سامر سمعان، حيث هناك شبهة جدية تنيد بأن لقاء المحامي سامر مع أي من الأسرى الأمنيين يندرج ضمن قائمة الأمور الممنوعة حسب البند ٤٥ أ (ب) للوائح مصلحة السجون لسنة ١٩٧١. وبشكل يخص المحامي سامر، فإن لقاءاته أثناء زيارة الأسرى الأمنيين فيها شك حول توصيل ونقل معلومات بين الأسرى أنفسهم من جهة، ومن جهة ثانية بين الأسرى وجهات خارج السجن التي لها صلة بتطوير وتقديم دعم لمنظمة إرهابية. وعليه، طلب سامر إرجاء الجلسة لحين استشارة محام.

وبعدا قدم محامي المحامي سامر رسائل عدة للمستشار القضائي للسجون، ولنائب مدير سجن عوفر، الذي أطلعته على نية إدارة مصلحة السجون إصدار قرار منع زيارته لأسرى أمنيين، وطالب فيها المحامي إيضاح إدعائهم، ولكن على الرغم من تلك الرسائل الموجهة، لم تقم الجهات بالرد الواضح، حيث كانت الردود دون تواريخ، ودون توضيح

للأسئلة الموجهة لهم كجهات قانونية مخولة بالرد القانوني.

وبناء على ما سبق، توجه المحامي "ليبي حبيب" محامي الأستاذ سامر في بداية شهر أيار ٢٠١٢، إلى تقديم التماس للمحكمة المركزية في القدس، ضد الأمور المتعلقة بعدم إعطاء الحق بمعرفة مجريات جلسة الاستماع، وكانت النتيجة رفض الالتماس المقدم من المحامي.

وفي بداية شهر تموز ٢٠١٢، توجه المحامي بطلب موعد لجلسة الاستماع من قبل نائب مدير سجن عوفر، وجاء الرد بتاريخ ١٦/٧/٢٠١٢ كالآتي:

"بما أنكم ترغبون في عقد جلسة الاستماع من ناحية، ومن ناحية أخرى أننا حذرون جداً في استخدام صلاحياتنا بالمنع، وقد قمنا مؤخراً بعمل تقييم جديد حول رأينا في منع المحامي سامر سمعان من زيارة الأسرى الأمنيين في السجون خلال الأشهر الثلاثة الماضية، تقرر أنه في هذه المرحلة أن لا نصدر أمر منع رسمياً بحقه".



منع رئيس مجلس إدارة الضمير من التنقل بين مدينة القدس وبقية الضفة الغربية

السيد عبد اللطيف غيث، أحد مؤسسي مؤسسة الضمير ورئيس مجلس إدارتها، هو من سكان مدينة القدس وشخصية معروفة لها تاريخها الطويل في العمل في مجال حقوق الإنسان، ويبلغ من العمر ٧١ عاماً.

في تاريخ ١٠/١٠/٢٠١١، أصدر المخابرات الإسرائيلية قراراً يقضي بمنعه من دخوله مناطق الضفة الغربية لمدة ستة أشهر. وفي نيسان العام ٢٠١٢، جدد أمر المنع لمدة ستة أشهر أخرى تنتهي مدتها بشهر تشرين الأول من العام نفسه. وفي تشرين الأول من العام نفسه، جدد مرة أخرى لسنة أشهر تنتهي مدتها في آذار من العام ٢٠١٣.

إضافة إلى صدور أمر منع تنقله داخل مناطق الضفة الغربية، أصدرت المخابرات الإسرائيلية قراراً بتاريخ الثاني من آب من العام ٢٠١٢، بمنع السيد عبد اللطيف غيث من السفر إلى خارج الأرض الفلسطينية المحتلة.

اعتقال الباحث الحقوقي في مؤسسة الضمير الزميل أيمن ناصر

أقدمت قوات الاحتلال في تاريخ ١٥/١٠/٢٠١٢ على اعتقال الباحث الحقوقي في مؤسسة الضمير السيد أيمن ناصر من منزله من قرية صفا قضاء مدينة رام الله.

وبعد تعرضه للتحقيق لأكثر من ساعة في منزله، نقل أيمن إلى مركز تحقيق المسكوبية في القدس ليقتضى ٣٩ يوماً في التحقيق، تعرض خلالها لجلسات مطولة من التحقيق المكثف والقاسي، بينما كان مقيداً إلى كرسي ويده مكبلتان إلى الخلف

طوال جلسات التحقيق التي كانت تستمر لأكثر من ٢٠ ساعة متواصلة في بعض الأحيان.

في تاريخ ٢٢/١١/٢٠١٢، تم نقل أيمن إلى سجن مجدو، وقدمت بحقه لائحة اتهام تتمحور حول دعمه وتضامنه مع الأسرى الفلسطينيين، حيث تضمنت اللائحة «تهدماً» تتعلق بنشاط الزميل أيمن في دعم وإسناد ومناصرة الأسرى من خلال مشاركته في فعاليات يوم الأسير الفلسطيني، وفي فعاليات تضامنية أخرى. وفي هذه الأثناء تحاول قوات الاحتلال، ربط دور أيمن المدافع عن حقوق الإنسان بعضويته في «تنظيم معادٍ» وفقاً للأوامر العسكرية الصادرة عن قوات الاحتلال.



اعتقال الناشطين في مقاومة جدار الضم والفصل العنصري والاستيطان

في العام ٢٠١٢، وثقت مؤسسة الضمير ١٣٣ حالة اعتقال طالت نشطاء في مقاومة جدار الضم والفصل العنصري والاستيطان، منهم اعتقال ٢٠ متظاهراً من قرية كفر قدوم التي تقع بجانب مستوطنة «كدوميم» الإسرائيلية في شمال الضفة الغربية في الخامس من نيسان ٢٠١٢، تتراوح أعمارهم بين ١٦-٢٥ عاماً. وتشهد قرية كفر قدوم مظاهرات أسبوعية احتجاجاً على توسع المستوطنة والسيطرة على أراضي القرية من قبل قوات الاحتلال لصالح المستعمرة، فيما تم اعتقال أب وابنه من قرية اللين الشرقية الخاضعة للسيطرة الأمنية والإدارية لقوات الاحتلال باعتبارها مناطق (ج)، حيث تعاني عائلة ضراغمه منذ سنوات لمضايقات واعتداءات المستوطنين الذين يخططون لطرد العائلة والسيطرة على منزلها تحت ذريعة أن البيت كنيس يهودي.

وفي قرية قريوت الواقعة قضاء مدينة نابلس في الضفة الغربية المحتلة، التي لم يسلم أهلها من اعتداءات المستوطنين والتنكيل بسكانها، فقد أقدمت قوات الاحتلال على اعتقال ١١ مواطناً من سكان القرية كشكل من أشكال العقاب الجماعي لمدافعتهم عن أرضهم وحقوقهم، منهم طفلان لم يبلغا سن الثامنة عشرة من العمر وذلك في السابع عشر من كانون الأول العام ٢٠١٢. وكذلك الأمر في قرية عزون قضاء مدينة قلقيلية، حيث اعتقلت قوات الاحتلال ما يقارب الـ ٨٠ من أبناء القرية، ٦٨ منهم لم يبلغوا سن ١٨ عاماً، حيث تعتمد قوات الاحتلال الاعتداء بالضرب المبرح على المعتقلين أثناء عمليات الاعتقال كنوع من تهريب أهالي القرية والنيل من إرادتهم في مواجهة اعتداءات المستوطنين المستعمرين في مستوطنات عدة تحيط بالقرية. وفي قرية النبي صالح، بلغت الاعتقالات نتيجة المظاهرات الأسبوعية المنددة باعتداءات المستوطنين على أراضي القرية حوالي ٢٠ حالة اعتقال.





استمرار محاكمة الناشط باسم التميمي من قرية النبي صالح قضاء رام الله واعتقاله مرة أخرى خلال هذا العام

استمرت محاكمة باسم التميمي أحد قيادي اللجنة الشعبية والفاعلين في مقاومة الاحتلال وتنظيم المظاهرات السلمية ضد الاحتلال، حيث تم اعتقاله بتاريخ ٢٣/٢/٢٠١١، وتوجيه لائحة اتهام ضده تحتوي على بنود عدة، أبرزها تنظيم مسيرات ضد الاستيطان والتحريض... وغيرها. وقد تم الإفراج عنه بتاريخ ٢٤/٤/٢٠١٢ بعد قضائه ١٣ شهراً في الاعتقال، وجاء إفراجه مشروطاً: بفرض الإقامة الجبرية، ومنعه من مغادرة مدينة رام الله الواقعة في منطقة (أ)، وفرض الإقامة الجبرية الصارمة عليه من يوم الخميس حتى السبت، إضافة إلى الإفراج عنه بكفالة مالية مدفوعة قيمتها ١٢,٥٠٠ شيكل جديد، وكفالة غير مدفوعة قيمتها ٢٥,٠٠٠ شيكل جديد، وكفالة شخصين يحملون البطاقة الإسرائيلية، وشخص ثالث فلسطيني، وأخيراً عدم تواجد والاشتراك في مناطق التماس مع قوات الاحتلال.

أعيد اعتقال الناشط باسم التميمي خلال العام ٢٠١٢ مرة أخرى، حيث تم اعتقاله بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠١٢ أثناء مشاركته في المسيرة الشعبية التي كانت تنادي بمقاطعة البضائع الإسرائيلية عند متجر رامي ليفي القريب من مدينة العيزرية، وتم حكمه ٤ شهور سجن فعلي، و٥ آلاف شيكل جديد غرامة مالية، ووجهت له تهمة المشاركة في مسيرة غير قانونية، والاعتداء على شرطي كان يحاول باسم منعه من اعتقال زوجته.

اعتقال الناشط أشرف أبو رحمة ومحاكمته

في تاريخ ٢١/١٠/٢٠١١، تم اعتقال الناشط أشرف أبو رحمة خلال المظاهرة الأسبوعية في قريته بلعين، بتهمة إلقاء الحجارة والمشاركة بمسيرة غير قانونية، حيث أدانت المحكمة العسكرية الناشط أشرف بالتهمة السابقة على الرغم من وجود أدلة قاطعة تفند إدعاءات النيابة العسكرية، وما جاء في لائحة الاتهام التي قدمت بحقه، ومن ضمنها شهادات لشهود عيان وهما موظف ومحام في مركز المعلومات الإسرائيلية لحقوق الإنسان (بيتسيلم)، ولقطات فيديو تبين أنه لم يلقِ الحجارة أثناء المظاهرة.

وعلى الرغم من وجود الأدلة، حكمت محكمة عوفر العسكرية بتاريخ ١٥ كانون الثاني ٢٠١٢، على الناشط أشرف أبو رحمة بالسجن لمدة ستة شهور ونصف، مع وقف تنفيذ لمدة ستة أشهر إذا أدين مرة أخرى في غضون السنوات الخمس المقبلة.

اعتقال ٥ أشخاص في حملة السيارات

بتاريخ ١٠ كانون الثاني ٢٠١٢، قامت لجان المقاومة الشعبية بتنظيم فعالية لرفض سياسة المستوطنين، حيث حاولت مجموعة من الفلسطينيين قيادة ٥٠ سيارة من مدينة أريحا لمدينة رام الله على طريق مخصص للمستوطنين ومحظور على الفلسطينيين، وذلك من أجل تسليط الضوء على القيود التي يفرضها الاحتلال على حركة الفلسطينيين والطبيعة العنصرية للاحتلال الإسرائيلي. وكما في المرة السابقة، تم اعتقال خمسة فلسطينيين على نقطة تفتيش أريحا، بينهم فتاة في سن المراهقة.

حملة «أهلاً بكم في فلسطين»

في تاريخ ١٥ نيسان ٢٠١٢، كان من المفترض وصول ٢٠٠٠ متضامن دولي إلى مطار اللد بغرض المشاركة في حملة «أهلاً بكم في فلسطين»، التي جاءت ضمن مبادرة من المجتمع الأهلي الفلسطيني لنصرة القضية الفلسطينية. وعلى الرغم من التدابير الأمنية المشددة التي اتخذتها قوات الاحتلال، بالتعاون مع شركات طيران عالمية، للحيلولة دون وصول المتضامين، حيث منعت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية ٨٠ شخصاً من دخول فلسطين لمدة خمس سنوات قدموا من فرنسا، وأسبانيا، وإيطاليا وكندا والمملكة المتحدة -على الرغم من ذلك، استطاع العشرات منهم الوصول إلى مطار اللد، فقامت قوات الاحتلال، وبالتعاون مع سلطات المطار، باعتقال ٤٥ منهم، ورحلتهم إلى بلدانهم.

قوات الاحتلال تقتحم مقر مؤسسة الضمير



أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي فجر يوم الثلاثاء الموافق ١٠ كانون الأول من العام ٢٠١٢، الذي يصادف الذكرى ٦٤ على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على اقتحام عدد من مؤسسات المجتمع الأهلي في مدينة رام الله، ومن بينها مقر مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، الواقع قبالة المجلس التشريعي الفلسطيني، واستولت على

خمسة أجهزة حاسوب وكاميرا، ونهبت عدداً من الملفات القانونية للأسرى والمعتقلين وصوراً وملصقات لمعتقلين خاضوا الإضراب عن الطعام.

واعتبرت مؤسسة الضمير أن هذا الاعتداء يأتي ضمن الاستهداف المتواصل لطاقمها وعملها ورسالتها. فمنذ العام ٢٠٠٢، ومؤسسة الضمير تتعرض للاقتحام والمداهمة. كما تعرض عدد من طاقمها للاعتقال الإداري التعسفي، وآخرهم الزميل الباحث الحقوقي أيمن ناصر فجر يوم ١٥/١٠/٢٠١٢، ومحاولة إدانته بتهمة مناصرة قضايا الأسرى والمعتقلين وعدالة قضيتهم وحريرتهم.

وفي الإطار ذاته، وفي خضم إضراب الأسرى والمعتقلين عن الطعام ما بين ١٧ أيلول و١٣ تشرين الأول من العام ٢٠١١، قامت قوات الاحتلال بإصدار قرار تعسفي يمنع رئيس مجلس إدارة مؤسسة الضمير السيد عبد اللطيف غيث، من دخول بقية الضفة الغربية ولا يزال قرار المنع سارياً.



وجدت مؤسسة الضمير التأكيد على موقفها الثابت تجاه دعم وإسناد قضية الأسرى والمعتقلين، مهما كان الثمن، وكما قال باحثها القانوني أيمن ناصر في قاعة المحكمة العسكرية «**أناصر قضية الأسرى العادلة حتى لو كان الثمن حريتي**».

ودعت الضمير الأمين العام للأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، والمؤسسات الحقوقية الدولية، إلى الضغط على دولة الاحتلال الإسرائيلي لوقف هذه الاعتداءات والجرائم بحق شعبنا ومؤسساته الحقوقية والقانونية والمجتمعية.

وترى الضمير أن هذه الاعتداءات والجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال بحق شعبنا منذ العام ١٩٤٨، تظهر أن المطلوب اليوم هو صياغة إستراتيجية قانونية تنتصر لعدالة قضية الأسرى والمعتقلين وحريتهم، من خلال العمل الجاد والحقيقي لمحاسبة الاحتلال على جرائمه أمام محكمة الجنايات الدولية.



كما تعرض طاقم محامي الضمير خلال العاميين الماضيين -الذين شهدا انتفاضة الأمعاء الخاوية، والإضرابات عن الطعام- لمضايقات عديدة من قبل قوات مصلحة السجون الإسرائيلية، حيث جرى منع محامين من طاقم الوحدة القانونية لمؤسسة الضمير من زيارة المعتقلين والأسرى في سجون الاحتلال لفترات متفاوتة، وكثيراً ما حالت إدارات السجون دون تمكينهم من الزيارات بإعلان حالة الطوارئ في السجن، وغيرها من الأكاذيب والحيل المكشوفة.

وإضافة إلى ذلك، وإمعاناً منها في التضييق على عمل مؤسسة الضمير، منعت قوات الاحتلال خلال العاميين الماضيين عدداً من الطاقم من السفر خارج الأرض المحتلة بذريعة الأمن.

واعتبرت الضمير أن كل هذه الإجراءات، تهدف إلى نزع الشرعية والصفة القانونية عن مؤسسات المجتمع الأهلي الفلسطيني، وتحويلها إلى هدف مشروع لقوات الاحتلال؛ سواء بالإغلاق، أو الاعتقال، تماماً كما فعلت إبان العدوان الحربي الأخير على شعبنا في قطاع غزة، وتكررت للصفة القانونية والحماية الدولية للصحافيين والإعلاميين، وحولتهم إلى أهداف عسكرية مشروعة لنيرتها.

الاستنتاجات والتوصيات

الفصل السابع



أولاً. الاستنتاجات

- توصل التقرير إلى أن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، فاقدون للحماية القانونية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، للأشخاص المحرومين من حريتهم، كما جاءت في قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي، واتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة، والعديد من اتفاقيات حقوق الإنسان، وفي مقدمتها اتفاقية مناهضة التعذيب.
- بين التقرير أن الأسرى الفلسطينيين (النساء والأطفال والكبار في السن والأسرى المرضى) وفي السجون كافة، ما زالوا يتعرضون لسنوف التعذيب والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة الإنسانية على يد القوات الخاصة التابعة لمصلحة السجون الإسرائيلية، وبتعليمات من قبل مصلحة السجون، وبالتنسيق مع أجهزة استخباراتية وعسكرية ووزارة الأمن الداخلي، بقصد دفعهم للتخلي عن حقوقهم، ومعاقتهم على خطواتهم الاحتجاجية، على الرغم من توقيع دولة الاحتلال على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في العام ١٩٩١.
- إن هذه الاعتداءات المتواصلة من قبل طواقم التحقيق والقوات الخاصة، تتطوي على انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف الأربع، والقواعد الآمرة للقانون الدولي الإنساني.
- أظهر التقرير أن تعريض المعتقلين والأسرى الفلسطينيين للتعذيب هو سياسة ممنهجة وتمارس على نطاق واسع، ويستند إلى قرارات سياسية تحظى بدعم من المؤسسات القضائية الاحتلالية، ويوكل تنفيذها (التعذيب) إلى المؤسسة العسكرية والأمنية، ويعود إلى جملة من الأسباب، ومنها:
 - رفض دولة الاحتلال الاعتراف بانطباق اتفاقيات جنيف الأربع على الأرض الفلسطينية المحتلة وسكانها.



• أظهر التقرير أن استمرار تعذيب المعتقلين الفلسطينيين ناجم أيضاً عن رفض دولة الاحتلال التعامل مع لجان التحقيق الأممية، ومنع زيارات اللجان الحقوقية والمقرررين الخاصين لسجونها.

• تعتبر هذه الاعتداءات انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف الأربع، وبروتوكولها الإضافي الأول للعام ١٩٧٧، وتستوفي شروط وأركان التعذيب الذي يرقى لاعتباره جريمة حرب، وجريمة ضد الإنسانية، كما جاءت في اتفاقيات القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي، وبخاصة في ديباجة نظام روما الأساسي، والمادة (٧) منه، التي تعرف الجرائم ضد الإنسانية، والمادة (٨) الخاصة بجرائم الحرب.

• أظهر التقرير أن عمل بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة وداخل دولة الاحتلال، بموجب اتفاق سري^{٦٨} لا يتيح لمندوبي

68 جاء في منشور صادر عن اللجنة الدولية في العام ٢٠٠٤ العمل على احترام حياة وكرامة الأسرى والمحتجزين، يشرح مبدأ عمل اللجنة الدولية الخاصة بزيارة الأشخاص المحرومين من حريتهم في أوقات النزاعات، بهدف تشجيع الأطراف على إدخال التحسينات الضرورية على الظروف المعيشية للمحتجزين، وإبلاغ حكوماتهم وعائلاتهم بأحوالهم وتحت بند «الأساليب المتبعة» نقرأ ما يلي:

قبل زيارة المحتجزين، تعرض اللجنة الدولية شروطها على السلطات المحلية لكي تتمخض هذه الزيارات عن اقتراحات ملموسة وواقعية، وتشمل هذه الشروط السماح لمندوبي اللجنة بما يلي:

مقابلة جميع المحتجزين الذين تشملهم مهمة اللجنة الدولية، والوصول إلى جميع الأماكن التي يوجدون فيها.

مقابلة محتجزين من اختيارهم على أفراد ودون رقيب.

القيام أثناء الزيارة بوضع قائمة بأسماء المحتجزين الذين تشملهم مهمة اللجنة الدولية، أو استلام مثل هذه القائمة من السلطات التي ينبغي أن تجيز لهم التحقق منها واستكمالها عند الاقتضاء.

تكرار الزيارة إلى المحتجزين الذين يختارونهم، وتحديد تواتر هذه الزيارات وفق الاحتياجات.

من الأهمية بمكان أيضاً أن تتمكن اللجنة الدولية من استعادة الصلة بين المحتجزين وأسرهم. وفيما تقول اللجنة الدولية للصليب الأحمر على موقعها الإلكتروني، إن زياراتها للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، لا تختلف عن نظيرتها في بقية أنحاء العالم، تؤكد شهادات العديد من الأسرى أن مندوبي اللجنة الدولية يكتفون بلقاء بعض الأسرى والمعتقلين في فترات متباعدة -بحدود زيارة واحدة للسجين كل ستة شهور- ولا ترقى لاعتبارها زيارة رصد شاملة تشمل الدخول إلى المرافق، والأقسام، والغرف، والزنازين، والاجتماع المنفرد مع الأسرى والمعتقلين، وسماع شكاواهم ومطالبهم، وطرحتها على مديرية قوات مصلحة السجون، ومطالبتها بالعمل الفوري والجاد على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية والعرفية. علاوة على رفض دولة الاحتلال الكشف عن السجون السرية، ومنها السجن السري رقم «١٣٩١» الذي يُحتجز فيه أسرى

- رفض الاعتراف بالمكانة القانونية للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين باعتبارهم أسرى حرب ومناضلين من أجل الحرية.

- رفض دولة الاحتلال احترام التزاماتها بموجب انضمامها إلى العديد من الاتفاقيات الدولية، وفي مقدمتها اتفاقية مناهضة التعذيب (١٩٨٦)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦، بحجج وذرائع زائفة.

- تعمد مصلحة السجون الإسرائيلية إلى معاملة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين بموجب لوائح خاصة تصنفهم باعتبارهم سجناء أمنيين خطرين (وليس أسرى حرية ومناضلين من أجل الحرية) ينتمون إلى منظمات إرهابية ومعادية.

- تعكس لوائح مصلحة السجون الخاصة بمن تسميهم «السجناء الأمنيين»، العقلية العنصرية التمييزية التي تنظر إلى الإنسان/الأسرى الفلسطينيين، باعتبارهم عائقاً أمام مشروعها الاستعماري على أرض فلسطين.

- تكرر لوائح مصلحة السجون الخاصة بالمعتقلين الفلسطينيين، الكرامة الإنسانية الأصيلة للأسرى الفلسطينيين وحقوقهم المكفولة بموجب القانون الدولي الإنساني، واتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة، وسائر اتفاقيات حقوق الإنسان الخاصة بالمسلوبة حريتهم.

• أظهر التقرير أن القانون الإسرائيلي وقرارات المحكمة العليا، تتساهل مع تعذيب المعتقلين الفلسطينيين أثناء التحقيق على يد جهاز الأمن العام، والمخابرات العامة، بهدف انتزاع الاعترافات منهم. أما تعذيب المعتقلين والأسرى إبان قضائهم فترات حكمهم، فهو يهدف إلى صهر وعي الأسرى، وكسر مبدأ التضامن فيما بينهم، والنيل من إرادتهم، ودفعهم للتخلي عن حقوقهم المكفولة بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.



ثانياً. التوصيات

بناء على النتائج التي توصل إليها التقرير، والتي أظهرت أن تعذيب المعتقلين الفلسطينيين سياسة ثابتة ومستمرة ومستخدمة على نطاق واسع، وتطال جميع المعتقلين الفلسطينيين، وتتطوي على أهداف عدة تستهدف فيما تستهدف تغيير القناعات فعلياً وبشكل قسري. ومن هنا تتبين الضرورة الملحة لصياغة إستراتيجية وطنية للدفاع عن الأسرى والمعتقلين وحمايتهم من التعذيب وأثاره.

وعليه، توصي مؤسسة الضمير:

أولاً. السلطة الفلسطينية

- انضمام فلسطين إلى معاهدات واتفاقيات القانون الدولي الإنساني، وفي مقدمتها اتفاقيات جنيف الأربع، وسائر اتفاقيات القانون الدولي الإنساني.
- ضرورة انضمام فلسطين العضو المراقب في الجمعية العمومية للأمم المتحدة إلى محكمة الجنايات الدولية لمحاسبة قادة قوات الاحتلال، ومصالحة السجون الإسرائيلية على جرائمهم بحق الأسرى والمعتقلين .
- العمل الجاد والحقيقي على محاسبة ومقاطعة الشركات التي تقدم خدمات لوجستية وأمنية لفائدة مصلحة السجون الإسرائيلية، نظراً لتواطؤها في تعذيب المعتقلين الفلسطينيين والتنكيل بهم.
- رفض التصنيفات الإسرائيلية الخاصة بالأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال.
- انخراط وزارتي العدل والخارجية في السلطة الفلسطينية في تفعيل قضية الأسرى على المستوى الدولي، وفضح انتهاكات وجرائم القوات الاحتلال ومصالحة السجون الإسرائيلية بحق الأسرى والمعتقلين، والعمل على تفعيل مساءلة الاحتلال ومحاسبته على كل الجرائم التي ارتكبت وترتكب بحق الأسرى والمعتقلين

اللجنة الدولية زيارة السجون الإسرائيلية «زيارة مراقبة فعلية»،⁶⁹ ما يفقد الزيارة طابعها الوقائي والحماي، ويدرجها ضمن الدور الخدمي الذي تريده قوات مصلحة السجون الإسرائيلية.

- أظهر التقرير أن اعتداءات قوات الاحتلال لا تقتصر على المعتقلين والأسرى وذويهم، بل باتت تطال، وبشكل مكثف، كل من يتضامن معهم، وبخاصة المدافعين عن حقوق الإنسان والمؤسسات الحقوقية، الأمر الذي يؤكد على مسعى الاحتلال إلى جعل التضامن مع الأسرى باهظ الثمن، باتخاذ تدابير اقتصادية بحق من يمثلون الحضنة الشعبية لقضية الأسرى.

فلسطينيون ولا يسمح لهم بالدخول والوصول إليهم.

<http://www.icrc.org/ara/resources/documents/photo-gallery/2012/palestine-israel-detention-photos.2012-08-20-htm>

69 للاطلاع على آليات مراقبة السجون وأماكن الاحتجاز، انظر الدليل العملي لمراقبة أماكن الاحتجاز الصادر عن جمعية منع التعذيب السويسرية المتوفرة على موقعها الإلكتروني: www.apt.ch



واتفاقيات جنيف الأربع، وتوقيعها ومصادقتها على اتفاقيات حقوق الإنسان، وتطبيقها على الأرض الفلسطينية المحتلة والمعتقلين والأسرى الفلسطينيين في سجونها كافة.

- توصي الضمير لجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بإرغام دولة الاحتلال على السماح للجان التحقيق الدولية الدخول إلى سجونها، والوقوف على أحوال الأسرى فيها، والتحقيق الجدي في شكاوى المعتقلين والأسرى عامة، وتلك المتصلة بجرائم القوات الخاصة التابعة لمصلحة السجون خاصة.

- توصي الضمير اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي بالاضطلاع بمهامها الخاصة بحماية المعتقلين وفق انتدابها، والتمسك بحقها في الزيارات الفجائية للسجون ومراكز التوقيف والتحقيق كما هو متعارف عليه في "زيارات مراقبة السجون"،⁷⁰ التي تشمل الوقوف الشامل على أحوال الأسرى والمعتقلين فيها، وعلى ظروف احتجازهم وفق الآليات المعروفة في زيارات رصد السجون، وبما يشمل الدخول إلى الأقسام، والغرف، والاجتماع المنفرد مع الأسرى والمعتقلين، وسماع شكاواهم ومطالبهم، وطرحها على مديرية قوات مصلحة السجون، ومطالبتها بالعمل الفوري والجاد على الوفاء بالتزاماتها كقوة حازمة بموجب القانون الدولي الإنساني. وكما تطالب الضمير اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمتابعة الحالة الصحية للأسرى المرضى والوقوف على حقيقة الخدمات الطبية التي تقدمها قوات مصلحة السجون.

- وتوصي مؤسسة الضمير اللجنة الدولية للصليب الأحمر بحماية حق الأسرى والمعتقلين في الإضراب عن الطعام كشكل من أشكال النضال للوصول إلى حقوقهم المكفولة في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وفي مقدمتها حقهم في الاعتراف بهم كأسرى حرب ومقاتلون من أجل الحرية.

70 تعمل بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الأرض الفلسطينية المحتلة وداخل دولة الاحتلال، بموجب اتفاق سري لا يتيح لمدوبي اللجنة الدولية الاضطلاع بمهامهم الخاصة بحماية المعتقلين. ووفقاً لشهادات الأسرى، لا يسمح لمدوبي اللجنة الدولية بزيارة السجون «زيارة مراقبة فعلية»، ويكتفون بلقاء بعض الأسرى والمعتقلين في فترات متباعدة -بمعدل زيارة كل ستة أشهر- ما يفرغ عمل اللجنة الدولية من مضمونه الرقابي، ويحصره في المجال الخدمي.

- العمل الجاد على توفير الرعاية الطبية والنفسية والتأهيل الاجتماعي والمهني للأسرى المحررين، بما يردّ لهم مكانتهم واعتبارهم، ويجعل لمعاناتهم خلال الاعتقال والتعذيب معنى وجودياً سامياً يعيد إليهم الوفاق مع ذواتهم وحياتهم.

ثانياً. وزارة شؤون الأسرى والمحررين والمؤسسات الحقوقية والقانونية الفلسطينية

- إنشاء موقع مكتبة إلكترونية مصورة ومكتوبة لشهادات ضحايا التعذيب من الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.
- تشكيل "بنك معلومات" حول اعتداءات وجرائم القوات الخاصة على الأسرى والمعتقلين.
- تفعيل العمل المشترك والموحد فيما يخص تقديم الشكاوى الدولية التي تتيحها آليات الأمم المتحدة واللجان الحقوقية.
- الارتقاء بالعمل المشترك والموحد لفضح جرائم القوات الاحتلال في دورات مجلس حقوق الإنسان الأممي، وإبان دورات لجان "المراجعة الدورية الشاملة".
- الانخراط في الدعوة والعمل الجاد لفرض المقاطعة على دولة الاحتلال ومحاسبتها وسحب الاستثمارات منها داخلياً ودولياً.
- توحيد الخطاب القانوني والحقوق الفلسطيني حول قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، وإنهاء التباين في الأرقام والمصطلحات والمطالب.

ثالثاً. المؤسسات الدولية

- توصي الضمير الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون، بالعمل الجاد على إجبار دولة الاحتلال على احترام التزاماتها بموجب انضمامها إلى الأمم المتحدة،



- توصي مؤسسة الضمير المؤسسات الدولية، وبخاصة الأمم المتحدة، والبعثات الدولية والدبلوماسية التي تؤمن بحقوق الإنسان، بممارسة الضغط على دولة الاحتلال للإفراج الفوري عن كافة المدافعين عن حقوق الإنسان والمؤسسات الحقوقية الفلسطينية، وصيانة حقوقها التي كرسها الإعلان العالمي الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

رابعاً. الحركة الوطنية الأسيرة

- الحركة الأسيرة مدعوة إلى العمل على توفير الحصانة النفسية للأسرى والمعتقلين والتصدي لأهداف التعذيب وآثاره.
- توصي الضمير الأسرى والمعتقلين بتوثيق اعتداءات القوات مسلحة السجون، وإيصالها إلى المؤسسات الحقوقية الفلسطينية والدولية، بغرض تفعيل أدوات المساءلة والمحاسبة لقوات مسلحة السجون الإسرائيلية.
- الاستمرار في النضال القانوني والمطربي، لحمل مسلحة السجون الإسرائيلية على الاعتراف بالمكانة القانونية للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، باعتبارهم أسرى حرب مناضلين من أجل الحرية، ومعاملتهم بموجب الحماية المقررة لهم في اتفاقتي جنيف الثالثة والرابعة، وسائر اتفاقيات حقوق الإنسان الخاصة بالمحرومين من حريتهم.

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان:

الضمير مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة غير ربحية تعنى بحقوق الإنسان، أسسها في مدينة القدس المحتلة أواخر عام ١٩٩١ مجموعة من النشطاء والمهتمين بحقوق الإنسان لدعم ونصرة الأسرى، ومناهضة التعذيب عن طريق المراقبة والمتابعة القانونية والحملات التضامنية.

ويحيط بالضمير عدد من الأنصار والمتطوعين الذين يطلق عليهم (الضامير)، وهم الأشخاص الذين يؤمنون بأهداف المؤسسة ويشاركون في نشاطاتها ويعملون على دعمها مادياً ومعنوياً.

والضمير عضو في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، مجلس منظمات حقوق الإنسان، الشبكة العالمية لمناهضة التعذيب، الائتلاف من أجل الدفاع عن الحقوق والحريات، الائتلاف الإقليمي لإلغاء عقوبة الإعدام، الائتلاف الدولي لمناهضة سياسة العزل، وغيرها من ائتلافات محلية وإقليمية ودولية.

تؤمن مؤسسة الضمير بعالية حقوق الإنسان التي تستند إلى أولوية احترام الكرامة والإنسانية وعدم تجزئتها استناداً إلى الأعراف والمواثيق المقررة دولياً.

كما وتؤمن الضمير بأهمية بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي حر، يسوده العدل والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في إطار حقه في تقرير المصير.

أهداف الضمير:

- أولاً: مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية، أو اللاإنسانية أو المهينة والعمل على إلغاء عقوبة الإعدام.
- ثانياً: مناهضة الاعتقال التعسفي وضمان المحاكمة العادلة والنزاهة.
- ثالثاً: دعم وإسناد معتقلي الرأي والاهتمام بالمعتقلين والأسرى السياسيين ونصرتهم معنوياً وقانونياً وإعلامياً.
- رابعاً: المساهمة في سن قوانين فلسطينية تصون مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان تنفيذها.
- خامساً: المساهمة في الارتقاء بالوعي المجتمعي تجاه قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.
- سادساً: بناء الحياة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني القائمة على التعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير.
- سابعاً: حشد وتكريس التأييد والدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

برامج الضمير:

أولاً: برنامج الدعم القانوني: توفير الخدمة القانونية والحقوقية المجانية للأسرى والمعتقلين وعائلاتهم من خلال متابعة قضايا التعذيب والمحاکمات والزيارات الدورية والإرشاد الحقوقي القانوني.

ثانياً: برنامج الدراسات والتوثيق: توثيق كافة الإحصاءات والانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى والمعتقلين وعائلاتهم، وإصدار التقارير والدراسات حول التعذيب أثناء الاعتقال وخلال فترة التحقيق، وظروف الاعتقال داخل مراكز التوقيف، والمعتقلات والسجون والانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى والمعتقلين من قبل قوات مصلحة السجون الإسرائيلية ووحداتها الخاصة.

ثالثاً: برنامج الضغط والمناصرة: في إطار هذا البرنامج تقوم الضمير بأنشطة وحملات محلية وإقليمية ودولية تضامنية وضغطية لمناهضة التعذيب والاعتقال التعسفي ونصرة الأسرى وحريةهم ومساندة إضرابهم عن الطعام.

رابعاً: برنامج التوعية والتدريب: تقوم الضمير بعقد لقاءات جماهيرية ونشاطات توعوية حول حقوق الأسرى والمعتقلين وعائلاتهم، ومن خلال برنامج الضمير تعمل المؤسسة دور الشباب في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، كما وتعدّد المؤسسة دورات متخصصة للمحامين المتدربين والعاملين في مجال الدفاع عن الأسرى والمعتقلين أمام المحاكم العسكرية التابعة لقوات الاحتلال.

الأرض الفلسطينية المحتلة

مدينة رام الله - دوار الرافدين - عمارة صبات - الطابق الأول

هاتف: ٠٢ - ٢٩٦٠٤٤٦ / فاكس: ٠٢ - ١٢٦ - ٢٩٧٠

العنوان البريدي - القدس: ص.ب. ١٧٢٢٨

البريد الإلكتروني: info@addameer.ps

الموقع الإلكتروني: www.addameer.org